

نظرية اللسانيات النسبية

دواعي النشأة

نظرية اللسانيات النسبية

دواعي النشأة

محمد الأوراعي



منشورات الاختلاف
Editions El-Khtllef



العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, In

شبكة النشر العلمي

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

رقمك 2-472-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة



4، زينة المصونية - الرباط - مقبل وزارة العدل
هاتف: 537.72.32.76 (212) - فاكس: 537.20.00.55 (212)
البريد الإلكتروني: derlemone@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Khtilaf

149 شارع صبية بن بو علي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: +213 21676179
e-mail: editions.elikhtilaf@gmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عن الثانية، شارع المفتي توفيق خلد، بناية أروم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: baclar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يُمنع نسخ أو استكمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

التمديد وفرز الأول: بيروت - هاتف 785107 (+9611)
الطبعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

9	تمهيد
---	-------------

الفصل الأول

أزمة الفكر النقوي قيمياً وحديثاً

15	مقدمة
22	1. لماذا الأزمة باحث على التجاوز
24	2. أزمة اللسانيات التراثية
38	1.2. تصور فاضل لتجديد اللسانيات العربية
43	2.2. تالقنن الوسفني وتنقيب الجديد قدم الآخر
47	3.2. إعمال اللسانيات العربية إخلال بنسق العربية
54	4.2. انتفاء التواصل بين اللسانيين التقليديين

الفصل الثاني

تحولات في الثقافة اللسانية

61	مقدمة
63	1. نشر الثقافة اللسانية في وطن العربية
65	2. دور لسانيين عرب في تغريب اللسانيات العربية

1.2. تحولات لسانية.....	66
2.2. إسقاطات وهية.....	74
3.2. حواضن لسانية.....	75
3. نشوء مدرسة لسانية في المغرب.....	81

الفصل الثالث

من العملية اللفظية إلى العملية العاطفية

1. الأصل ونُسْخَه.....	97
2. لُخْطٌ في عملية سيوية.....	99
1.2. أصل عاملي منقوض لمبدأ لغوي.....	102
2.2. فضائل العملية الحرة وثغرات العملية المروّنة.....	106
1.2.2. من ثغرات العملية اللفظية.....	107
2.2.2. قصور العملية اللفظية.....	110
3.2.2. عاملية اللسانيات النصية.....	114
خلاصة.....	134

الفصل الرابع

المبادئ الاحتياطية للسانيات الكلية وهفواتها المنهجية:

1. نحر اللغات بين الاستقلال والتعلق.....	139
2. دماغ الإنسان ولغته أيهما موضوع للسانيات.....	142
3. للسانيات بين فرضية طبيعية وأخرى كسبية.....	146
4. من مبدأ للتصميم إلى وسيط التميّط.....	156
خلاصة.....	169

الفصل الخامس

منهج المعرفة العلمية في النظريات النسبية

مقدمة	175
1. أساسيات كلية ومعرفة نظرية	177
1.1. بناء النظرية النسبية بشروط اصطلاحية	179
1.2. منطلق للسائيات الاصطلاحية لغة خاصة وعندها نحو كَلِي 182	
1.3. خصائص المعرفة للنظرية	190
2. أساسيات نسبية ومعرفة علمية	194
2.1. بناء نظرية النسبية النسبية	195
2.2. كليات السائيات النسبية ووسائطها الاختيارية	199
2.2.1. الكليات لدالية والتداولية	200
2.2.2. الوسط للغة الاختيارية	202
2.2.3. تقابل لوسائط وتكميل للصوم	203
2.2.4. خصائص المعرفة العلمية	207
3. أساسيات خاصة ومعرفة علمية	212
3.1. أساسيات موضوعاتها لذات خاصة	212
3.2. ارتباط للسائيات الخاصة بمنهجية الاستقراء	213
3.3. معييرات للمعرفة العلمية	215
خلاصة	217

الفصل السادس

توقعات النجاة وواقع اللغات

مقدمة	223
1. توقعات النجاة ومعايير المقاضلة بينها	225

226	1.1. الكفاءات النحوية.....
237	2.1. معايير التصديق.....
238	2. المصانقة على توقعات النحاة.....
238	1.2. بساطة الوصف.....
241	2.2. انسجام التوقعات.....
244	3.2. عموم المقترح وقصور مقابله.....
250	خلاصة.....
251	خاتمة.....
257	المصادر بالعربية وبغيرها عن المؤلف.....

تمهيد

إن تقدم نظرية لسانية جديدة للسانين لا يقلُّ صعوبةً عن تقريب أخرى مألوفة من غير المتخصصين، وهذه الصعوبة قد تكون مركبة إذا كان المستهدف جمهور المثقفين، وكانت النظرية موضوع التعريف جديدة، وواضحة منتمياً إلى حضارة توقف أهلها عن المشاركة في إنتاج المعرفة منذ قرون، ورهنوا لمحضتهم بإعادة التلمذة على الآخرين.

ولعلَّه من أوائل الأسئلة التي تتبادر إلى الأذهان ما الداعي إلى إقامة نظرية لسانية جديدة؟ وثانيها كيف هي بنية النظرية المستحدثة بالقياس إلى مثيلاتها القائمة أو المنقرضة؟ وثالثها ما توقعاتها في مجال النماذج النحوية؟ ورابعها ما جدوى النظرية والمتوقع في إطارها من النماذج النحوية. والمؤال الأخير يمكن صوغه بالمباراة المألوفة لدى الباحثين بقولنا هل نظرية اللسانيات النسية أحدث حقاً ثورة علمية في حفل الدراسات اللغوية؟

في الجواب عن المؤال الأول لن يقلُّ أهل الاختصاص بغير أن نُثبت بأدلة حاسمة أن الفكر اللغوي عموماً يعيش أزمة في الوقت السراهن، وأن نظيره العربي اشتدت أزمته حديثاً بسبب احتكاكه بتأملات الغربيين في لغاتهم. وبعبارة أخرى يجب علوماً الاستدلال على أن ما بأيدي الباحثين في اللغة من نظريات لسانية ونماذج نحوية قاصر عن حل الكثير من مشاكل اللغات البشرية التي ظلت إلى الآن مستعصية على الجميع.

وفي سياق الجواب على السؤال الثاني لن يقلل الإثبات بعير التصريح بالأنموذج أو المحور الاستبدالي⁽¹⁾ الذي يجعل اللغة تبدو لأول مرة في صورة مغايرة لحللها في الأعمال اللسانية السابقة. وعنده لا بد من التصريح بفرعية العمل المؤسسة للنظرية، ويبان أن كل لغة في البناء يجب مطلقاً اشتقاقها من فرعية الانطلاق، وإلا انتهى الاستحسان اللساني أحد الشروط الضرورية لقبول النظرية وصمد استمرارها. وبما أنه ليس بين المادة والصورة شيء ثالث يلزم أن ننضوي فرعية العمل إلى أحد القطبين في هذه الثنائية.

وبحسن في البدء أن نُمهد لتقريب القارئ من اللسانيات النسبية بأن يجعل من الأسئلة السابقة شروطاً لتأسيس هذه النظرية، وأن نسارع في هذا التمهيد إلى التصريح بالخصائص المميزة للنظرية المقترحة. من أهمها نذكر ما يلي:

أولاً أن تتوفر في النظرية المقترحة القدرة على حل أزمة فكرية متجددة في حقل الدراسات اللغوية، وأن يكون الحل موافقاً لأصول الحضارة الإسلامية؛ بحيث ينهي التعارض بين فرضية العمل التي تؤسس نظرية اللسانيات النسبية وبين أصول العقيدة الإسلامية.

ثانياً أن يُشكّل وجود النظرية المستحدثة نظرة جديدة إلى اللغة؛ إذا طُورت هذه النظرية مرفقة باللغات البشرية، ويُفترض عندئذ أن تحدث ثورة علمية في حقل الدراسات اللغوية، إذا حُصرت الأعطال اللغوية ووقرت ما يلزم من النماذج النحوية.

(1) الأنموذج مستعمل هنا في مقابل *paradigme* بمعنى الاصطلاحي لدى Thomas Samuel Kuhn كما جاء في كتابه بنية الثورات العلمية للنشور سنة 1962. *La structure des revolutions scientifiques*

ثالثاً أن يمثل أساسها «أتمودجاً استبدالياً»، إذا قامت نظرية اللسانيات السببية على أصول مغايرة للأصول المَقومة لللسانيات الكلية. وأن يكون بناؤها الداخلي منطقيّاً، بمعنى أن يكون تحصيل المعرفة المعوية فيها عسكجية مصبوطة القواعد متداولة بين المتخصصين في حقول العلم المختلفة، وأن تكون توقعاتها مطابقة لموضوعاتها.

وباختصار شديد يُشترط في إقامة نظرية لسانية جديدة أن تتجاوز بالمعنى الدقيق للتحاور⁽²⁾ كل ما بأيدي الباحثين في اللغات البشرية من نظريات لسانية وغاذخ معوية سواء كانت قديمة أو حديثة؛ بحيث تستطيع أن تجلب إليها مجتمع اللسانيين الباحثين في اللغات البشرية والمتخصصين في دراستها وصفاً وتفسيراً. مع العلم أن الباحثين في أي حقلي من حقول المعرفة يُكوّنون مجتمعاً محافظاً؛ إذ يكادون يخضعون عموماً جماعياً للنظرية السائدة في عصرهم، ويتقبلون في تفكيرهم معاييرها، ولا يبدأ تزحزحهم المكري والابتعاد التدريجي عن النظرية التي كشّأوا تفكيرهم في إطارها إلا إذا اشتدت أزمتها، وتفشت فيها ثمرات يُفترض في النظرية الجديدة المافسة أن تسدّها.

ولنبداً بالكشف عن أزمة الفكر اللغوي في عالمنا العربي، ثم بيان كيف أمكن تخطيها باقتراحنا لنظرية اللسانيات السببية. ولأود أن أبدأ بمفولة يردّدّه المؤرّعون كثيراً مفادها أن ماضي الأمة يُضيء حاضرها. والعاية من ذلك أن تبيّن جميعاً كيف أن ماضي اللغويات العربية يُضيء أشكال البحث اللساني في حاضرتنا.

(2) يحقق التحاور المعرفي إذا ثبت في النظرية المستحضرة أن امتزجت صواب النظريات والنماذج السابقة، وصوّبت عيوبها المعرفية، وسدّت ثغراتها المنهجية.

الفصل الأول

أزمة الفكر النقوي تديماً وحديثاً

مقدمة

لا صبر في أن نعيد ونكرر بأن التفكير في استحداث نظرية لسانية يجب أن يكون مبرراً، ولورد البواعث على عمل من هذا القبيل ثبوت أن ما بأيدي اللغويين من عجاج نحوية ونظريات لسانية قديمة أو جديدة لا يُساعد الباحثين المتخصصين في دراسة اللغات على تطوير معرفة الناس بلغاتهم. وبعبارة أخرى لا يُقبل أحدٌ من اللسانيين المؤهلين علمياً على إنشاء نظرية لسانية إلا إذا قام الدليل على أن علم اللغة في أزمة فكرية لا يمكن تجاوزها بغير إقامة نظرية لسانية جديدة، من شأنها أن تحتفظ بصواب ما في النظريات السابقة، وتُصوب أخطاءها، بحيث تُحدث النظرية الجديدة نقلة علمية في ميدان اللسانيات، وطمرة معرفية بالموضوعات اللغوية.

فلا بد إذن من وجود أمور معقول يحمل واحداً من مجتمع اللسانيين أو أكثر على بناء نظرية لسانية، ويُرجب الباقي في بدل جهد تكافٍ إضافي لاستيعاب النظرية المستحدثة والوقوف على خصائصها وجعلها بالفيلس إلى غيرها. ولا أمور أقوى من تأرم الفكر اللغوي القائم بحيث يكون يتجاوز هذه الأزمة هدفاً مباشراً لنظرية اللسانيات السببية. ولا يحدث التحاور إلا بتصافر شروط.

أولها أن تتأسس النظرية اللسانية للمتحدثة على عوار استبدالٍ يُوجهها وجهة علمية تُقدرها على أن تشق إجماع اللسانيين على الاحتفاظ بالنظرية اللسانية القائمة، إذ لم يعد في الإمكان الاستمرار في ماصرتها.

ثانيها أن نُقلِّم النظرية اللسانية المستحدثة نظراً جديدةً إلى النعة
معاصرة لما هي عليه في النظريات اللسانية السابقة، فإذا كانت اللعبة في
تقدير اللسانيات الكلية ملكةً طَبِيعَةً تنتقل من السلف إلى الخلف
عمורות بيولوجية فهي في تصور اللسانيات النسبية ملكة كَسْبِيَّةٌ، تنشأ
بالوضع الاختياري وتنتقل بالاكساب، كما سيتضح في موضعه.

ثالثها يخصُّ النظرية في حدِّ ذاتها؛ بأن تكون لها بنية منطقية،
ومنهجية علمية، ومعرفة نسقية، فيمنعها كلُّ ذلك من الالتباس بعروها
من النظريات اللسانية المتقدمة عليها. من أوليات اللسانيات الكلية مبدأ
التعميم، ومنهجيتها تتألف من القواعد الاعتبارية وقواعد البرهان
الرياضي؛ وتتألفها معرفة نظرية تُعَلَّبُ اليقين الرياضي على التفسير
العلمي. وفي المقابل يكون مبدأ التشيط من أوليات اللسانيات النسبية،
وتكون منهجيتها مَوْلَعَةٌ من قواعد الاستدلال الاستقرائية المنتجة
لفرضية مراسية ومن قواعد الاستبطان البرهانية المنتجة لمعرفة نسقية
تُعَلَّبُ التفسير العلمي على اليقين الرياضي.

رابعها أن تكون لنظرية اللسانيات النسبية توقعاتٌ ليس بعضها في
حساب ما قبلها من النظريات. فنظرية اللسانيات الكلية القائمة حالياً بحيرة
على الشكوك بحرٍ واحدٍ لجميع اللغات البشرية يُقَلَّمُ في غودج النحو
التوليدي التحويلي أو في صيغة النحو الوظيفي المشتق من الأول. بينما
نظرية اللسانيات النسبية المستحدثة مؤخرًا تضطرُّها بنيتها للطفية إلى التوسُّع
بأكسر من غودج نحوي واحد، لكن في حدود ما يسمع به مبدأ الثالث
للسرفوع. وعليه يجب منطقياً أن تنحصر توقعات اللسانيات النسبية في
غودجين اثنين لا ثالث لهما؛ نحو توليفي يصلح لوصف تركيب اللغات
التوليمية كالعربية ونحوها اليابانية واللاتينية، ونحو شعري لوصف تركيب
اللغات الشعرية كالفرنسية ومثلها الإنجليزية وغيرهما الكثير.

عامتها أن يستحوّل النحو التوليدي التحويلي وليد اللسانيات الكلية إلى بعض ما تُنتجه اللسانيات النسيبة، وبعضه الآخر متمثل في غرودح النحو التوليقي الذي تعاملت عنه نظرية اللسانيات الكلية. وبعبارة أخرى كل ما تتكهن به اللسانيات الكلية متضمن في توقعات اللسانيات النسيبة، وبعض نتجات هذه الأخيرة لا يكون في حساب السابقة. ولتحرير العبارة بالمثل التوضيحي نجد العبارة التالية: «لكل لغة بشرية رتبة أصلية»، تصدق في نظرية اللسانيات الكلية مطلقاً، وهي أيضاً في نظرية اللسانيات النسيبة صادقة لكن بالتقييد التالي: «لكل لغة شجرية رتبة أصلية»، وتصيب هذه الأخيرة و«الرتبة في اللغات التوليفية حرة»، وهذه الإصافة غير داعلة في حساب النظرية السابقة.

وقد يفيد التذكير في هذا الموضع بالخصائص الضرورية لكل نظرية لسانية حتى تكون مقبولة من مجتمع اللسانيين، ومنذكرها مختصرة على النحو التالي:

أولاً يجب منهجياً على كل نظرية لسانية أن تنأسس على فرضية عمل لا تُبرهن من داخل النظرية، وإنما يُسلم لها تسليمياً أو يُستدل على صدقها من علم بهاور، ولا تُقبل نظرية غير مؤصلة. وتكون المفصلة بين فرضيات العمل بنتائج النظرية للمؤسسة عليها، وبوجود مؤشرات مرجحة أو عدم وجودها.

ثانياً يلزم النظرية بيانها المنطقي أن تكون منسجمة داخلياً بحيث تكون جميع معانيها أو الحدود مشتقة بقواعد برهانية محدّدة سلفاً من فرضية العمل أساس النظرية. وكل نظرية فقدت خاصية الاستحاط الداخلي ولو نسبياً فوّتت عليها إجماع اللسانيين وعطّلت بتجاوزها. وكذلك حال نظرية ألحقت بها في إحدى مراحل استكمال بنائها، معهوداً ليس منها، ولا يُشتق من مقلماها الأصلية. وفي نظرية النحو

التوليدي التحويلي مثال على هذا الإلحاق حين أدخل عليها شومسكي
المرات؛ وهي متغيرات تتحدد قيمها من خارج النظرية وبكيفية
مراسية، وكان إدخالها في مستهل الثمانينات من القرن الماضي، وبعد
مضي ربع قرن من العمل المتواصل في بناء نظرية النحو الكلي وتحديثها
المستمر إلى وقت قريب.

ثالثاً يلزم كل نظرية أن تكون على جانب كبير من البساطة؛ ومن
عم الدعوى في عرض التصورات المختلفة لهذا المصطلح فإن المفهوم منه
يتكون هنا من تضافر شرطين: الأول أن تقوم النظرية من أجلية
بصورة الفلد واصحة للمعنى، يمكن بسهولة الإحاطة بها. نظرية
اللسانيات النسبية تنحصر أبحاثها، فضلاً عن فرضية العمل الأولية، في
أربعة مبادئ متالية؛ للبدا الدلالي فالبدا التداولي فالبدا الوضعي
للمسائط اللغوية فالبدا القوي. أما الشرط الثاني فكان في استخدام
تلك الأجدية لا غير من أجل التمسك المعلى لسلسلة من الظواهر
المحفوظة، بل لكل وصف يمكن إسناده لأي موضوع لغوي.

رابعاً يُفترض في كل نظرية باعتبار وظيفتها أن تكون متوافقة
مخرجياً بنسبة عالية، بحيث تكون معها القوادح؛ (أي الأمثلة المصادقة التي
تطمئن في النظرية وتدل على فشلها)، في درجة الصبر. وتكون النظرية
كذلك إذا جاء وصفها مطابقاً تمام المطابقة للموضوع الموصوف. وفي هذه
المسألة تفصيل، لأن المفهوم من الموضوع الموصوف يختلف تبعاً لتغيرات
العلامة والعلوميين المهتمين بمناهج المعرفة العلمية، ونحوهم من المختصين
في علم النفس المعرفي، ومع هذا التنوع في الاختصاص وتعدد الباحثين
يمكن إرجاع تغيرات الجميع إلى تصورين اثنين:

١. موضوع الوصف، لدى الطبيعيين وفريق الاصطلاحيين منهم
شومسكي من اللسانيين، وهي تبقى بناءً بالنظرية وليس له وجود

مستقل عنها، وإنما يقوم بها وداعطها؛ فوظيفة النظرية إذن تنحصر في تحديد خصائص عالم من الموضوعات الاصناعية. والتطابق في هذه الحالة مضمون مادامت الموضوعات الخارجية فاقدة لبيتها الداخلية ومشكلة بنسق النظرية. ويترتب عن هذا التصور ضرورة الالتزام بمبدأين وصعيين؛ أي من وضع الطبيعيين ضمنهم الاصطلاحيين.

أول المبدأين يتحصّل تفاعل النظرية وموضوعها، ويُحدّد ما إذا كان التأثير متبادلاً أم أحادياً وفي أي اتجاه يكون. وقد اختار الطبيعيون لنظريتهم الاصطلاحية أن يكون التأثير أحادي الاتجاه؛ من النظرية نحو موضوعها، إذ منها تنبع الخصائص التي ينبغي إسائها إلى أي موضوع إلى أن تتشكّل ماهيته.

وثانيهما مسبق على المبدأ الأول تمتع بمقتضاه أن تقبل النظرية الحكماء الباء إدخال أي تغيير على بيتها الداخلية حتى وإن ثبت من جهة أخرى وتأكّد بالتجربة أن النظرية لا تستجيب لشرط التوافق الخارجي بدرجة مقبولة. وفي مثل هذه الوضعية يرغم الطبيعيون للنظرية أن تُساعِد نفسها على الاستمرار بواسطة فرضيات مساعدة أو البرمترات، فتُعلّق بفرضيات عينية كلّ ما ثبت صحته بمنهجية علمية صارمة ولم يكن في حسيبان النظرية.

ولا أحد من غير المنحرفين في جماعة الطبيعيين يقبل الترفيع النظري، فيسائر الواضع في اختلاف البرمترات أو فرضيات عينية من أجل مدّ ثمرات النظرية للتمييز بتوافقها الخارجي الضعيف. ولا مبرر لهذا الإصرار على المحافظة على النظرية للتأرمة سوى الكسل التفكير، لأن التخلي عنها يقتضي تعلّم غيرها من رأس. وفي ذلك تكليف قد لا يُطوِّقه الكثير ممن يشتغل بالبحث العلمي على القدر الموصل إلى المنصب الإداري.

iii. موضوع الوصف في تفسير الكسبيين والراسيين واقسي؛ تسعى النظرية للقائمة إلى الكشف عن خصائصه الذاتية؛ فوظيفة النظرية تبعاً لهذا التبرار تنحصر في اقتناص المعرفة من مظانها، إذ النظريات عندئذ بمثابة شبكة لاقتناص المعرفة. فإذا طاعت تنبؤاتها موافقة تمام الموافقة للصعرات التي تُشكّل ذات الموضوع الموجود في العالم الخارجي فقد استجابت النظرية لقيد الموافقة الخارجية، وكانت نظرية ناجحة بتعيين الاحتفاظ بها. أما إذا توقعت لموضوع ما ليس به أو وُجد فيه ما لم يكن في حسابها فإن إهانة التوافق واجب معرفي، ويحصل بإدخال التعديلات المناسبة على النظرية. ويلزم منطقياً عن تصور الكسبيين هذا للموضوع الموصوف التقيد بالمبادئ التالية:

أولهما يفيد وجود تأثير متبادل بين النظرية وموضوعها، يبدأ أولاً من موضوعات العالم الخارجي في اتجاه النظرية، ويظهر بادي ذي بدئه في تكوين فرضية العمل أساس النظرية، كما سيتضح في موضعه. وينقلب التأثير منها نحو موضوعها وهي تكشف عن خصائصه الواقعية وتصوغها صياغة مفهومية.

ثانيهما يُرخّص بمواصلة ضبط مكونات النظرية وإحكام بنائها، كما هو الحال في كل عمل بشري، وذلك بإدخال التعديلات الضرورية عليها إلى أن تستجيب النظرية كامل الاستجابة لشرط التوافق الخارجي؛ بحيث يمتنع عليها أن تولد عاصية ليست في موضوع الوصف امتناع أن تُثقل عن بعض خصائصه الذاتية. وفي كلتا الحالتين تكون النظرية قاصرة أي لا تكون قادرة على تشكيل عالم من التصورات مطابق لعالم من الموضوعات الواقعية.

وأجلاً لما جاء في هذه المقدمة لا تحظى النظرية اللسانية المستحدثة بقبول حلق اللسانيين إلا إذا استوفت لكافة الشروط المتداولة في

يجتمع أهل العلم أحياناً، كأن يوحد الفكر اللغوي في أزمة بسبب صغر اللسانيات الكلية الراجعة منذ نصف قرن ونيف عن اقتراح وصف واردة لكثير من الظواهر الملحوظة في مختلف اللغات البشرية، وأن تكون اللسانيات النسبية بديلاً للكلية إذا عرج بها الفكر اللغوي من أزمتها، يشق طريق التفكير في اتجاه آخر مشرّع معرفياً وغير مستعصٍ منهجياً. ويُعترض في النظرية البديل أن يكون يتلّوها المطلق أكثر إحكاماً من النظرية المتجاوزة، وأن تكون منهجيتها مُنتجة لمعرفة علمية تطلعا على واقع اللغات البشرية، وليست كمنهجية اللسانيات الكلية المتجاوزة التي تنتج اليقون الرياضي الذي يمكن تحقُّقه في عوالم لغوية محتملة.

استناداً إلى ما سبق من حق كل مفكر قادر ثقافياً على بناء الأنساق المنتجة للأفكار والمطورة لمعرفة البشر بلغاتهم أن يفتحهم بالروية اللازمة الميدان المقصور حتى الآن على كبار العلماء بحكم انتمائهم إلى الدول الكبرى، وأن يشق طريقاً ويُمهِّد لها للسانيون في العالم وإن وجد نفسه متممياً إلى حضارة ترقى أهلها عن للمشاركة في إنتاج المعرفة منذ قرون، ورهتوا لمحضتهم بإعادة التلمذة على الآخرين.

وبتوفيق من الله من أن نقيم على أنقاض نظرية اللسانيات الكلية التي أسسها معلم شومسكي في النصف الثاني من القرن الماضي، نظرية لسانية نسبية، بناؤها يُشكِّل نظرية جديدة إلى اللغة وثورة علمية في حقل الدراسات اللغوية. ولم يكن وجود اللسانيات النسبية يتجاوزاً لمثلها الكلية فحسب، وإنما شمل هذا التحاوُزُ التحوُّلَ السيويهي وما تولّد عنه من فكر لغوي على العموم. والتجاوزُ بمعناه العلومي مشروط بأن تُسدَّ نظرية اللسانيات النسبية ثغرات النحو السيويهي وغيره من النماذج النحوية الغريبة، وأن تنصّب صواب ما في تلك الأخطاء، وتُصوّبَ خطأها.

فمن ثغرات النموذج السيوي يفترض أن العامل قبل المفعول قياساً على العامل الطبيعية، وترتب عنه امتناع أن يتقدم العامل على فعله، واصطُرَّ سيويه إلى أن يخترع ما ليس من اللغة كالعامل المعوي، والصغير للمستتر. ومنها أيضاً عدم التمييز داخل مقولة الفعل بين الفعل اللازم والفعل القاصر، وترتب عنه أن اخترع الفاعل الصناعي، ونائب الفاعل، والمفعول الثاني للنوع إلى ما يجوز حده وما لا يجوز. وافترض أن للدخل المعممة تنقسم عاملاً إلى عوامل كالأفعال، وإلى قوالب كالأسماء الجامدة، ونجم عنه كثرة العوامل (العوامل المالة) حتى خرجت عن الإحاطة الخاصة الناقصة لتعصر البساطة، واصطُرَّ سيويه ومن سار على نهجه إلى اختراع أوصاف ليست من اللغة، كأسماء النواسخ وأعبارها، والاشتغال. ولم يُمَرِّق التفريق الصارم بين حركات الإعراب، (كالصنعة والفتحة للمعربين تبعاً عن حالي الرفع النصب التركيبين)، وبين الحركة الناصغة لعلامة الإعراب، كما سيأتي مصوباً في نموذج النحو التوليقي المبني في إطار نظرية اللسانيات النسبية للعربية ومثلها من اللغات التوليفية. فلا يتحقق التحول العربي إلا إذا ثبت في النظرية المستحدثة أن استوعبت صواب النظريات والمادج السابقة، وصوبت هفواتها المعرفية، وسدت ثغراتها المنهجية.

1. اشتداد الأزمة باعث على التجاوز

ليس لأي نظرية قيمة علمية إذا لم تُعَرِّج أزمة فكرية. وبحسب التذكير مرة أخرى بخنور أزمة الفكر اللغوي في عللنا العربي، ثم بيان كيف أمكن تخطيها باقتراحنا لنظرية اللسانيات النسبية.. والتماساً للوضوح لا بأس من الإشارة في هذا التقديم إلى الخلط المتشتر في وسط التخصصيين أيضاً، إذ أن أغلبهم لا يُمَيِّز التعبير التام

بين العربية في حد ذاتها وبين أوصافها في كتب النحويين وبين ديبكم واستعمالها من أجل التواصل بها. فهذه وضعيات ثلاثة للغة العربية متعارفة وغير متطابقة بكل تأكيد، وإلا انتهى اللحن وخرق القواعد، وكان الوصف الاجتهادي مطابقاً للحق الموضوعي، وما ثبت في حقل معرّف أن حياء وصف عالم مطابقاً للموضوع للوصف مهما بلغ اجتهاده المكسري، ولا ثبت أن كان إنجاز كل فرد في كل الأطوار مساوياً للإمكانات النسبية التي تسمح بها العربية أو غيرها من اللغات البشرية.

ومن يخلط عملة أو لعبة بين العربية في ذاتها، والعربية في كتب النحويين، والعربية في أفواه المتكلمين وعلى ألسنتهم لا يتردد في إسقاط تعقيدات النحويين وعموص تصوراتهم على العربية، فيقدّمها في صورة الواصفين لها على اختلاف قدراتهم الذهنية وموهلاتهم الثقافية. ولا يُحصى اقتناعه بأن يحجز بعض المتكلمين على التواصل بالعربية وفشو اللحن على ألسنة البعض الباقي مردّهما إلى طبيعة العربية المعقدة وإلى فشل عائلها في مهتهم العلمية. ومن هؤلاء المفرضين وغير المدققين العدد الكبير، ورأيهم عند التحقيق لا يثبت. إن التفريق بين هذه الوضعيات الثلاثة للعربية؛ (العربية في ذاتها، والعربية في وصف النحويين لها، والعربية في استعمال المتكلمين لها)، يُعتبر منهجياً في غاية الأهمية، إذ يسمح بتناول العربية في وصفيّة بعضها من غير إدخال لعناصر أجبية مما ينتمي إلى الباقي. إذن، يمكن أن نتناول اللسانيات التراثية بالتحليل في استقلال عن العربية، فتصدق نتائج الدراسة على نحو النجاة وليس على نحو اللغة العربية.

2. أزمة اللسانيات التراثية

إن المتسبب للمحنة اللغوية العربية والحركة التأليف في مجال علم اللغة، منذ النشأة مع كيار النحلة قديماً حتى اللغويين المعاصرين الذين أنفسوا بالعربية في اللسانيات العربية الحديثة، سوف يهتدي لا محالة إلى تيار لغوي يعلب عليه طابع التقليد، وهو ما أدى إلى احتباس اللسانيات التي نشأت حول اللغة العربية، سواء كانت تراثية أم حديثة. وبهما أن نبدأ بالكشف عن الطابع العام للتيار التقليدي في البحث اللغوي العربي، وأن نعقب بتحديد كمية الخروج من هذه النواة إلى فضاء الإبداع والتجديد في الفكر اللغوي العربي المعاصر.

تستدعي اللسانيات التراثية تاريخياً بما ظهر من أعمال لغوية في أواخر القرن الثاني الهجري⁽³⁾، وتتمثل علمياً فيما شرعه الخليل (ت 175هـ) «كتاب العين» وأسس تلميذه سيويه (ت 180هـ) «الكتاب». وكذلك فيما أضافه الكسائي (ت 189هـ) «معاني القرآن وكتاب القراءات»، وطوره تلميذه الفراء (ت 207هـ) «معاني القرآن».

ومكر هؤلاء المؤسسين للسانيات التراثية طبعه سيويه بنموذجه السحوي الذي انفرد بالسريان في سائر الكتب النحوية التي ألغت لاحقاً، وعددها كبير جداً. بدءاً من تلميذه الأعشى (ت 207هـ) «معاني القرآن» وماوشه المبرد (ت 285هـ) «المقتضب». وابن السراج (ت 316هـ) تلميذ المبرد «الأصول في النحو». وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) «المقتضب» وهو ملخص كتابه «الغني في النحو». والزمخشري (ت 538هـ) «المفصل في علم العربية». وابن مالك (ت 672هـ) «الكافية الشافية» الذي اختصره في «الألفية». وابن هشام (ت 761هـ) في كتابه «معاني

(3) للوقوف على الأواقل الذين مهدوا للنحو راجع القفطي، إنباء لرواة على أنباء النحلة، ج 1، ص 4.

النسب عن كتب الأعراب». والسيوطي (ت 4911هـ)، «جمع الموامع» و«الأشبه والتطائر»، وغير هؤلاء كثير.

ومسهم عدد كبير من النحويين للمعمورين الذين اشتغلوا بنظم لمعرفة اللعوية وتقريبها بالشرح والتحشية من للتعليم⁽⁴⁾. وانتهاء بالسحو الوافي لعلس حسن، وجمع الدروس العربية للعلاني في وقتنا الراهن، ياهيك عن كتب التيسر⁽⁵⁾، والكتب المدرسية المستعملة حالياً لتعليم قواعد اللغة العربية في مدارس الوطن العربي.

والعدد الهائل من أعمال النحويين بعد سيويه يتميز فكرياً بحرص الخلف على تبعية السلف، وقد بلغت خاصية التبعية هذه في معظم المؤلفات النحوية مستوى وصنع الحافر حث الحافر. وهذا التقليد الواضح يمكن تفسيره بما حصل لرعب الناهين من اقتناع بالمبدأ الشائع الذي يقول: إن الأول ما ترك للأخر شيئاً بقوله، وأن ليس في الإمكان أهدغ مما كان. وبسبب هذا الاعتقاد عبر المؤسس معرفياً أنست معظم

(4) مذكر منهم على سبيل التمثيل: المكودي (ت 807هـ)، «الشرح الصغر لألمة ابن مالك». والعبادي النلمساني (ت 871هـ)، «تحقيق المقال وتسهيل النال في شرح لامية الأفعال». وابن الطيب الشرقي (ت 1170هـ)، الذي حشى شروحا لعدد من كتب النحو. وأحمد المريسى (ت 1272هـ)، وحنون بلحاج (ت 1310هـ)، وهما من المحدثين للعقون على الشروح. وللإطلاع على المزيد من هؤلاء انظر قهارى الخزنة الحسنية، فهرس مخطوط النحو والصرف، من إهداء الدكتورين رهري وطوبسي.

(5) بدأ هذا الضرب من التأليف يظهر في النصف الثاني من القرن الماضي، ويتفق أصحابه على أن وصف اللسانيات التراثية لقواعد اللغة العربية بطبعة التعقيد والعموض، وبالتالي لا يمدد لفائدة المرجوة من دراسة العربية؛ ألا وهي تعليم هذه اللغة لأصحابها والمناطقين أصلاً بغيرها. وكان من نتائج هذه الملاحظة أن أحد المعيون يبدون النظر في مسائل فرعية ويقترحون بمائل جديد. من هؤلاء د. مهدي عترومي (1964)، «في النحو العربي، نقله وترجيته». والدكتور عبد الكريم خليفة (1986)، «تيسر العربية بين القديم والحديث» والدكتور شوقي صيف (1986)، «تيسر النحو التعليمي قديماً وحديثاً».

الأعمال اللغوية بخاصية الاحتباس الفكري التي يمكن حصرها في نوعين:

أحدهما يظهر في سريان الفكر السيويهي في أعمال كل الحويزين الذين ألقوا بعد سيويه، حتى أكثرهم اجتهداءً: كابن مضاء العربطي وقبيله أبو عثمان المازني، فقد أبدوا حرصاً قوياً على إظهار الاقتداء بعكر السلف، كما يتضح من قول المازني: «إذا قال العالم قولاً متقدماً فليستعلم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وجد ذلك سبيلاً». بل حتى أولئك الذين اجتهدوا حديثاً ففقدوا السحر أو حاولوا نيسره على المتعلمين لم يغادروا المودج السيويهي.

ولنحسب الكثير من الإسقاطات الوهمية التي واكبت الدراسات اللغوية العربية الحديثة لا مندوحة من التنبيه في هذا الموضع إلى ما بين النحو التقليدي الغربي والنحو العربي القديم من فروق، وبذلك نختصر من إضفاء اختلافات ذلك على هذا. إذ تبين حديثاً أنه كما لاحظ لسانيو العرب في تراثهم اللغوي ثغرة أو مثلبة إلا وأسقطها أتباعهم العرب على تراث العربية. فقد أطلق العرب وصف «السحر التقليدي» على فكر لعوي امتد من فلاسفة اليونان بدءاً من القرن الخامس قبل الميلاد إلى علماء العصر الوسيط في أوروبا، وتميز بشوئه في حصص الفلسفة اليونانية واستمراره مختلطاً بما غير مستقلاً عنها⁽⁶⁾.

ومن الأفكار التقليدية الموجهة للدراسات اللغوية من ريمون الرواقي إلى شومسكي الاصطلاحي انطلاقاً عربيين غير قليل من فكرة أن اللغة مرآة يعكس نسقها التركيب السيوي لمعالمها الواقع خارجها، ومعالماً بما بنية العالم عند الرواقيين قديماً وفلاسفة اللغة المعاصرة في إنكلترا

(6) انظر الفصل الأول من كتاب لايس اللسانيات العلمية

Lyons (1968), Larousse, Linguistique générale, Paris, 1970.

حديثاً، ولما التركيب البنيوي للدماغ البشري عند شومسكي حالياً،
ومن قبله هبنت الذي تلمس ذهنية القوم في لغتهم.

فما استقل الدرس اللغوي الغربي قديماً عن الفلسفة إذ توصلت به
إلى موضوعات، ولا حديثاً عن العلوم الطبيعية ولا سيما علم النفس المعرفي
الذي جعل من الدراسة اللغوية مفتاحاً يشق الحجب عن العقل البشري.

ولا أحد من اللسانيين الإثبات للمطلعين على المكرثي اللغويين
العربي القديم والعربي قديمه وحديثه يستطيع في سياق الجدل أن
يزعم أن نحاة العربية؛ كسيبويه ومعجميها كالخليل وصرفيها كالمارني
ونظرييها كابن جني وبلاغييها كالجرجاني وغير هؤلاء كثير، قد درسوا
اللغة العربية من أجل معرفة واقعة خارج نسقها، وهم المعروفون
بتمييزهم الواضح بين مادة علم اللغة المتمثلة في التون التي جمعوها
بشروط دقيقة من أقوال أصحابها الخلفي ومدوناتهم وبين موضوع علم
اللغة أي نسق القواعد المستنبطة من تحليل اللسان المتعاس لتعائن لسان
أصحابه المبعدين جغرافياً عن باقي الأقوام الناطقين بغير العربية.

لم يكس سيبويه مطلب من علمه اللغوي جمعاً وتنظيماً وتحليلاً
سوى أن يعرف قواعد العربية، ويتمرن على استعمالها لئلا يلهي في
الكلام بها، وخاصة في مجلس أستاذه حماد بن سلمة الذي كان أيضاً
رفيقاً لغريباً على إنجازات تلميذه سيبويه⁽⁷⁾. وكل من عرف قصة

(7) تستقل كتب التراجم أن سيبويه بدأ دراسته بمصاحبة الفقهاء والمحدثين، وكان
يشتملي الحديث على حماد بن سلمة، وكان قوي الحفظ. فيما هو يشتملي قول
الجبلي صلى الله عليه وسلم «ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأعطيت عليه
ليس أنا الدرداء» قال سيبويه «ليس أبو الدرداء» وهو يظنه اسم ليس، فقال حماد:
لجئت بما سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت وإنما ليس ههنا استثناء. فقال لا حرم،
ما طلب علماً لا تلجئي فيه. وفي مجلس آخر قل سيبويه (الصفاء) منك حيث ينبغي
أن يقول (الصفا) قصراً، فرد عليه حماد: يا فطرسى لا يقل الصفاء لأن الصفا
معصور. فلما فرغ من المجلس كسر الطبق وقل لا أكذب شيئاً حتى أحكم العربية.

سيبويه مع حماد وقبلها قصة أبي الأسود مع ابنته انكشف له مرة أخرى أن الدرس اللغوي العربي القديم نشأ في إطار علم اللسان، وأن هدف هذا العلم محصور في وصف قواعد العربية للوزعة بانتظام على مستويين، فاختلف من هذه الجهة عن التقليد الغربي الذي شرعه فلاسفة اليونان قديماً، واستمر إلى عهد سوسور مؤسس علم اللسان الحديث في بداية القرن الماضي، لكن ثومسكي أحياه من بعده حين وافق الفلاسفة على إبقاء الدرس اللغوي ضمن الأنحاء الفلسفية، وأدرجه من جديد في العلوم الطبيعية، وجعل من دراسة اللغة وسيلة لإدراك التركيب البنيوي للعقل البشري الذي بنيت الملاحظة البيولوجيون بكل أشكالها⁽⁸⁾.

ومع تعابر النحويين التقليدي العربي والقرآني العربي وتمايزهم البين من حيث الشأ والمهدف لا يتردد هو المتبهر من علمه صدى لأقوال الآخرين في رثي النحو العربي بفائض النحو التقليدي العربي، وهذه الملاحظة سجلها الراجحي بقوله «حين انتقل المهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أحدها الوصفيون على النحو التقليدي الأوروبي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي»⁽⁹⁾.

كل من أطلع وفكر زال عنه إمكان الخلط بين ديك النحوين، وثبت لديه استقلال علم العربية موضوعاً ومهجةً إذا مثل بحق العرف بين مادة علم العربية أي فصيح كلام العرب المنطوق والمكتوب وموضوع هذا العلم أي قواعد إنتاج الكلام وفهمه والتعبير بين سيمه

(8) للمريد من التوضيح راجع ص 68 من كتاب الأوراعي، الوسيط العربية 1
أقول اللسانيات الكلية.

(9) الدكتور عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 48، دار النهضة العربية، بيروت 1979.

وسقيمه. ويترسّع لديه إدراكهم السليم لمستويات اللغة⁽¹⁰⁾ إذا كان له مع ذلك إلمامٌ بجميع بتاريخ علوم العربية وتاريخ علمائها ذوي التخصصات الدقيقة عن ألفوا كتباً في أصوات العربية وقواعد التأليف بينها، أو دوّنوا قواميس في معجمها، أو كتبوا في علم اللغة العام وفقهها، وجعلوا بمصنّفات غير قليلة في علمي التصريف والاشتقاق، كما وصعوا مصنّفات كثيرة في تركيبها المتدرج فصاحة وبلاغة؛ بدءاً من الخطاب العادي المألوف ومروراً بالخطاب المعنى للبلدع وانتهاءً بالخطاب المصنوع الرفيع.

إن معظم الناس الذي تناولوه سيئويه بالمعالجة غير المستويات اللغوية كونه من أشعار العرب وكلامهم العادي، وكان هدفه من تحليل هذه المادة اللغوية محصوراً أولاً في معرفة القواعد التي اعتاد المتكلم على استعمالها من أجل للتواصل الشعبي أو الكتابي شعراً أو نثراً، وثانياً في التعبير عن تلك القواعد بلغة واضحة من وضعه الخاص وفي إطار نظرية من صنعه أيضاً، وهذه القواعد التي وضعها حاول حماة من بعده أن يوظفوها إما لتعليم العربية للناطقين أصلاً بغير هذه اللغة أو لمن فسدت ملكته بسبب تداخل اللغات، وإما لتحليل الخطاب.

وقد ظهر للمرجاني وغيره من اللغويين المختصين في الإعراز القرآني أن قواعد العربية التي يستعملها المتكلم العادي في الخطاب اليومي أو الفني قاصرة عن تحليل الخطاب القرآني؛ لأنه في بناء هذا الخطاب وطمع تركيب العربية توظيفاً غير مألوف من لدن المتكلم العادي الذي لا تتجاوز معرفته بالاستعمالات للمكنة لنسج العربية للمستوى المناسب للمعرفة البشرية، ويتصير آخر «كل مرنة مه قد

(10) راجع في هذا الموضوع ص 593، من كتاب الأوراعي، الوسائط المعوي - 2 اللسانيات النسيية والأبناء النمطية، وكذلك الكتب المحلل عليها.

تحتاج إلى قدر من العلم سوى العلم الذي تحتاج إليه المرتبة
«الأخرى»⁽¹¹⁾. فلم للتكلم العادي باللغة العربية لم يصل إلى درجة
الإحاطة بكل الأوجه الممكنة لاستعمال نسقها، ولا إلى استعماله في
أعلى مراتبه حيث يكون منتجاً لخطاب معجز.

ومن لا حراية له بطبيعة الإشكالات اللغوية التي شغلت المعربين
العرب قديماً تؤهم أن النحو العربي نشأ وتطور كغيره من العلوم
الإسلامية في الحقل الديني⁽¹²⁾، فكان بذلك كالنحو التقليدي العربي
الذي تكون في رَحِمِ الفلسفة اليونانية، ولتقوية الشبه بين النحويين،
ليستقيم تعدية حكم أحدهما إلى الآخر، ترى نفس الباحث في نفس
الكتاب يربط بين النحو العربي والمنطق الأرسطي ربطاً عجيباً؛ إذ
يؤكد مرةً وتارة أخرى⁽¹³⁾. ولو علم أن للتفكير البشري إذا استجاب
لمبادئ العقل الكونية تشاكل مهيماً وإن تعامت موضوعاته وتباعدت
أزمته وأمكنة أصحابه.

الانطلاق من مرجعية واحدة يُفضي عقلاً إلى نتائج واحدة؛ هذا
المبدأ المعرفي لم يزوه عن أرسطو أو غيره من قال من محاة العربية:
«الكلمة جنس تحت هذه الأنواع الثلاثة لا غير... ودليل الحصر أن
المعاني ثلاثة؛ (ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات)، هالدات
الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف... ولا يختص انحصار الكلمة
في الأسواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في

(11) في موضوع نقاوت المعرفة بالأسواق اللغوية راجع الجزء السادس عشر من
كتاب المعنى في أبواب التوحيد والعقل للقاضي عبد الجبار، وخاصة ص 227
منه.

(12) راجع الفصلين الأول والثاني من المذكور عبد الراجحي، النحو العربي
والنرم الحديث.

(13) راجع الفصل الثالث من المصدر السابق.

الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»⁽¹⁴⁾. وبعبارة أخرى كل من أخذ «الدلالة البحثية» متطلقاً للتفكير في اللغة انتهى به التحليل المسهب لظواهرها إلى قرير مقولات لغوية مطابقة لمقولات وجودية، ولا يمكن في مثل هذه الحالة الحديث عن فضل المسبق لأحد على الآخر، ولا تخصيص لغة بما ليس في غيرها.

ولا أحد يمكنه أن يخلط بين النحوين التقليدي العربي والعربي القديم إذا سبق إلى علمه أن ما كان ناقصاً في الأول جاء مستوعباً في الثاني. إذ من جملة ما لاحظته أنتميلاً على النحو التقليدي العربي انطلاقاً من الفلسفة من الدلالة المجردة في صياغة تصوراتهم لقضايا اللغة، وإهمالهم للطلق للخصائص البنيوية المكونة للمعانيم للغة التي عرفوها باصطلاحاتهم الفلسفية⁽¹⁵⁾. في حين لاحظ الدكتور تمام حسان، في كتابه اللغة العربية معانيها ومبانيها، أن لغة العربية وخاصةً المتأخرين منهم حددوا تصوراتهم للغة باصطلاحات القرائن البنيوية وأغفلوا غيرها من القرائن الواردة. وتتمثل ملاحظته تلك في قول ابن مالك: «بالجر، والتنوين، والبناء، وال، ومسند للاسم تميز قد حصل»، واقتصر ابن هشام على بعض هذه الخصائص البنائية كما يتضح من قوله: «لما ثبت ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة شرعت في بيان ما يميز به كل واحد... فذكرت للاسم ثلاث علامات: علامة من أوله وهي الألف واللام، وعلامة من آخره وهي التنوين... وعلامة معنوية وهي الحديث عنه»⁽¹⁶⁾. وسار الجميع على نفس النهج

(14) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 21، مكة الكليات، القاهرة.

(15) انظر، ص 11، من كتابه اللغة L. Bloomfield (1961), Le Langage, Payot, Paris, 1970.

(16) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 12، المكتبة المتعارفة، القاهرة 1963.

في الباقي كما يظهر في النظم «بتا فعلت، وأنت، ويا اعطي، ونود
أقبلن فعل ينحلي». ولا يهتم بالخصائص البنيوية للظاهرة اللغوية إلا
لساني محترف؛ ولا يبلغ الباحث مستوى الاحتراف العلمي ما لم
يستحب عمله لشروط تأسيسية⁽¹⁷⁾.

لولا التحديد الدقيق للموضوعات المتعلقة التي تُشكّل مجالاً معرفياً
خاصّاً. وقد تحقق هذا الشرط بأحدها؛ منها ردّ ابن حي على المتكلمين
لخصوصهم في مبحث «الكلام والقول» لتحقيقه من دعول هذا الموضوع في
مجال علم اللغة، وليس من موضوعات علم الكلام⁽¹⁸⁾. يُضاف إلى ذلك
ذأب كل من أرخ للعلوم على ذكر علم اللسان بجانب علوم أخرى⁽¹⁹⁾.
ولولا تمايز العلوم موضوعاً لتعدّد سردها بأسمائها المتباينة.

ثانيها تعيين علاقة الجوار بين الحقل العربي الذي يشتغل داخله
الباحث وبين سائر الحقول المعرفية المتصلة به، فعلم اللغة علم خاصّ

(17) سبق أن عبّر الفارابي عن بعضها بقوله: «الإنسان إذا أراد أن يتعمّم علماً
من هذه العلوم ويظهر فيه علماً على ماذا يُتعمّم، وفي ماذا ينظر، وأي شيء
يستفيد بنظره، وما جاء ذلك، وأي فصيحة تُقال به»، إحصاء العلوم ص 54،
مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1968.

(18) عظم ابن حي تناوله لثنائية الكلام والقول بالنتيجة، «مقدّماتنا شرحنا
وأوضحنا أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة
برؤوسها المستعمية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل
على اختلاف تركيبها. وثبت أن القول عندهم أوسع تصرفاً.. وقد علمت
سبيلك تصبغ المتكلمين في هذا الموضع وصيغ القول فيه عليهم حتى لم
يكادوا يوصلون بينهما، والعجب فعلمهم عن نص مبيّنه فيه وحصله به
الكلام والقول. ولكل قوم سنة وإماتتها»، الخصائص ج 1، ص 32، دار
الكتب المصرية، القاهرة 1952.

(19) انظر إحصاء العلوم للفارابي تجده يسرد الفصل الأول في علم اللسان،
الفصل الثاني في علم المنطق، الفصل الثالث في التعاليم، الفصل الرابع في العلم
الطبيعي والعلم الإلهي، الفصل الخامس في العلم للشيء، وعلم العمه وعدم
الكلام.

مادته الإبحار الكلامي للناطقين بالعربية وموضوعه قواعد هذه اللغة المستعملة لإنتاج الكلام، ومبادئه لا تُرهن من داخله وإنما يكون البرهان عليها من علم أعلى⁽²⁰⁾، وقائدته عصمة اللسان من اللحن، وعصيته توفير آلة منهجية تُتوسَّل بها للدراسة أي خطاب؛ سواء كان عادياً أو شرعياً أو أدبياً أو قانونياً، دراسة موضوعية، ويُحترَر بها من لسقوط في التأويلات الذاتية. ولكثرة استعمال القواعد اللغوية كوسيلة منهجية لاستنباط المعارف الخاصة بموضوعات علوم مجاورة اشتهر علم اللغة بكونه من علوم الآلة التي يُقاس بها صواب الرأي وخطؤه، فكان يُقاس العلم بسق العربية من الضرورات المنهجية التي تلزم كل مُقبل على مرألة البحث في أحد العلوم الشرعية، بل «إن أول ما يُحتاج أن يُشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية... وليس ذلك نافعاً في علم القرآن فقط بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع»⁽²¹⁾.

ثالثها التفكير الإجرائي لللسن اللغوي بقصد الدراسة المتخصصة الدقيقة، وقد تحقَّق هذا الشرط في تراث العربية بشكل ليس له نظير في الدراسات اللغوية القديمة. ولشُبَّت يكفي الباحث أن يُلقى نظرة ولو سريعة أولاً على تقسيم اللغويين العرب لعلم العربية إلى علوم فرعية: كعلم الأصوات، وعلم الاشتقاق، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم الإعراب، وعلم المعاني، وعلم البيان⁽²²⁾، وثانياً على سير وتراجم اللسانيين القدماء ليجد علماء برزوا في إحدى التخصصات اللغوية

(20) العلم الأعلى من مصطلحات ابن سينا الدالة في كتابه البرهان على المعلوم حاشياً من اللفظ الأجنبي Epistémologie étude des principes

(21) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 6، دار المعرفة، بيروت.

(22) راجع الأوراعي، الوسائط اللغوية، ص 593، والفصل الخامس من كتاب القَوَّحِي، أبعاد العلوم، مشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق

المذكورة دون الأخرى⁽²³⁾، وثالثاً على الملحة اللغوية العربية القديمة ليحدد مصنفات أو بعضها تخصص بعلم من علوم العربية. ولا يتصور أن يحصل كل ما سبق في حقل الدراسات اللغوية من غير أن نكون موضوعات هذا الميدان تلمّة الاستقلال مادة ومهجة وهدفاً عن الموضوعات المدروسة في باقي الحقول المعرفية الأخرى.

نخلص مما سبق إلى أنه لا يليق بالباحثين المدققين الإثبات أن يحاطوا بتقليد الغربيين في نظرهم إلى اللغة وإلى الهدف من دراستها، بتقليد اللغويين العرب المتحصر في ترديد اللاحق من السجدة العرب لأفكار السابقين من سلفه صعوداً إلى أوائلهم. فالفكر العربي في ميدان اللغة وفي غيره لا يشكو من قلة الابتكار أو انتقائه عماء، وإنما قد يشكو من تصحُّم في التحديد بسبب كثرة النظريات اللسانية والمادج النحوية المتواجدة في الحفبة الواحدة والمتعاقبة في زمان قصير.

ومن أهم مظاهر الاحتباس المكري في اللغويات التراثية الانتشار المبكر لظاهرة «الحشو اللساني»؛ وتتلخص هذه الظاهرة في العناية بكيفية تقديم المعرفة اللغوية بدل الاهتمام بتطويرها، وفي التركيز على المسائل الحسرية وإهمال النظر في الصاعقة الحوية فكان الجمع بين استمرار التأليف في علم اللغة على نفس الوثيرة طيلة قرون عديدة وبين ثبات هذا العلم في مستوياته التأسيسية.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى انبهار النحويين بكتاب سيبويه، وحرص معظمهم على تحقيق الهدف التعليمي في مؤلفاتهم الحوية، ومن كان كذلك لا يهتبه سوى كيف يعمل من النحو الذي وضعه سيبويه للعربية كتاباً تربوياً لتعليم ما لا يسع جهله من قواعد هذه اللغة. أصف أن الانشغال بأجهزة النظرية الذي يسبق عادة مراولة

(23) راجع القفطي، إنباه الرواة على أساءة النحاة.

الوصف ليعتبر من أفكار هذا العصر المتميز بتلاحق النظريات وبصناعة
المعادج في شتى حقول العلم.

وهذه النزعة التقليدية التي طبعت التراث اللغوي ما زالت
حاضرة في أذهان الكثير من الباحثين المشتغلين بالسحو العربي دراسةً
وتدريساً في كل الجامعات العربية، وعليه يمكن القول بكل اطمئنان: إن
السحو الذي وضعه سيويه للغة العربية ما جُتِده دارساً، ولا طُورَهُ أحدٌ
في الاتجاه الصحيح.

وثانيهما يكمن في تزايد انتشار المفوات العرفية في التأليف
النحوية المتأخرة؛ وأعلىها ناتج إما عن سوء فهم لما جاء في كتاب
سيويه⁽²⁴⁾، وإما عن إصرار على إثبات المغايرة وتأكيد الخلاف كما
هو الحال في مسائل العطف التي ردَّ فيها المردُّ على سيويه⁽²⁵⁾، وإن
كان المردُّ نفسه قد رَجَعَ عن الكثير منها واعتذر لأغلبها بالحدثانة؛
فكان يردد مثل قوله: «هذا شيء كما رأياه أيام الحدثانة أما الآن
فلا»⁽²⁶⁾.

ومن هذا الشكل ما يُلاحظ خلال دراسة الظواهر اللغوية من
الانحصار على تحليل الوصف بالرأي المستنبط في الحين بدلَ تفسيره
بمبادئ عامة مسطرة من قبل. وكان التحليل مؤسس هذا المهج في
الدراس اللغوية التراثية، كما يظهر بوضوح من قوله: «اعتللت أنا بما
عندي أنه علة لما علَّته من، فإن أصبحت العلة فهو الذي التمسست...

(24) قارن مثلاً بين تصور سيويه للكلام والقول وتصور ابن جني لهذه الثنائية كما
قدمه في الخصائص. وبين مفهومي الاتصال والاقطاع في كتاب سيويه وفي
معصل الزمخشري وخاصة في باب الاستثناء.

(25) راجع ردود ابن ولاد على نقد المرد لسيويه في كتابه الانحصار.

(26) انظر ما رواه ابن جني عن ابن السراج تعلية المرد في الخصائص، ج 1،

وإن مسح لعنوي علة لما علكه من النحو هو أليق بما ذكرته بالمعلول فليأت بها»⁽²⁷⁾.

قول الخليل «اعتقلت أنا بما عندي أنه علة» يدل على علة المنهج العلمي⁽²⁸⁾ للتعيز بإنتاجه للمعرفة العادية. ويختصر المنهج العلمي بقيامه على التأمل وإعمال النظر في موضوعات حقل معين من غير الالتزام بأي تسبق من القواعد للمعرفة للموضوع وصفاً لصبط عملية الفكر وتقنيها، وتكون عايته كأي منهج آخر محصورة في الكشف عن الصفات الخاصة بالموضوع المدروس وإيجاد معسر علمي لها. إلا أن التعليل في المنهج العلمي يكون بما يلوح للنفس في أول وهلة. وبما أن القدرات الذهنية لدى النظار والدارسين متباينة وثقافتهم متفاوتة وجب أن تختلف تعليلاتهم بعدد المجتهدين. ولذلك كان من الضروري أن يعقب الخليل: «إن مسح لعنوي علة فليأت بها».

لقد منع البصرية أن يأتي الفاعل في موقع قبل فعله⁽²⁹⁾، فاضطروا إلى اختراع مفهوم «الابتداء»، و«الصير المستتر»، فعملوا بالابتداء ارتفاع الفاعل الواقع قبل فعله، وبالاتار اعتلوا صمراً يكون معمولاً لكل فعل معروض من العمل في فاعله السابق عليه. وفي المقابل جور

(27) انظر النص كاملاً في الزجاجي، الإيضاح في حل النحو، ص 66.

(28) يتميز المنهج العلمي عن المنهج الفني بإنتاج هذا الأسر لمعرفة يقينية في إطار نظرية صورية ولمعرفة علمية في إطار نظرية مادية. وللمزيد من التصيل انظر الفصل الخامس منهج للمعرفة العلمية في النظريات اللسانية، في هذا العمل.

(29) لا يجوز البصرية أن يأتي الفاعل قبل فعله، فطله أبو البركات الأنباري بجور تركيب في كتابه أسرار العربية، ص 79. وأوجد له المرد معرواً علمياً في المختص، ج 4، ص 126. وفي رسالة «أقسام الأنبار» لأبي علي الفارسي جاء هذا للمرد العلمي مقيماً على رنية الطل الطبيعية التي يجب في حقها السبق على العلولات للتأخرة عنها وجودياً. انظر هذه الرسالة في ص 201-220، ضمن مجلة المورد المجلد 17، العدد 3، سنة 1978.

الكوفية رَفَعَ العامل بفعله المتأخِّر عنه، مرتكزين على ضرورة الفصل بين العِلل الطبيعية للوُثْرة وبين العوامل النحوية⁽³⁰⁾ التي هي مفاهيم صناعية ومؤشرات دالة على وجود حالة بركبية من رفع أو نصب. والعامل الصناعي لا يشترط بطبيعته موقفاً بعينه، ولا يُزِيل الموقِفَ عامليته؛ كأن يكون عاملاً في موقع وعاطلاً في غيره.

ولا شك في أن التعليل بالرأي الموضوعي؛ (أي بما يلوح للذهن في الآخرين من إمكانات خاصة بالمسألة موضوع الدراسة)، إسهاماً في انتشار الخلاف النحوي وفي تعدد مناهج النحاة، ومن نتائجه أن تعدر إمكان المفصلة بين الآراء المتناقضة التي تكوّنت حول العدد المتائل من المسائل اللغوية التي اختلف النحويون في وصفها أو في تعليل الوصف⁽³¹⁾. وقد يبا أن التعليل بالرأي الموضوعي من نتائجه «المعرفة العادية» غير السلفية، وأن المعرفة البشرية في حقول العلم لا تتطور بالقدر المطلوب خارج الأنساق النظرية والنماذج العلمية.

و يُشترط في نظرية اللسانيات النسبية، بالقبول إلى اللغويات التراثية، أن نستوعب ما في النموذج السيويهي من صواب، وأن نُصوِّب ما في التراث النحوي من هفوات معرفية، وأن نرفع علامات النحاة، وأن نُبسِّط وصف العريف، وأن نُفسِّر الخصائص البنيوية لهذه اللغة ضمن معطياتها. ولي تستوفي نظريتنا هذا الشرط بمر تقبُّلها الصارم بعدد محصور من الأوليات التي نعين على الدوام ما يجب قوله في وصف التركيب السيوي للعربية ولغيرها من اللغات التوليفية، وتُبين أيضاً ما يجب تركه مما يصف النمط التركيبي من اللغات البشرية.

(30) لتفريق بين العلة والعامل انظر الرصي، شرح الكافية، ج 1، ص 18.

(31) راجع كتب الخلاف النحوي وعددها غير قليل، منها مسائل علامة في النحر للعسكري، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي القاسم الأباري.

1.2. تصور فاضل لتجديد اللسانيات العربية

لربط ظهور فكر جديد في ميلان اللغة بسعي العالم العربي إلى التحلّص مما أصاب أقطاره، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من جهل شمولي وانحطاط فكري وجمود عقلي. وظهر الخلاص وتجدد في تتلمذ العرب على مستعمرهم، والاستفادة من علم الأوروبيين. فنشطت البعثات التعليمية من الوطن العربي نحو أوروبا منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

وكان من نتائج هذا الاتصال الثقافي بين عالمين غير متكافئين فكرياً ومختلفين حضارياً عبر التاريخ أن عاذاً من جامعات غربية باحثون عرب إلى أوطانهم وهم مبهورون بعلم الأوروبيين، ومشدودون إلى أفكار أساتذتهم العربيين، كما عبّر عن ذلك أحد اللغويين العرب الذين ساهموا في بلورة اللسانيات الحديثة بقوله: «فلما كان العصر الحديث واتصلت ثقافتنا بثقافات أوروبا، ورأينا لتدما اللغات فيها تلك المتعاربة الصوتية التي يُعْمَلُ للنظر إليها أنها نوعٌ من البحر بدأ بعض أعضاء البعثات اللغوية يحنون لهذا الأمر، ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية»⁽³²⁾. وقد لحظ هذا الشخص أطروحةً للحداثيين من اللسانيين العرب التي دافعوا عنها منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وهم مقتنعون بسبب متعاقبة بأن خدمة اللغة العربية في العصر الحديث لم تبق من مهام اللسانيات السرائية، بل عادت هذه المهمة إلى اللسانيات العربية كما يُطبّقها الحداثيون العرب في وصف العربية، وهو ما يتبين من قول أحدهم: «وقد حاولت في هذا الكتاب علاج تلك المشاكل اللغوية علاجاً

(32) الدكتور إبراهيم أنيس، الأصول اللغوية، ص 6، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.

علمياً حديثاً بعيداً عن الجدل العقيم، ومؤسساً على أحدث النظريات
التي اهتمت إليها المحدثون في الدراسات اللغوية»⁽³³⁾.

والعلاوة من هؤلاء الحداثيين حريصون على تعليق اللسانيات
النسائية وإبعادها عن المشاركة في وصف اللغة العربية، وهم يورون
موقفهم بأحكام عارية من أدلة صلتها، فاتقلبوا مستعربين بمحدون
الاستشراق القديم. ومن مؤثراتهم نذكر:

(أ) وصف أحدهم للتراث بكونه عائقاً يجمع التقدم العلمي ويُعرق
تطوير المعرفة في الوطن العربي، فيقول بصريح العبارة: «إن التراث عائق
في كثير من الأحيان لحاته النهضة في المجال العربي والمجال اللساني، وأنا
أُحدث عن تجربة. كانت الدعوة إلى التراث في كثير من الأحيان وما زالت
عائقاً للتطور وللتصور وحل مشاكل اللغة العربية»⁽³⁴⁾. ولا أحد من
المفكرين في أيّ مكان أو زمان بدأ عمله العلمي بإلغاء إرثه الثقافي، ويكفي
دليلاً استحضار تجربة شومسكي في كتابه اللسانيات الديكارتية.
ويحدد الحداثي موقفه الراجح للسانيات التراثية، ويُؤكد نظريته
السلبية إلى التراث في أكثر من موضع، وبمختلف الألفاظ والمبارات.

(33) الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 4 الطبعة الرابعة، مكتبة الأمل
المصرية، القاهرة 1972. وفي هذا السياق كتب الدكتور عبد الرأحمي في
مقدمة كتابه «النحو العرب والدرس الحديث» وهو يتحدث عن موقف
الدارسين من النحو العربي القديم: «ولأن هذا النحو قد كثر فيه الحديث
في السنوات الأخيرة كثرة أدت إلى الاضطراب ولا تزال حين يذهب ذاهبون
على التمسك بكل ما جاء فيه ورفض كل ما يقتضيه المحدثون، وحين يذهب
آخرون إلى ترك كل ما جاء فيه والتوجه إلى الدرس الحديث».

(34) د عبد الصالح العباسي الفهري، ضمن كتاب المنهجية في الأدب والعلوم
الإنسانية، ص 94، توفيق العرب 1986. وللإستزادة من مثل هذه الأقوال
انظر الأوراعي (1997)، من أعماق التفكير اللغوي بالعرب، ضمن مجلة
الساربخ العربي العدد الثالث. والأوراعي (2002)، شروط إسهام الثقافة
الإسلامية في بناء حضارة إنسانية، ضمن كتابنا لسان حضارة القرآن.

ولا ضمير في إعادة التذكير بها في كل حين نسيهاً على عترة عواقبها. من ذلك قوله مرة أخرى: «من الخطأ الاعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو المفيدة تحتاج ضرورة إلى معاهيم القدماء وأصولهم، أو عبارة إلى الفكر السحوي العربي القديم. لقد يسا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي اعتبار في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»⁽³⁵⁾.

وليس هنا من يشك في أن تجريد اللسانيات التراثية من دورها في وصف العربية ليجتاح علماً إلى إثبات، ولا يكفي لإثباته مجرد تركيبة من الحدائس اللسانية الغربية؛ كما يتبين من قول نفس الشخص «النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها هذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الحدية، البهم إذا كان الأمر يتعلق بشعور، أن يدعي أنها بحاجة إلى نموذج آخر يُبنى بالاعتماد على العربية لوصفها»⁽³⁶⁾.

وكان يمثل هذا الحدائس يدافع عن أطروحة تفيد: «أطلب اللسانيات عند العرب تُفك عن الاطلاع على نحو العرب، وتُحسب مناصب تأسيس نظرية لسانية جديدة ولو كانت هذه النظرية ذات كفاية مخطئة؛ أي تتوقع محواً توليفياً مثل العربية واليابانية ونحوها من اللغات التوليفية، كما تتوقع محواً تركيبياً للألمانية والفرنسية ونحوها من اللغات الشعرية. ولا يتبنى الأطروحة المذكورة أو يساق وراءها إلا مصاب بالكلل الذهني من يتوسل إلى المناصب الإدارية بالدعوة إلى

(35) د. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 60، نوبل العرب 1982.

(36) د. عبد القادر الفاسي الفهري (1982)، اللسانيات واللغة العربية، ص ٩٦، دار بوقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب

تحديث الفكر العربي، ويحدّ تحديثه محصوراً في تقليد العرب وترك
تقليد العرب.

(ب). نعتُ التراثي بفقد القدرة على الإسهام في تحديد البحث
اللساني وتطوير المعرفة اللغوية، ويعلّل الحداثي هذا العجز إما لأن
التراثي «استمر يرنل قواعد البحر العربي وخاصة ما وضع منها في
عصور الجُمُود اللغوي متعامياً متصاماً عما يكتب أو يقال في ميدان
الدرس اللغوي الحديث»⁽³⁷⁾. وإما لأنه لم يرحل إلى العرب موطن
اللسانيات، ولا اهتم أبصاً بالبحث في اللهجات المتفرعة عن العربية،
فكسان نصيبه من الدراسة اللغوية محصوراً في العربية الفصحى دون
سواها. ولذلك ظهر للحداثي أن «حل اللسانيين العرب لم يأتوا
باجتهد المطلوب إلا من درس منهم في العرب واشتغل باللهجات.
فسأول العنقبات في وجه التحديد في الدرس اللساني العربي،
كانت من جهة، الاشتغال باللغة العربية الفصحى، ومن جهة
أخرى، عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللهجات»⁽³⁸⁾. وقد اتضح
بما أوردناه من أفكار الحداثيين المصروص عليها بأقوالهم أن التحديد
في البحث اللساني العربي مرهونٌ في نظرهم بتوافر هذين
الشرطين:

- أن يستوعب اللغوي العربي اللسانيات الغريبة ويُحسن استخدامها
في وصف لهجاته.
- أن يكف اللغوي العربي عن الاهتمام باللسانيات التراثية، ويقف
عن الاشتغال باللغة العربية الفصحى.

(37) د. أحمد المتوكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، ص 91-101،
ص 91 مجلة كلية الأدب الرباط.

(38) د. عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ص 9-23،
ضمن مجلة تكامل للمعرفة، العدد 9.

ولا بأس من وقفة لاستجلاء للمقدمات التي أقام عليها الحديثي رأيه
المتعلق بطريقة تطوير اللسانيات العربية. أما ربط التحديد في الدرس
اللغوي العربي بالجمع بين إتقان اللسانيات العربية وبين إجادة تطبيق
أصولها ومفاهيم أصحابها على اللغة العربية فلم يجد له مبرراً في أعمال
هؤلاء سوى الدعوة إلى التقليد، كما سبق الإشارة إلى قول أحدهم:
«المادج العربية أثبتت كفايتها الوصفية، ولا أحد يستطيع بشيء من
الحديثة، أن يدعي أنها بحاجة إلى نموذج آخر يُبنى بالاعتماد على العربية
لوصفها». فالتعريب، في نظر الحديثي، شرط لإحكام التقليد؛ وهما
أساس التحديد المطلوب في اللغويات العربية الحديثة. وهما يصيح الجامع
بين طرفي معادلته التي تعيد: قلد غريباً تتحدث عربياً؛ لأنه لا يُتصور
كيف يتحدد عقل الباحث العربي إذا كانت أقواله حدىً للفكر
العربي.

ويضيف مظهرو الحديثة اللسانية أن اللغوي العربي لا يُحكم
صنعة التقليد، ولا يُوفي هذه المهارة حقها إذا لم يشتمل باللهجات.
وبمكس تفسير دعوتهم إلى الجمع بين استيعاب اللسانيات الغربية
والاشتغال باللهجات العربية بأصليين اثنين؛ أولهما يقوم على مفهوم
اللهجة الذي يعد في عرف اللسانيين سقفاً من القواعد في طور
التكوين يعايش ما تفرغ عنه. وهو حينئذ يختص باستمرار الوصف
وكترة الدخيل، وبعدم استقراره الذي يحصل عادة بوصف الحالة
لقواعده. وثاني الأصليين يصحح إمكان تحقيق التوافق بين توقعات
اللسانيات العربية ووقائع لغوية يسهل إدخالها في اللهجات العربية.
وبعبارة أخرى بما أن اللهجات المنتشرة في الوطن العربي محيطة
تكون من نداخل العربية ولغات أوروبية فهي الأكثر طواعية لأن
تنطق عليها المادج النحوية العربية. وإذا حصل التطابق التام بين آلة

الوصف العربية وبين ما تصفه من أنساق التواصل لدى عرب اليوم
رالت حجة الترائين الراضين لاخراس الأبناء العربية وتطبيق قواعدها
لوصف العربية.

وما أوردناه في تحليل الشرط الأول الذي يضمن التحديد المطلوب
في المصدر اللعوي العربي يسمح تمام الانسجام مع محتوى الشرط
الثاني. إذ يرى الحدائي في اللسانيات التراثية عائقاً وهو لا يكف عن
ترديد «إن التراث عائق في كثير من الأحيان لماهية النهضة في المجال
اللغوي والمجال اللساني». ولو استفسرنا عن كيف تكون اللسانيات
التراثية عائقاً للنهضة المتحدث عنها لوجدنا الجواب في الناقص الصريح
بين أقوال النحاة القدماء الواسعة للعربية وبين أقوال النحاة الغربيين التي
يطبقه الحدائيون العرب لوصف لغتهم.

2.2. تناقض الوصفين وتقليب الجديد للقديم الآخر

إذا جاء وصف القدماء للغة العربية مانعاً لوصفها حديثاً أبطل
أحدائي الوصف الأول بالثاني. ولتوضيح تناقض الوصفين القديم
والحديث بمثال وبيان كيف يعطل اللاحق السابق نذكر بأن عمارة العربية
مجمعون وإن لم يصرحوا كما فعلنا على أن صرف هذه اللغة مؤسسون
على وسيط الورق، والمعدات الآمنة هنا الوسيط الصربي بحيرة على
ربط «مغامسيم وظيفية»؛ كالمطاوعة والمعالجة والمشاركة والطلب
والشعور والوجدان وغيرها الكثير، بالصيغ التي بينها المكون الصربي
تسكب فيها الحذور المتميزة بالرحلوة والليونة. ويكون تحليل الوحدة
للمعجمة الناتجة إلى الجذر والصيغة، كما يتضح من المثال (1) للوالي.

(1) استأسد ← (أسد + استغفل).

- تناصر ← (نصر + تفاغل).

- انْهَزَمَ ← (هزم + انْفَعَلَ).

وحين يكون الحدثان حريصاً على أن يأتي وصفه للعربية موافقاً لآراء اللسانيين العربيين المستعرة من لغاتهم فسيصطر حتماً إلى أن يعتقد مثلهم بأن الوحدة المعجمية في اللغات البشرية تتألف من جنوع وروائد تلصق بها، وبالتالي يجب أن يكون تحليلها الصوري تحليلاً خطياً، كما يتضح من المثال (2) الآتي. وكان جميع اللغات الشرية بحيرة صرفياً على استعمال ما يطلق عليه عادةً «وسيط الإصاق»، والحال أنها بحيرة بين وبين «وسيط الورن». كما برها عليه في نظرية اللسانيات النسبية.

(2) - اسْتَأَسَدَ ← (است + فعل).

- كَسَمَ ← (كس + فعل).

- انْهَزَمَ ← (ان + فعل).

عن محتوى هذا المثال يمر الحدثان بقوله: «مساهمة كل من الاصقة والمحول الأصلي الثلاثي (أي فَعَلَ) في بناء البنية المحورية الناتجة. وسهمن بلاصقتين أساساً: لاصقة تمثل لها [ن]، وهي توجد في صدر الكلمة كما في «انشغل» لو في وسطها، كما في «الترفع»، ولاصقة تمثل لها [ت]، وقد توجد في صدر الكلمة كما في «تنبه» من جهة و«تقابل» من جهة أخرى، لو في وسطها كما في اشترك»⁽³⁹⁾. وهذا الذي ذكر يكون الحدثان قد نبى التحليل الخطي

(39) د. عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي ص 99، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986. ومن مواطن التقليد سوق كلاماً لنفس الشخص وفي مرصع آخر من أعماله «اعتبر كرينرغ Greenberg أن العربية من عطف فاعل، واعتبرت هذا أصل الرتبة كذلك في إطار التحليل التوليدي التجريبي الذي قلته هذه المرة»، الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 105، توبقال، الدار البيضاء، 1986.

المصوغ في المثال (2) تقليداً لرأي العربيين في لغاتهم الجذعية ورفضاً
لتصور النحاة العرب للمصوغ في المثال (1) وإن صادف صواباً في لغتهم
الجذرية.

وبالانتصار للمسبق للسانيات الغربية والرفض للطلق للسانيات
التسراية يكون الحدائي التقليدي قد قفز على مشكل التعارض الملحوظ
بين وصفيين لقواعد العربية؛ أحدهما قدم أقامه النحاة العرب على
مبادئ لغتهم، والآخر مستحدث ابتدعه الحدائي تقليداً لأفكار العربيين
وآرائهم المستتبعة من دراسة لغاتهم.

يحتل الحدائي للماذج الغربية وتطبيقها على العربية تكون هذه
اللغة وصفان متمايزان؛ لا بد أن يكون أحدهما خاطئاً أو أن يكون
الصواب في غورهما. وبدل الإبقاء على هذين الاحتمالين إلى أن يثبت
أحدهما بالدليل القطعي فصل الحدائي أن يحل هذا المشكل عن طريق
الجمع بين تحطية اللسانيات التراثية، فلا يذكر نغمة العربية إلا في
معرض السعربية بأفكارهم وإن لم يكن أحياناً قد استوعبها حيناً⁽⁴⁰⁾،
وبين استصواب اللسانيات الغربية. فلا يذكر أحدهم لسانياً غربياً إلا
في معرض الإكبار والتمجيد، على أساس أن رأيه في أصول العربية
حق، وأن وصفه لقواعدها حق، ومعرفة بما حق، لكونها حراماً من
علمه الكلي بمبادئ استبطلها من قواعد لغته.

كحل نغمة السعربية بمضمون على ضمير الرفع المتصل يعني عن
المتصل كما يعني الضمير عن الاسم الظاهر فقالوا: «مضى قدروا على

(40) في هذا السياق نذكر اعتراض أحدهم على النحاة ولو اعتدى إلى أساس
التصريف أي اتصال إعراب التابع أو انقطاعه لما تعصب. «قال النحاة: إن
للمفصل في نحو صيرتك أنت تأكيد وفي صيرتك إليك بدل. وهذا صحيح،
فإن المعنى واحد، وهو تكرير الأول بمعنى»، «فغاسي النهري» الربط الإجمالي،
التطابق ومطوية اللغات، ضمن جملة تكامل المعرفة من 127.

التوصل لم يأتوا مكانه بالتفصيل»⁽⁴¹⁾. وقد استمر شومسكي المعركة، وصاع منها مبدأ «تَجَنَّبُ الضمير»⁽⁴²⁾ الذي يصدق في غط من اللغات يتميز، كما أننا في الموضع المذكور أسفله، يعنى نسق المطابقة. ومن هذا النمط العربية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية، وجميعها تستفي بالتوصل ونسج إسقاط ضمير الرفع للتفصيل؛ كما في قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ...﴾، ولم يقل (هم يسألونك).

ومع هذا الاختلاف بين نخاة العربية العلماء وشومسكي من المعاصرين تجد أحد الحدائين التقليديين لسوء فهمه يُنكر على سيويه دعائه إلى وجوب إسقاط الضمير. فيقول: «هَبْ أَنْ العربية فيها إسقاط إجباري للضمير، كما يهم من كلام سيويه. معنى هذا أن هذه اللغة تنفرد وحدها بهذه الخاصية، وأن لا مثل لها بين اللغات الطبيعية. فهي لغة شاذة في هذا الباب، ولا يمكن أن نعوها النظرية اللسانية كبرى اهتمام، باعتبار أن تقوم النظريات والحكم عليها يقتضي التفريق بين ما هو جوهري أو موردي وبين ما هو هامشي»⁽⁴³⁾. فلا تنفرد العربية بوجوب إسقاط الضمير، لأن هذه الخاصية غطية توجد في كل لغة متميزة بمعنى نسق المطابقة⁽⁴⁴⁾، ولا هي شاذة إلا في ذهن من يتخذ الأنجليزية أصلاً يقى عليه، ولا نعوها النظرية كبرى اهتمام في جميع الأحوال، لأن العربية في عقيدة شومسكي والعرب أتباعه لغة هامشية؛ نفعل بالنظرية للطبقة عليها ولا نعمل فيها كما هو حال اللغات المركزية كالإنجليزية.

(41) للمزيد من التحقيق راجع الأوراعي، الوسائط المعوية، ص 236.

(42) راجع شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 119 و 430.

(43) د. النجاسي المهري، الربط الإجمالي؛ التطابق وغطية اللغات، ص 128. تكامل المعرفة، ص 128.

(44) انظر الأوراعي، الوسائط المعوية، ص 232-257.

3.2. إعصال اللسانيات الغربية لإخلال بنسق العربية

إذا عارضت اللغة العربية والنظرية اللسانية العربية حُكمَ الحداثي بسلامة النظرية ومحت عن الدُخل في اللغة، ولا يصحُّ عنده للعكس. أما التسليم بوجاهة هذا القرار فهو مٌسَّسٌ على أن النظرية تكون صادقة بحلاب الوقائع التجريبية. وبمارة أحدهم «النظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألا تُسحى بمجرد تقديم الحجة بكونها تستعارض مع التجربة كما تظهر في الإحساس العادي»⁽⁴⁵⁾. ولن نجد هنا الحديث عن وسائل الدفاع التي يستعملها عادة «الاصطلاحيون»، ومنهم شومسكي، لحماية نظريتهم من الانتقار إذا تصاعدت القوادح أو الأمثلة المصادمة⁽⁴⁶⁾، وإنما يعني الآن أن يكشف عن الطريقة التي ينتهجها الحداثيون لتقوية النظرية العربية وإصعاف اللغة العربية.

١. الطعن في المعطيات؛ رغم ما توفر للعربية من مادة لغوية لم يجتمع غيرها من اللغات في التاريخ كله لم تسلم العربية المعهولة بالقرآن وعمات الألف من الأعمال الأدبية والديخات الفكرية من تشكيك الحداثيين في معطياتها. ولا أحد من العرب أو المستشرقين الذين تعاطوا لوصف العربية في مختلف العصور استطاع مهما عصف عقله وعلش فكره أن يُسبب قولاً في هذا المستوى من الإصعاف التفافي حين يقول: «فالمعطيات التي نجدتها عند القدماء معطيات ناقصة... وليت ناقصة أو غير ذات تخيلية محسب، بل هي أيضاً معطيات راقصة»⁽⁴⁷⁾.

(45) د. عبيد القادر العاسي الفهري، عن أساليب الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ص 43-63 من المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، تونس، 1986

(46) انظر المبحث «2.4. جزء نقص النظرية بالليل» في الأوراعي، الوسائط اللغوية، ص 110.

(47) د. العاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 53.

والذي يبعث بحق على الاستغراب والدهشة هو أن يُحسب صاحب هذا القول من اللغويين. فقد توهم بقصاً في معطيات العربية دون أن يعي أن النقص حاصل في الدعن إما بسبب فنة الاطلاع على المكتوب في الموضوع داخل اللسانيات التراثية، وإما بسبب تطبيقه الخرق لنظرية اللسانيات الكلية على اللغة العربية، ودفعه عن «مبدأ التعميم» الذي يعيد ما صح في الإنجليزية بمحمل أن يكون كلياً يستغرق سائر اللغات.

ولو نطقن هذا اللغوي العجيب إلى تقنية «الخرق الموصفي» التي استعملها النحاة قديماً لإثبات قلبية القاعدة اللغوية لما وصف مثل (كسوف الرجل) بكونه معطى زائلاً. فهذا تمثيل لا يتكلم به، وصحة النحاة لبيان أن الجملة قد تصح صريحاً وتركيبياً، ولا تصح اشتقاقياً. وكذلك لو قيل: (مرض الحاج، وهلك المريض). فهذا تمثيل لا يتكلم به لبيان خرق قاعدة في موضع بعينه دون غيرها مما ينتمي إلى باقي المصوص اللغوية.

ii. الخط في اللغة العربية؛ ذاب الحداثيون أن يتكلموا عن العربية لا مس ذائماً ولا بالنظر إلى نسقها، وإنما لاعتبارات خارجية. فغير الحدائسي يسرى في العربية المفضولة بالصق القرآني نسقاً ثابتاً من القواعد الصارمة للوزعة بانتظام تكاملي على مختلف فصوصها، وأن التغير فيها منحصر كما هو الحال في أغلب اللغات الباصحة في تطوير معجمها، وإغاثته باستراع مدخل جديدة عن طريق قواعد الاشتقاق والتصريف والتركيب. وانطلاقاً من هذا المسق من القواعد يمكن تقوم السنة الباطنين بالعربية في هذا العصر وفي كل عصر كلما قشا اللحن في كلام أصحابها بسبب اختلاط اللغات المختلفة وتفاعلها.

أما الحدائث من اللسانيين فلا يجد في العربية لغة واحدة؛ إذ يتحدث بعضهم عن خليط لغوي يتكون في نظرهم من عدة لغات متعابرة؛ عربية كلاسيكية لغة القرآن، وعربية أدبية ترتبط عموماً بالخطاب الأدبي، وعربية صحافية تستخدم حالياً في الإعلام والتعليم. ويصنيف هؤلاء بأن العربية الموحدة أسطورة لا وجود لها في الواقع⁽⁴⁸⁾.

وباعتصار شديد فإن أغلب اللسانيين الحدائث المتأخرين خاصة يتصورون اللغة العربية جهازاً فاسداً يجب إصلاحه، وفي هذا السياق قيل: «ولست أهمية إصلاح نظام اللغة بحاجة إلى مرشد من البرهان»⁽⁴⁹⁾. ولا يفتلح أمر هذه اللغة في نظرهم إلا باللسانيات المصرية، خاصة وقد ترسّخ في اعتقادهم أن الأخطاء العربية برهنت على كفايتها للوصفية؛ أي أن توقعات هذه الأخطاء تصدق بالمطابقة على اللغات الأوروبية التي استُبط من بعضها مبادئ النحو الكلي، وبالتالي على سائر اللغات البشرية؛ كالعربية ونحوها من اللغات الخمسية. ولذلك لا يرى الحدائث مانعاً من استعمال ثقافة العرب اللسانية في وصف العربية، ولا يجد مبرراً للدعوة إلى استحداث نظرية لسانية جديدة تبني على أصول اللغات البشرية من غير تمييز بين النوي منها والملمشي.

إذن الإبقاء على هذه المنهجية اللغوية ليحول للحدائث أولاً أن يدافع عن المادج اللسانية للعربية مهما ارتفعت نسبة التعارض بين

(48) لتوسع في موضوع الفهم من اللغة العربية لدى اللسانيين الحدائث انظر ردنا على مقالات محمد مصوري المنشور في العلم الثقافي يوم 11 نونو 2000 بعنوان «البحر اللغوية أسس لتخلف الشمولي».

(49) الفاسي الفهري، البحث العلمي والبنية اللسانية، جريدة الاتحاد الاشتراكي ليوم 28 مايو 2000.

نوقعت النظرية وواقع اللغة العربية. وثانياً أن يُرسخ في الأذهان أن العربية خليط من الأجهزة للخلطة، فلا يُعتمد عليها لباء نمودج يصعها ولكن بواسطة الأحاء العربية يمكن إصلاح خللها.

iii المخالطة في المعالجة التسقية؛ للتخلص من ثبات اللغة العربية وتحديد قواعدها الصارمة لمبادئ نظرية النحو الكلي أعيد حدثيون بتكمون بلغة علمية⁽⁵⁰⁾ عن تواجد نسقين اثنين للغة العربية؛ الأول قديم وهو الذي وصفه سيويه، والآخر حديث، وصفه لا يحتاج إلى نحو القدماء وإلا أدى ذلك، كما قيل: «إلى خلط بين نسقين مختلفين»⁽⁵¹⁾.

استناداً إلى الطابع الوصفي للغات الذي أوجد فرع اللسانيات الديكرونية يحق لأي لسان أن يتبع تطور لغة معينة كالعربية عبر تاريخها، لكنه لا يجرؤ مهما بلغ عماء اللسان أن يُثبت للغة الواحدة نسقين مختلفين بالاعتماد على تحليل محاطي لظواهر لغوية مفروطة. وللاستشهاد على النسقين المتوهمين لا يتردد الحدائي في الافتراء على الساحة القدماء.

من المعلوم أن سيويه أقام دراسته لأصوات اللغة العربية على ثابته الحروف الأصول والحروف المروع. نصدق الأول على التصويبات المطية المتميزة بقيمتها الصوتية الفارقة وبالاستحسان في قراءة القرآن والشعر، وذلك في كل زمان. أما الثانية فتشمل البدائل اللهجية؛ وكل بديل لهجي ذو قيمة صوتية غير فارقة وبمعنى مستقيم في قراءة القرآن والشعر في كل زمان أيضاً. وسين نعوم الممارسة التفاهية على أغراض غير معرفة لا شيء يمنع حدثياً

(50) منهم العاسي الفهري حيث يقول «هناك ما يدل على أن اللغة التي وضعها

سيويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً»، اللسانيات واللغة العربية، ص 53.

(51) العاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 60.

من أن يلحق وجود عربيتين قديمة وحديثة⁽⁵²⁾؛ فربط صورياً الأولى بالنطاق الفروع وهي البدائل اللهجية، والثانية بالنطاق الأصول وهي التصويغات النمطية. وعلى نفس النهج من التمثيل موضة نفس الحدائي بغيراً قال إنه من صرف العربية وتركيبها، وليكن ذلك التعبير ساق مسألة خلافية بين البصرية والكوفية تخص الأعداد المركبة متبياً رأياً ضمهياً برهن البصرية بأدلة قطعية على فساده. ودليله على صواب عمله هو أن غريبين⁽⁵³⁾ اصطنعوا معطيات قالوا عنها إنها من العربية الحديثة، وهي توافق ما تبقى هذا العرب. ومن خطأ الكوفيين في التحليل للوافق لرأي العربيين في العربية استتج الحدائي أن هذه اللغة مسقة قديماً وهو اللوصوف في نحو البصريين ونسفاً حالياً وصفه الكوفية قديماً والعربية حديثة. ومن الصعب متابعة مثل هذه التعميمات، ولا تصور إمكان الحكم بالتعدد على نسق العربية ككل اتصالاً من تحليل ظاهرة جارية شواهداً أمثلة وصفاً العربيون.

١٧. الزعم في المعرفة اللسانية؛ سبقت الإشارة إلى أن ظهور تيار الحديثة ارتبط بالرغبة السياسية في إخراج العالم العربي من وصية الانحطاط المكري والجمود العقلي، وترأيت الوسيلة محصورة في التلمذة على المستعمر، والاستفادة من علم الأوروبيين. وكان انخراط المثقفين في

(52) من نجاح محلل الفاسي المهري على العربية وعلى نجاحها القدماء أن ادعى، في اللسانيات واللغة العربية من 53، أن الضاد كانت تنطق في العربية القديمة محصورة بين الضاد واللام قريبة من [صل]. وما ذكره الفاسي يصدق على الضاد الضعيفة عند سيويه، وهي من البدائل للمستقيمة التي لا تستحسن في قراءة القرآن والشعر. أما الضاد الأصل؛ وهي التصويغة النمطية المسحونة فمخرجها «بين أول حافة اللسان وما يليها من الأصرف»، الكتاب ج ٤، ص 432.

(53) انظر شواهد الفاسي المهري في نقلها من Wright و Cantarino إلى كتابه اللسانيات واللغة العربية، ص 176 و 177.

الحدثة إبداء للرغبة على مشاركة السياسيين في تحقيق النهضة، وشرع جامعون يربطون مشاريعهم الطمعية بمنصب إدارية مستهدفة، فتكونت «ثقافة الاستصواب» التي تقوم على: (1) تكوين الاعتقاد بأن القطاع القوي مثلاً تنحل مشاكله للحل الأمثل بالتطبيق المحلي لأحد النماذج العربية. (2) الإكثار من الكتابة الصحفية والندوات لتبادل الكلمات في موضوعات يُوصّل الخوض فيها إلى الإدارة المستهدفة، وتكون غايتها عصورة في لفت الانتباه والظهور بمظهر الأكفى والأنسب. (3) نشر متعبر من الألفاظ الأخاذة في خطاب البروتوكولي ذي وقع حسن في نفوس أهل القرار؛ كاللغة والمعرفة العصرية العالمية الموضوعية، والعربية والترجمة الآلية، والعربية والحداثة، واقتصاد اللغة، والتفسيرات المعوية، والمنفعة النحرية، والصياغة الصورية، والبرهنة الرياضية، وتحيين العربية، وحوسبة معجمها وسائر مكوناتها، وتبسيط قواعدها، ورفع قدرتها التوليدية، وتطويرها التقني لمواكبة عصرها، والذكاء الاصطناعي، وهندسة اللغة.

ولا يشترط الحداثيون التقليديون الصدق في الخطابات البروتوكولية حتى يقول الواحد منهم بالشيء «إن اللغة ليست أداة للتواصل» وينقبضه «الأصل في اللغة التواصل»⁽⁵⁴⁾، مع علم جميع اللسانيين حتى المبتدئين أن على هذين الأصلين قام نموذجان عروبان متغايران، أحدهما صوري والأخر وظيفي.

إن اللساني التكون ثقافياً في كلية الآداب والعلوم الإنسانية لا يجد حرجاً في استعمال لغة العلوم الدقيقة؛ إن حديثه عن الحوسبة المعوية والترجمة الآلية والمرهنة الرياضية والصياغة الصورية قد يبعه

(54) انظر الفاسي الفهري، ص 66 من منهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، وجريدة العلم ليوم 24 دجنر 2003.

في الترميز على جمهور المثقفين واستمالة أصحاب القرار، لكن سرعان ما تقلب هذه اللغة مفضلة للمتخصصين من ذوي الخبرة النخبية والمؤهلات العلمية الدقيقة. (4) التحدير من التراثين أولاً لأهم في اعتقاد الحدائي يظلون العالم المحاط بالمعروف يحدود فعله المعرقة لكل مشروع تحليلي من شأنه أن يحسّ العربية ويصلح عملها ويمسك نحوها، وثانياً لأهم «مارسون إرهاباً لغوياً لا يقل ضرراً عن أشكال الإرهاب الأخرى». يُمارس التراثي إرهاباً لأنه لا يسكت عن لحن الحدائي، ولا يتوان عن تقوم لسانه ونصوب لفظه بالشواهد الموثقة والقواعد المنظومة.

ولا نشاطر الحدائيس التقليديين تصورهم هذا للتحديد في الدرس اللساني العربي، لأن التحديد الممكن في حقل اللسانيات محصور على السور في آلة الوصف أو الجهاز الواصف؛ وفيه يتنافس النغويون لإقامة نظريات لسانية متباينة بنية ومتدرجة اقتراباً من موضوعها، ويجتهدون لبناء نماذج نحوية ذات كفايات متطورة. والحدائي يخرج شاطئه التقليدي من هذا المجال؛ لأن اجتهاداته التي يتحدث عنها بنفسه لا تتجاوز في أحسن الأحوال تطبيق مفاهيم اللسانيات العربية وقواعد نماذجها النحوية كلما شرع في وصف العربية⁽⁵⁵⁾. إلا أن تصوره لهذه اللغة معاصر تماماً لما هي

(55) التحديدات الفعلية للحدائي في مجال البحث اللغوي حصراً المذكور القاسي الفهري في «أن يقوم الباحث بتطبيق نظرية على لغة من اللغات... والإتيان بمعطيات جديدة وتنظيمها بشكل من الأشكال... واقتراح مصطلحات وأردف... هو جيب أن نكون هناك أيضاً يراعى للمصطلحات العلمية... والفصل فقد يمرجع إلى الباحث في التيه على ضرورة الاهتمام بشعبية علمية أو مدرسة معينة» للمزيد من التفصيل راجع ص 61 من كتابه اللسانيات واللمة العربية أو ص 22 من مجلة تكامل للغة العدد 9 لعام 1984.

عليه⁽⁵⁶⁾. ولتحقيقها تراه يركز على لمحاتها المتفرعة عنها والمستعملة في التواصل اليومي داخل أقطار الوطن العربي، أو يتحدث عن «عربية جديدة» يصطبغ قواعدها ويستشهد لها بأمثلة من وضع العربيين.

بيان مما تقدم أن الحدائي يفهم من التحديد في الدرس اللغوي العربي الحديث أمرين؛ أولاً استعمال لغة واصفة جديدة، ويتحقق ذلك بشرط إهمال اللغة الاصطلاحية الرائجة بين التراثيين والاقتصار على أعمال اللغة الواصفة المستمدة من اللسانيات العربية. ثانياً أن تكون العربية الموصوفة جديدة أيضاً، ويتأتى له التحديد في الموضوع الموصوف بشرط إهمال لغة القرآن والتراث الثقافي عموماً، والاشتغال باللهجات أو بالعربية الخليط الناتجة حديثاً عن حرف مطرد لقواعد الفصحى وعن الفتراسات من اللغات الأجنبية.

4.2. انتفاء التواصل بين اللسانيين التقليديين

احتكاك ذبكم الصفي من الفكر اللغوي؛ الحدائي والتراثي، بدأت ملامحه تتشكل داخل الوطن العربي منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وقد قام في الأصل على الإنكار المتبادل لجهود الطرفين، إذ

(56) انظر سلسلة المقالات التي نشرها الدكتور محمد المصوري تحت عنوان «التمريب وإصلاح اللغة العربية» في جريدة العلم لصيف 2000 من العدد 18347 إلى 18360، فخله يحث الدعوة الفعيلة إلى استعمال اللهجات المحلية، لأن العربية الفصحى، في نظره «نظام لغوي محدد بشكل سيئ، ويقتصر جوابه عامة غير هادئة، إنما خليط معقد... وليس لها ترجمة واحدة رغم وجود هذه الأسطورة التي تطرح مشاكل هامة». إنما في أعلى سلم الصعوبة... وهي سبب الارتباكات البيولوجية والإعاقات التعلم... إن موقف العرب تجاه لغتهم موقف احترام وتقدير يعكس ولاءاً لغوياً لا مثيل له، ويمكن في هذا الصدد أن تنهم العرب بالعنى اللغوي والثقافي».

كلاهما متمسك بما لديه وصائق بما لدى الآخر، فانهى التواصل بين اللسانيين الحديثين والتراثيين، وتعدّ عليهم التعاون على الخروج من دائرة التقليد واللاحاق بركب المحدثين في صناعة النظريات اللسانية ووضع النماذج النحوية.

مسور إبراهيم أنيس هذا الخلاق إذ عقب، (بعد الشاء والإشادة بمعالجته اللغوية المؤسسة على أحدث النظريات العلمية التي اهتدى إليها المحدثون)، فقدّم موقف التراثيين بقوله: «وقد يصدق بعض الناس في مصر مما جاء في هذا الكتاب ويتكبرون له»⁽⁵⁷⁾؛ ويعني ببعض هذا التراثيين المحدد المتشبهين بالرأي الذي عبّر عنه أحدّهم في أواخر القرن العشرين بقوله: «فماذا يصير العرب أن يقولوا كما قال سلمهم ويكتفوا، أو يُصيّموا إليه رؤاهم»⁽⁵⁸⁾. وهؤلاء التراثيون يستندون في الدعوة إلى الاكتفاء بما قاله السلف في وصف العربية إلى خمسة مبررات.

أولها معرفي يتلخّص في أن اللسانيات العربية انطلقت من دراسة النعات الأوروبية، وعلمت إلى نتائج لا يصدق أغلبها في العربية. ومن الثابت تجريبياً أن تطبيق تلك النتائج على هذه اللغة سيؤدّي إلى إفسادها بكثرة الدخيل في سقها. والشواهد في هذا الباب لا تنقص متخصّصاً.

(57) الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 4. الطبعة الرابعة، مكتبة الأملور المصرية، القاهرة 1972. وفي هذا السياق كتب الدكتور عبده الراجحي في مقدمة كتابه «النحو العرب والنس الحديث» وهو يتحدث عن وموقف النلسيين من النحو العربي القديم: «ولأن هذا النحو قد كثر فيه الحديث في السنوات الأخيرة كثرة أدت إلى الاضطراب ولا تزال حتى يذهب فاعبون على التمسك بكل ما جاء فيه ورفض كل ما يقلّعه المحدثون، وحين يذهب آخرون إلى ترك كل ما جاء فيه والتوجه إلى النلس الحديث».

(58) د. عبد الحى عبد الحق عبد العي، اللغويون العرب المحدثون بين دي مسور وشومسكي، صص حوليات الجامعة الإسلامية بالبحر، العدد 3، لعام 1995.

ثانيها عقدي؛ يمنع التراثي من بحارة الحداني في دعوته إلى إهمال العربية الفصحى لقدمها، والاشتغال باللهجات المحلية أو «باللُغَط العربي» بلهجتهما. إذ لا تخفى عليه الأهداف الحقيقية الكامنة وراء هذه الدعوة القديمة للمستحدثة لما يحتم عنها أولاً من إحداث هوة معرفية بين العصر العربي والسبقي القرآني؛ وهو ما سوف يؤدي لا محالة إلى إضعاف العقيدة في النفوس، وثانياً من خلق تصدُّع لساني في الوطن العربي تشيئاً لاستمرار نشر دمه السياسي في الوقت الحالي، وتمهيداً لانقسامه النهائي.

ثالثها حسبياري يقوم على أن الاشتغال بفكر الغربيين العربي سيُقصي لا محالة إلى إهمال إنتاج مفكرها حول العربية. لأنه على قدر الانحسار في اللسانيات الحدانية يأتي الانسلاخ من اللسانيات التراثية. كما أنه ليس في اللسانيات الغربية ما يبرر إتلاف جزء من حضارتنا.

رابعها منهجي مفاده أن الاستصاغة بأفكار الغربيين ونظرياتهم اللغوية لا تخلو من إسقاطات غير مقبولة منهجياً. فمن غير المقبول أن يتشكل النحو العربي القديم بحسب انتماءات قرائه من الحدانيين. فالبيوي⁽⁵⁹⁾ منهم يرله بيوي⁽⁶⁰⁾. ويبدو نحواً توليدياً للمتسبب إلى لسانيات شومسكي⁽⁶¹⁾. ونحواً وظيفياً لمن يأخذ بالتوجه التداولي في الدرس اللغوي الحديث⁽⁶²⁾. وبكثرة الجدل حول «هوية النحو

(59) من هؤلاء نذكر الدكتور تمام حسان في أعماله الأولى؛ كما هاج البحث في اللغة، واللغة العربية معناها ومبناها.

(60) راجع مثلاً كتاب الدكتور عبد الواحد، النحو العربي والدرس الحديث.

(61) في المقدمة تذكر الدكتور أحمد المتوكل؛ كما يتبين من عرض نتائج من أبحاثه السابقة حول النظرية اللغوية في الفكر اللغوي العربي القديم: «توصلنا في هذه المحاولة إلى أن النظرية اللغوية عطف مختلف العلوم اللغوية (النحو، اللغة، البلاغة، لغة اللغة...) نظرية تداولية وأنها بالتالي قابلة للتحويل؛ بمعنى فخرص والاحتمال، مع النظريات التداولية الحديثة لما فيها نظرية النحو الوظيفي»، للوظائف التداولية في اللغة العربية، من 10، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1983.

العربي»⁽⁶²⁾ تضيع أصول بابه وتعتذر عندئذ كل إمكانات استثماره في بناء نظرية لسانية جديدة.

خامسها اختياري؛ بمعنى أن التراثي إذا كان مقلداً لأسلافه راصياً برديد معارفهم اللسانية، وكان الحدائي بدوره مقلداً لأساتذته العربيين مسترشداً في دراسته للعربية بأفكارهم اللسانية ومكتفياً في وصف لهته بتطبيق نماذجهم النحوية فإن تقليد القريب ثقافياً أولى من العريب حضارياً.

إن استقاء التواصل بين التراثيين والحدائين لحدُّ العائق المعلي لتطويع معرفتنا اللغوية وإطلاق نهضتنا العلمية. ولا مبدوحة إذن من البحث عن وسيلة لتخطي هذا الصراع الاستقصائي القائم على أن الحق موجود إما في اللسانيات التراثية وإما في اللسانيات الغربية. ولولا امتلاك المرأة العلمية للإقرار بأن لا شيء يُبرّر الانحراط المسبق في إحداها والإصرار على الاسلاخ من الأخرى سوى الكسل الفكري، والسرعة الملحة في انتهاج أقصر السبل الأكاديمية إلى الشهرة المعرفية. ولتجاوز هذه الأزمة الثقافية يلزم الشروع في مراوطة الاجتهاد المتوَّج في ميدان اللغة بصناعة النظرية اللسانية وبناء الماذح النحوية.

لا اجتهاد معصٍ إلى إبداع في أحد الحقول العلمية بدون إقلاع الحدائين عن نشئته بإحدى النظريات الغربية وكأنها من بات أفكاره، والتخفيف من علوه في الدفاع عنها قبل أن يُبرهن على أنها مثلاً المعناخ

(62) من الحدائين الذين جادلوا في سبب الحق العربي بورد قول د. محمد الحناش «لا أرى بوضوح حضور التيار البيوي في التراث العربي اللغوي... ورأيت أن من ادعى ذلك أو سيدعيه عند قراءته للمناهج اللسانية الأخرى مسوف بحد معه مضطراً لمراجعة مواقفه لأنه سيحدد أن منهج الحاة واللغويين العرب يصرّب أكثر إلى التوليدية منه إلى البيوية»، البيوية في اللسانيات دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980

الوحيد لحل جميع المشاكل الخاصة بالعربية وبكل لغة بشرية. من أقواله الصحاحية يَحْسَبُ للتقف غير المتخصص مجدداً في المعرفة اللغوية، وفي أعماله تجده مقلداً يخلد إلى التبعية الفكرية، وينهي عن الباحث العربي كل إمكان لتطوير المعرفة البشرية في علم اللغة وفي غيره من الحقول العلمية.

ولا اجتهد في ميدان اللغة مع ترالي متوقف، يقتنع بأن «ليس في الإمكان أبدع مما كان»، ويتمسك بصحة أن «الأول ما ترك للأخر شيئاً يقوله»، ويعترض على الدخول في عصره على طريقة الحدائين. تراه يعض بالتواجد على رموز حضارته التي انفردت في العصر الوسيط بإضاءة العالم، ويتخوف من كل تطوير حالي غير مأمون العواقب. إذ علمه التاريخ الحديث أن الغرب بشرقه يدفع عنه المنفعة ويجلب إليه المصرة، ورشح الحدائي في نفسه بعد الاستشراقي أنه من قوم يحسنون التردد والتقليد، وليس لعقولهم حظ في الإبداع والتجديد.

اعتباراً لما أوردناه يجب التأكيد مرة أخرى على أنه لا حاجة إلى تأسيس نظرية لسانية جديدة إذا لم نستحب للشرطين التاليين: (1) إخراج البحث اللساني العربي من دائرة تردد المعرفة اللغوية وروايتها عن مبدعيها من العرب أو الغربيين إلى مساحة الإبداع العلمي وإنتاج المعرفة في حقل اللسانيات، و(2) تجديد الفكر اللغوي المعاصر بتقدم آلات منهجية جديدة لمعالجة اللغات وتطوير المعرفة البشرية بالقباس إلى ما هي عليه في إطار النظرية اللسانية المتجاوزة؛ أي نظرية اللسانيات الكلية التي وضعها شومسكي.

الفصل الثاني

تحولات في الثقافة اللسانية

مقدمة

يمرّس إنسانُ عصرِ الاتصالات والمواصلات بإمكان أن يعيش؛ حيث كان على الأرض، وقائع العالم أجمع في حينها. ويقدّر ما تتحسّس آلةُ الاتصال يشتدُّ تواصلُ الشعوب ويزدادُ احتكاكُ الثقافات، فيسهل تقارضُ المعارف الذي يصل أحياناً إلى درجة التعلّوض الثقافي.

والموقع الجغرافي للمغرب لبلدان عربية كالمغرب جعل منه عبر التاريخ بلداً لتلاقح الثقافات الواحدة عليه من الشرق والغرب، فتتمكّن أهله على السواء من اكتساب خبرة كافية في مجال انتقاء الأفكار المناسبة وبناء نماذج فكرية متجددة. وإذا اجتمع لبلد كالمغرب الميراثان؛ تاريخية حاضره من موقعه الجغرافي وعصرية تكوّنت له من تسخيره حالياً لكافة وسائل الانفتاح على الفكر البشري، وجب أن يكون لأهله أثرٌ واضحٌ في إغناء المعرفة البشرية عبر العصور. وإذا صحّ ما أنشأه هنا احتمال أن ينقسم المشتغلون بالمعرفة في المغرب وبلدان مشابهة هو تاريخه إلى طائفتين:

(1) طائفة المتضمنين؛ وهم حملة المعرفة من موطنها لشرها بين شعوب أخرى كثيرة، فأفادت منها ثم طوروها. ويُقدّم لنا التاريخ شواهد على هذه الطائفة التي كان لها الفضل الكبير خلال قرون عديدة عملت في نقل علم غزير من موطنه المشرق لإبصاره إلى دول أوروبا الجنوبية ومنها انتشر في سائر الغرب، وبُضينا كثرة التأليف في هذا الموضوع عن الخوض فيه مرة أخرى⁽¹⁾.

(1) انظر على سبيل المثال كوستاف لويون، حصلة العرب، البابي الحلبي، القاهرة 1969. وقرن أيضاً بين ص 31 من كتاب العبرة لابن سينا (1037 هـ)

ومن هؤلاء من أخذ في وقتنا الراهن ينشر الثقافة في عكس اتجاهها القلم، وهذا أمر طبيعي سببه توقف الناطقين بالعربية لقرون عديدة عن مشاركة العالم في إنتاج المعرفة التي نقلت للشرية في حقبة قصيرة إلى عهد متحدد على الدوام. ويهتما في هذا الموضع أن يكشف عن دور المثقف المغربي خاصة في نقل المعرفة من العرب إلى المشرق العربي، وسوف يقع التركيز على العلوم المعوية خاصة، إذ يهتما أمر هذا المجال أكثر من غيره. ولا ينبغي استبعاد الخلاصات كأن يُفهم من كلامنا أن المثقف المغربي لا يُحسن سوى نقل المعرفة من مصدرها إما إلى الغرب قديماً، وإما إلى المشرق حالياً، بل بين المثقفين المعاربة مفكرون كثير يُنتجون المعرفة ويُحدثون في مختلف الحقول العلمية.

(2) طائفة المكرهين؛ يتسم هؤلاء بمشاركة ذوي الاختصاص العالميين في وضع السؤال الوارد، فباء النظرية الباجحة المنتجة للمعرفة في أحد الحقول العلمية. ومن هؤلاء بعضاً دائماً العاملين في حفل السياسات لأن اطلاعنا عارجه لا يُعتمد به في سياق الجد. والملاحظ أن لفظ المفكر مقصور على الباحث الذي يُبدع المعرفة في حفل بعينه وبشرها بين التخصصين المثقلين في نفس الحقل وغيرهم من المثقفين. ولا شك في أن بين العرب عموماً مفكرين في شتى الحقول المعرفية، سواء كانوا في بلادهم أو عارجهما، وسواء عبّروا عن إنتاجهم الفكري بلغة وطبهم الأصلي أو بلغة البلد المضيف.

ومن 61 من كتاب شومسكي (1966) السياسات الديكارتية الترجمة الفرنسية (1969). ومن عاملية سيويه (802 م) وعملية شومسكي في كتابه نظرية العمل والربط الترجمة الفرنسية (1991).

1. نشر الثقافة اللسانية في وطن العربية

لا بأس من التذكير بالسباق التاريخي لظهور هذه الحركة في أكثر من بلد عربي، وهي في نهاية المطاف متولدة عن تصاهر العوامل الثلاثة:

أولاً. قصور النحو العربي القديم عن الاطلاع بوظفته الرئيسية التي نشأ من أجلها؛ ألا وهي صون اللسان من اللحن في القرآن، وتعليم قواعد اللغة العربية لأصحابها ولغيرهم من المسلمين الناطقين أصلاً بلغات أخرى. ورغم التأليف الغزير في هذا المجال الذي دام قروناً عديدة، وخلف مصنوعات لغوية يصعب حصرها؛ من كتب مفصلة معنية، وأخرى مختصرة للتقريب، وثالثة منظومة للتحصيل، ورابعة لتشرح والتفهيم، إلا أن لحن المتكلم بالعربية متزايد، وجهله بقواعدها متحذر. وعليه يمس كل واحد أن يستنتج أن الجهود التي بذلها اللغويون القدماء ومن سار حديثاً على نهجهم لم تُنفذ مستعملين العربية شيئاً كبيراً؛ إذ لم تمكنه من اكتساب قواعد هذه اللغة، ولا خلصته من عجمة في الكلام على مر العصور وفي مختلف الأوطان، وإن المقام لا يسمح بتحليل التراث اللغوي للكشف عن الأسباب المباشرة التي منعت من أداء مهامه التي أنيطت به⁽²⁾.

(2) في الموضوع أعلاه سجل الدكتور محمد المختار ولد أبيه ملاحظات مسوقة كما أوردتها في كتابه تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، «ومع أن علم النحو ليس مادة سهلة في حد ذاتها؛ لأنها وسيلة معرفة لنتائج التي تنطبق عليها، ولا يتم استيعابها إلا بإسكام هذه اللغة. فالدارس للغة لا يمكن أن يتفهمها إلا إذا عرف نحوها. وهذا الدور من أخرج الصعوبات التي تواجه دارس النحو، رد على ذلك دقة التعليم النحوي وعموضها ووفره المصطلحات واختلافها وتعارض النظريات في الأقيسة والتعاليق»، ص 547. مطبوعات الإيسيسكو، الرباط، 1996.

ثانياً. فشل حركة تيسير النحو التعليمي وتبسيطه التي ظهرت في
الصف الثاني من القرن الماضي وتوقُّفها السريع قبل بلوغ أهدافها،
ويستحق أصحابها على أن وصف اللغويات التراثية لقواعد اللغة العربية
بطبيعته التعقُّد والقُموض، وبالتالي لا يفيد العائدة المرجوة من دراسة
العربية؛ ألا وهي تعليم هذه اللغة لأصحابها وللناطقين أصلاً بغيرها.
وكان من نتائج هذه الملاحظة أن أخذ لغويون في المشرق خاصة
يعيدون النظر في مسائل فرعية ويقترحون بدائل جديدة. من هؤلاء كما
سبق أن ذكرنا في أكثر من موضع الدكتور مهدي محرومي (1964)،
«في النحو العربي، نقده وتوجيهه». والدكتور عبد الكريم خليفة
(1986)، «تيسير العربية بين القديم والحديث». والدكتور شوقي صيف
(1986)، «تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً».

ثالثاً. تكثيف الاتصال بين اللغويين العربيين؛ وهم قد طُوروا
البحث في لغاتهم باستعمال مناهج العلوم الدقيقة المنتجة في حق
الإنسانيات للمعرفة اللغوية العلمية الدقيقة، واللغويين العرب الذين
خرجوا من عصر الاضطهاد إلى عهد الاستعمار، واستمقوا في عهد
الاستقلال على فكرة أن الانحراط في الحداثة مرهون بالتطهارة عن
مستنير الأمم. وبذلك فقط يمكن الاستمادة من مستوى معرفتهم
الربيع في شتى الحقول العلمية والانتعاش من عميقهم العملية في مختلف
القطاعات الإنتاجية. وهكذا شطت البعثات التعليمية من العام
العربي إلى أوروبا منذ النصف الثاني من القرن الماضي.

وكان من نتائج هذا الاتصال المكثف بين عالمين غير متكافئين
إعلامياً وعلمياً، بهيك عن باقي للياديين الأخرى، أن عاد لغويو العربية
من رحلاتهم العلمية مبهرين بثقافة أساتذتهم الأوروبيين. وعلى قدر
الاستهارة بالعكر اللغوي العربي يأتي التقليل من العكر اللغوي

العربي، الشيء الذي سيفقد حتماً ولأول مرة في تاريخ علم العربية إلى انقسام الباحثين في هذه اللغة إلى تراثيين وحداثيين، وكلا الفريقين لا يُشاطر الآخر تصوُّره الخاص للدراسة اللغوية العربية. وكلاهما يرمي فكر الآخر بمتخبر من النعوت التقيضية.

فالتراثي المتمسك بفكر اللغويين العرب القدماء ميزته في نظر الحداثي الجدل العقيم وهو يُدافع عن إحياء ما وُلِّي وانتهى. كما أن الحداثي في تصور الخلفي لا يبدو أن يكون متحلاً للمعرفة باللسانيات العربية لأعراس غمر لغوية. يُصارع من حلبة خطابه العلمي وهو يؤدي عملاً تافهاً لا يُعيد شيئاً في تقوم اللسان المعى، وإنما يريد في تعقيد وصف العربية وفي خلطها بلهجاتها. وقد سبق أن قلنا عن أحد تراثيين قوله في الحداثيين: «ما ذا يصور العرب أن يقولوا كما قال أسلافهم ويكتفوا أو أن يُضيفوا إليه رؤاهم».

وهكذا نشأ بين التراثيين والحداثيين صراعٌ فكري يقوم على التعامل والكران بدل التفاعل والمحوار، وصار كلا الاتجاهين عائقاً لسر المعرفة اللغوية وتطور البحث في العربية وغيرها من اللغات البشرية. الشيء الذي حثم إيجاد اتجاه ثالث يكفل تجاوزهما معاً بتجاوزاً علمياً.

2. دور لسانيين عرب في تخريب اللسانيات العربية

سبق أن أتبنا في موضع آخر⁽³⁾ أن المغرب، فيما يخص البحث اللساني، قد نبواً الصدارة داخل الوطن العربي منذ الربع الأخير من القرن العشرين. ويستند هذا الإتيان إلى معررات أولها بحص التحولات المكرية التي أخذ بها لسانيون معارفة فادت بعضهم إلى الانسلاخ

(3) انظر من أنماط الفكر اللغوي بالمغرب، ص 155-172 العدد 3 لعام 1997.

للبعثي من اللغويات العربية والانخراط الكلي في اللسانيات العربية، وثانيها يتصل بالتهافت اللساني على الخطوة بالتمثيلية المخطئة للنظريات اللسانية المنتشرة في العالم، وثالثها يعود إلى الطريقة المتهوجة لبحث التعارض بين توقعات اللسانيات العربية وواقع اللغة العربية موضوعاً ووصفاً. ويمكن الختم بمحور رابع يتوجه إلى نسبة الكتب العربية المؤلفة في الفكر المعوي العربي بالقيل مثلها للمؤلف في إطار الفكر المعوي العربي. ولا بأس من كلمة توضح أهم هذه المحاور.

1.2. تحولات لسانية

للكشف عن درجة التحول الثقافي لدى بعض اللسانيين المعاربة لا بأس من إجراء مقارنة بين المنطلقات الفكرية للعربيين اثنين؛ أحدهما مشرقياً والآخر مغربياً، وكلاهما تشبّع باللسانيات الغربية تعلماً على أصحاحها أو دراسة في مؤلفاتهم، وألف العديد من الكتب المنشورة في وصف اللغة العربية، لحد الأول بنى فكرة «التوفيق المعربي» كما عبّر عنها بوضوح من خلال قوله: «ونشعبت المسالك أمام الشعب... فوجد أمانه طريقاً في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب، ورأى أنه لو بحث هذا التراث وأحياء لكان دافعاً لعزة جديدة لا تقل روعة عن التاريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقاً في المستقبل معمله ما في أهدي الأمم من علوم ومعارف يمكن أن ترقى به إلى مستوى هذه الأمم. ثم رأى أنه لو سلك الطريق الأول فحسب لا يقطع به التاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسب لا تنقطع به الحياة عن التاريخ، فضلل أن يأخذ بنصيب من التراث العربي يوحى إليه بالاعتزاز ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة»⁽⁴⁾.

(4) الدكتور محمد حسن، مذهب البحث في اللغة، دار الصحافة، الدار البيضاء.

وهنا يجب الإشارة إلى أن اللساني الذي يأخذ مبدأ التوفيق في البحث اللغوي بين تراث العربية ولسانيات الغرب لم يتمكن في أحسن الأحوال من تحقيقه إلا من خلال وصف ظواهر لغوية قليلة جداً من العربية⁽⁵⁾، بحيث لا يُعتدُّ بالتأليف للمسح في هذا الإطار بلحكم على هذا التوجه بالورود والنتحاج، لكن سرّعة العُدول عنه إيماناً بفشله المحقق. ولا أحد ممن حاول الجمع بين التراث العربي والثقافة العربية استطاع أن يحل اللغوي في هذه المعادلة من غير أن يُغلب أحدهما ويُعَيَّب الآخر، فكان قضاء هذا المشروع بتركه والعُدول لبكر عنه، وذلك بالعودة الصادقة إلى أحدهما دون قطع حبل الاستعانة بالآخر.

من اللغويين العرب الجند الذين تخلّوا عن مبدأ التوفيق المعرفي بين تراث العربية ولسانيات الغرب وعادوا من الثاني إلى الأول نكفي بذكر الدكتور تمام حسان، إذ انقلب تراثياً منذ 1981 كما يظهر من قوله: «لم أتحف إصعابي بأصالة تفكير لدى نخبات القدماء، ولم أحجم عن وصف بسائهم النظري الذي جردوه تجريداً من المسموع بأنه صرح شامخ وجهد عقلي من الطراز الأول»⁽⁶⁾. بل كل دراساته التي ظهرت بعد هذا التاريخ أجزها الدكتور تمام حسان في إطار الفكر اللغوي

(5) حاول الدكتور تمام حسان في كتابه، مناهج البحث في اللغة، القاهرة 1954 واللغة العربية معاهداً، الدار البيضاء 1972، أن يصف قصايا من اللغة العربية بتطبيق معاهم من النيوية الأوروبية للوقوف على المزيد من التفاصيل راجع الكتابين بحله يصرح في الأول بقضائه الأول فيقول: «واجب المصري من هذا الجدل ألا يقع بما هو كائن، وأن يهكر تفكيراً مضياً فيما يجب أن يكون. وهذا هو المعنى الذي يجري إلى أن أحاول هذه المحاولة في تجديد مناهج البحث في اللغة بروحها المختلفة». مقدمة مناهج البحث في اللغة، الطبعة الثانية، دار الثقافة الدار البيضاء 1974.

(6) الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981.

العربي القديم⁽⁷⁾ مستأنساً بمفاهيم لسانية حديثة لكن في حدود المحافظة على بنية الفكر اللغوي الإطار.

ومن اللغويين المغاربة الذين تخلوا عن مبدأ التوفيق للعربي فانصموا إلى اللسانيات العربية يمكن أن نذكر الدكتور أحمد المتوكل الذي بدأ مشروعه اللغوي سنة 1982⁽⁸⁾ بالبحث في التراث العربي مستهدفاً للكشف عن نظرية اللغويين العرب من أجل مقارنتها بالنظريات اللسانية المعاصرة وإدماج تحاليل الأولى في الخطاب اللساني المعاصر، حتى إذا اكتمل البناء صار بإمكان النظرية اللسانية العربية أن تصف اللغة العربية وغيرها من اللغات البشرية. لكنه سرعان ما تخلى عن هذا المشروع بتبنيه منذ 1985 لنظرية النحو الوظيفي التي وضعها سيمون ديك هولاندي، واتخذها المتوكل إطاراً في جميع مؤلفاته التي شارفت العشرين كتاباً وذلك لتحقيق هدفين اثنين؛

أولهما إضفاء نظرية النحو الوظيفي بأفكار اللغويين العرب القدماء، وقد عبّر عن هذا الهدف بقوله: «إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللغة العربية خاصة دون أن يمس اقتراض هذه التحليلات والمفاهيم بالبادئ المهمة المعتمدة في النحو الوظيفي»⁽⁹⁾.

وثانيهما وصف العربية بتطبيق مفاهيم النحو الوظيفي وتحليلاته على هذه اللغة، كما يظهر من مختلف القضايا اللغوية التي درسها

(7) انظر مثلاً كتابه «البيان في روائع القرآن»، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة 2000.

(8) انظر أطروحتة «تأملات في نظرية المعنى في الفكر العربي القديم» التي دافع عنها باللغة الفرنسية وشرحت ضمن منشورات كلية الأدب، الرباط 1982.

(9) أحمد المتوكل، الوظائف التحليلية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985.

الدكتور المتوكل في العربية، حيث يكون معالجتها على الدوام كما يقول: «في إطار نظري واحد إطار النحو الوظيفي»⁽¹⁰⁾.

ونظهر ثنائية التعليب والتعيب واصحة في عبارة المتوكل؛ بمعنى إذا وقع تعارض بين النحو الوظيفي بنية ومعاهيم وواقع اللغة العربية فواعد ووصفاً تحين تعليب الأول بالمحافظة على بيته الداخلية، وتعيب الثاني بصرف النظر عن مستلزماته النظرية. إذن مبدأ التوفيق المعرفي بين المعكرتين العربي القديم والعربي الحديث في مجال الدراسات المعوية لا يعني سوى الاعتراف الكلي في أحد التيارات الحديثة أو التراثية مع إظهار المشاركة والاهتمام بالآخر. ومن ثمة لم يكن هذا المبدأ ليروي لغويين مغاربة آخرين؛ وهم الذين يلتزمون بأصالة النموذج⁽¹¹⁾، ويتمسكون بالعصل الثام بين تراث العربية واللسانيات العربية بحيث يكون الاشتغال بأحدهما مانعاً من الاشتغال بالآخر. ومعهم بلغ التغريب المعوي الدروة حين أصروا بإصراراً على قطع صلتهم بتراث العربية لماثياً واتدماجهم في اللسانيات العربية اندماجاً كلياً، كما يظهر من قول أحدهم «اللساني لا يقول كلاماً معاداً أو مكروراً حتى ولو حسب أن كسل القول في اللغة قد توقف، وكل شيء موجود عند السلف من وارايم التراث. العلم في المقابر، واللغة أيضاً لا توجد إلا

(10) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.

(11) في موضوع الأصالة يقول الدكتور عبد القادر القاسبي في معرض الرد على الأخدين مبدأ التوفيق: «إن إمكان اتصال السادج وتداخلها بفرد في نفس الوقت بضرورة الاعتماد عن السادج للصولة المبفولة التي تأخذ من كل عودج بطرف؛ فهي وظيفية وصورية ومركبة وعلاوية ودلالية وفريقية وجمدية وتراثية»، المعجم العربي، ص 6، نوبال الدار البيضاء 1985. راجع موقفنا من مبدأ التوفيق في مبحث «شروط إسهام الثقافة الإسلامية في بناء حضارة إنسانية»، في كتابنا لسان حضارة القرآن.

هناك... نحن بجهل والموتى يعلمون إنه لعالم مظلم، ولحسن الحظ أن
العالم متعدد. إننا لا نتخبط ضمن ذلك العالم»⁽¹²⁾.

الانسلاخ من الفكر العربي للوروث من أجل الانخراط في الفكر
العربي للبعث اختياراً ممكن، وقد لا يحتاج صاحبه أن يتكلف مثل هذه
التفسيرات المعجبة وإلا وجب في حق كل عالم مات أن يتقلب جاهلاً،
فوايت هيد، وأيستاتين، وكاليلي، وأقليدس، وراسل، وديكارت، وغيرهم
من في مفاهيم أوروبا وأمريكا كلهم جاهلون لأن العلم مقصور على أصحابه
ما دلموا أحياء. ولا أحد مهما طلس عقله يجرؤ أن يخرج من التاريخ ركناً
ضخماً من الإنتاج الثقافي لآلاف من المفكرين خلال قرون عديدة وعائلة
المعجبة لهم ليسوا من الأحياء. والواقع أن عيب أولئك المفكرين الكبار كامناً
في كونهم غفلوا عن أن يضعوا يدهم من القدرة الاستيعابية لعقول صيغة.

بدأ التحول في علم اللغة بهذه الدرجة الحادة بإدخال باحثين
مغاربة للسانيات العربية إلى الجامعة المغربية في أواخر الستينات وبداية
السبعينات من القرن الماضي⁽¹³⁾. وهم يستندون إلى اعتقادهم الراسخ

(12) الدكتور عبد القادر الفاسي، البناء اللغوي، توبقال، الدار البيضاء 1990.

(13) في الموضوع قال الدكتور أحمد الموركل: «لني من كتب لم أن يعرفوا بعلم
اللسانيات في المغرب وإدخال هذا العلم إلى الجامعات المغربية كمادة من مواد
التدريس. فقد كنت أول من أدخل اللسانيات إلى القسم الفرنسي بكلية الآداب
والعلوم الإنسانية بالرباط وكان ذلك أواخر الستينات. وقد قمت إلى جانب
هذا بدور التعريف بمجموعة من النماذج اللغوية المؤسسة تديولوجياً وألغوية دلالية
طيلة تدريسني بشعبة اللغة العربية وأدبها إلى جانب رملاء مغاربة كان لهم السبق
بالتعريف بنماذج لغوية أخرى وتحريرها كمادة من المواد للدروس في الشعبة»،
الملحق الصحافي لجريدة الصباح الوطني، بتاريخ 11/10 أبريل 1988. وفي نفس
السياق ذكر الدكتور الفاسي الفهري: «وحين عدت إلى المغرب في أواخر 1971
لم أجد أحداً يهم بالنحو التوليدي ولا بالنحو الوظيفي ولا فيزيات فدرسية
إلخ وكسل ما سمعت عن اللسانيات هو كلام عن مارييني وكريمان»، ملاحظات
حول الكتابة اللسانية ضمن مجلة تكامل للفرقة، العدد 9 لعام 1984.

بأن اللسانيات الغربية الحديثة قد نجحت حيث فشل الفكر اللعوي العربي القديم، ولإقرار هذا التحول الفكري سعيًا وراء تعميمه أصبح «تقابل بين اللسانيات العربية واللغويات العربية من اللقنمات الأولية في البحث العلمي لأهل التعريب من اللغويين المغاربة، كما صار الاستدلال على ورود النماذج العربية وتبوُّ ثرائها العربية تقليدًا أكاديميًا في إعداد الرسائل الجامعية. ودفعاً لَوْهَم التَّعَوُّلِ نكتفي فيما يلي بسوق رؤاهم التي تؤسِّس فكر التعريب للعوي كما توضحها التقابلات التالية»

1. إذا اجتمع تراثي وحدائي قَدَمُ الأعمى وأهل الأول؛ لأن التراثي «استمر يمرنل قواعد البحر العربي وخاصة ما وضع منها في عصور الجُمُود اللعوي متعاماً متصاعماً عما يكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث»⁽¹⁴⁾. بينما الحدائي رحل إلى الغرب وأُعيد المعلم عن أهله مشاعهة فأبدع وحدد، كما يُستعاد من قول أحدهم: «رحل اللسانيين العرب لم يأتوا بالجديد المطلوب إلا من درس منهم في الغرب واشتغل باللهجات. فأول المقبات في وجه التحديد في الدرس اللساني العربي، كانت من جهة، الاشغال باللغة العربية المصيصة، ومن جهة أخرى، عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللهجات»⁽¹⁵⁾. وتعبير آخر لا يتطور الدرس اللساني العربي واللغويون العرب لم يرحلوا إلى الغرب ولم يمتثلوا عمن دراسة عربية للقرآن الكريم والحديث الشريف والأدب العربي الرفيع.

(14) الدكتور أحمد الموكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، ص 91-101، ضمن مجلة كلية الأدب لرباط
(15) الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ص 9-23، ضمن مجلة تكامل المعرفة، العدد 9، واللسانيات واللغة العربية، ص 51.

2. إذا اجتمعت اللغة العربية وغيرها من لهجاتها أو لغات العرب وحب
إهمال العربية لأنها في التصور العلمي للحدثي لغة قديمة معاصرة للعربية
الحديثة؛ أي «أن اللغة التي وصفها سيويه ليست هي اللغة الموجودة
حالياً»⁽¹⁶⁾، ولأن العربية خطيط لعوي وجهاز قاسد يجب إصلاحه،
كما قيل وأعيد: «ولست أحميه إصلاح نظام اللغة بحاجة إلى مزيد
من البرهان»⁽¹⁷⁾، ولأنها لغة هامشية، في مقابل لغات العرب المركزية،
واللغات الهامشية كالعربية لا «يمكن أن تميزها النظرية اللسانية كبير
اهتمام باعتبار أن تقوم النظريات والحكم عليها بفتحي التفرق بين ما
هو جوهرى أو سورى، وبين ما هو هامشى»⁽¹⁸⁾. ولم يكن في
الحساب أن علم اللسان يُعده عترة لغوية من هذا القبيل.

3. إذا تعارض نحو سيويه ونحو لسانى عربى عند وصف ظاهرة
لغوية من العربية وحب إهمال تحليل سيويه وإن كان صواباً
يُصادف حقاً في لغته، لأن معطيات الساحة عموماً في نظر الحدثي
«ناقصة، ورائعة، ومصطنعة، ومكتوبة، والأعطر منها ما تولد عن
تعميمات لا دليل على ثبوتها»⁽¹⁹⁾، بل «إن الآلة الواصفة الموجودة

(16) الدكتور عبد القادر العاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص 52، ولترسيخ هذه
الفكرة العلمية ركز كثيراً على القول بتمايز مسقط الشئ للغة العربية؛ الأوب
قدم وهو الذي وصفه سيويه، والأخر حديث، وصفه لا يحتاج إلى نحو القدماء
والأدى ذلك كما قال «إلى خطط بين نسقين مختلفين» نفسه، ص 60.

(17) العاسي الفهرى، البحث العلمي والبيئة اللسانية، جريدة الاتحاد الاشتراكي
ليوم 28 مايو 2000.

(18) العاسي الفهرى، الربط الإحالي، التطابق وعطية اللغات، مقال ضمن تكامل
للغة، ص 121-143.

(19) للوقوف على المزيد من تلك العتات التفصيلية المخرقة من دليل صحتها راجع
العاسي الفهرى، اللسانيات واللغة العربية، ص 54 وفي أعماله الأخرى المال
عليها ها.

عدد القلماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»⁽²⁰⁾، وبما أن العربية التي وصورها لغة قديمة إذن «لا ضرورة منهجية ولا منطقية تعرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصميماته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة»⁽²¹⁾، بل يعتقد بكل إصرار أن «التراث في كثير من الأحيان عائق للنهضة»⁽²²⁾، وأن الدعوة إليه «كانت ومازالت عائقاً للتطور وللتصور ولحل مشاكل اللغة العربية»⁽²³⁾. بينما لسانيات العرب في تقدير هذا الحداثي على العكس من ذلك تماماً، «فالمأذج العربية أثبتت كفاءتها»⁽²⁴⁾، ولذلك لا يجوز لأحد أن يشكك في القيمة العلمية لهذه المأذج ولا في جدواها النعمية، ومن ثمة إذا أظهر واحد من العرب حاجة إلى إقامة نظرية لسانية جديدة تتوقع ما يُناسب أنماط اللغات، ويُؤخذ في بنائها بخصائص العربية وغيرها من اللغات وجب رثيه بالشعوبة ونُعتُ كلامه بالهَرَطِ الخارج عن الخطاب العلمي⁽²⁵⁾. وليس هناك دليل أقوى من هذا على عجز في العقول وصغر في القوس وركون إلى التقليد الذي يُكسب شهرة محلية أو يُؤلّ منصباً إدارياً.

4. إذا نُقِضَ واقِعُ اللغة العربية الفواحد التي يتوقعها نموذج عموي بُني اعتماداً على لغة غريبة وجب تكييف سق العربية حتى يطابق

(20) نفسه، ص 61.

(21) القاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 52. أو ص 16 من مجلة تكامل المعرفة العدد 9.

(22) «نظير عقوبات القاسي الفهري» في ص 94 من كتاب المهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، توبعال، الدار البيضاء، 1986.

(23) نفسه.

(24) القاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 56.

(25) للمبريد من دعوت استكبار لسانيات العرب واستصغار تراث العرب، رجع ص 57 من المصنوع السابق.

نوقعت المودج، وإلا كانت لغة شاذة غير طبيعية في نظر الحدائي، لأن «النظريات التي بلغت درجة من العمق التعسري في مجال محدود يجب ألا تُنحى بمجرد تقلص الحجة على أنها تتعارض مع التجربة، كما تظهر في الإحساس العادي، ويجب أن يتوفر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تظل بعض الظواهر بدون تفسير، والتسامح في وجود بعض الحجج المصادمة. خصوصاً وأن اللسانيين لا يعرفون أي نوع من الحجج وارد بالنسبة للنظرية»⁽²⁶⁾.

وبعبارة أخرى إذا جاء حدائي بنظرية لسانية من العرب فليس لأحد من اللسانيين العرب أن يرفضها وإن ثبت بالتجربة أن الآلة اللوامسة المستوردة لا تصلح لوصف اللغة العربية، وتؤكد بالحجة الواجزة عن إيجاد المفسر العلوي للكثير من الظواهر اللغوية الموصوفة بها. فأقول له أن يشك في علمه الثابت بمهج تجريبي من الشك في البناء المنطقي للنظرية، وأجدر به أن يروض عقله على التسامح الفكري وقد أفلح في تخليق نفسه بالتسامح الحضاري. وباعتصار شديد ليس لأي لساني عربي أن يتوقف عن استخدام نظرية النحو التوليدي التحويلي لوصف لغته العربية وإن كشف الاعتبار المراسي عن تنامي الفصور في هذا المودج وعن فشل المحقق لحل تناقضاته مع وقائع اللغات.

2.2. إسقاطات وهمية

إصغاء اختلالات النحو التوليدي الفريسي على النحو العربي المقلم مظهر آخر للتعريب اللغوي، إذ كلما لاحظ لسانيو العرب في تراثهم اللغوي نقبصة إلا وأسقطها أتباعهم العرب على تراث العربية.

(26) د. الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 26.

فقد أطلق العربُ وصفاً «النحو التقليدي» على فكر لعوي امتد من فلاسفة اليونان بدءاً من القرن الخامس قبل الميلاد إلى علماء العصر الوسيط في أوروبا؛ وتتميز بشوئهِ في حضن الفلسفة اليونانية واستمراره محلياً بما غير مستقل عنها⁽²⁷⁾. وقد سبق أن كشفنا في الفصل الأول عن إسقاطات غير متبصرة لكثير من هفوات النحو التقليدي العربي على النحو العربي. ولن نعود إليها مجدداً.

3.2. هوافضن لسانية

بالقاء نظرة على مجمل اللصفات المنشورة في علم اللغة لأصحابها المشتغلين في الجامعات العربية باللسانيات بحثاً وتدرساً يمكن مدرج هنا مع شيء من التوسع ملاحظتين اثنتين سبقت الإشارة إليهما؛ أولاهما تخص انحصار التأليف على قلته في اللسانيات الغربية تعريفاً بما أو تطبيقاً لها في وصف ظواهر لغوية في إطار أحد نماذجها. بينما التأليف في اللغويات التراثية قد ترقف أو كاد بحلول البحث الجامعي الخاص بصوابط أكاديمية محل الاجتهادات الشخصية. إذ لم يُقد مقبولاً أكاديمياً إعادة أفكار المتقدمين في اللغة ونحوها لهم ولو باصطلاحات جديدة.

أخيراً ثبين عن توجه عام إلى تأسيس تيارات لسانية داخل الجامعات العربية من لدن الأساتذة الباحثين العائدين بنظريات لغوية في حقائبهم من الجامعات العربية؛ منهم من تنصر للسرعة الوظيفية التي تأسست على يد ياكوبسون وأنلري مارتي. ويتميز هؤلاء باتخاذ اللهجات المحلية موضوعات لتطبيق المنهج الوظيفي كما أرسته المدرسة

(27) انظر الفصل الأول من كتاب لايسنس اللسانيات العامة

Larousse, Paris, 1970. John Lyons, Linguistique général,

اللسانية الفرنسية. وغالباً ما يقع التركيز في الدراسات اللسانية على المستوى الصوتي للهجة للمعية، فأقسام الكلام وتقرينات كل قسم، فموجات الجملة ومزجتها، وقضايا لغوية أخرى، مع تعلّوت في الاهتمام بعلاقة التأثير للتبادل بين العربية وغيرها من اللهجات أو اللغات المستعملة في المغرب. وقد لا تخلو جامعة معربة من احتضان باحثين وظيفيين ممن يكونوا في الجامعات الفرنسية أو المغربية على أيدي هؤلاء. إلى جانب الاتجاه الوظيفي في البحث اللساني أعدت نظرية النحو التوليدي التحويلي تستقر في كلية الآداب في الرباط في أوائل السبعينات من القرن الماضي⁽²⁸⁾، وقد ساعد على انتشارها السريع إحداث وزارة للتعليم العالي في الثمانينات من القرن العشرين لنظام تكوين المكونين من أجل إعداد أطر التدريس في الجامعات المستحدثة في مختلف الأقاليم المغربية. فلم يمحض أكثر من عقدين على دخول نظرية شومسكي إلى الجامعة المغربية حتى أصبحت حاضاً لعدد كبير من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في تعليمها تدريساً والتعريف بمادتها كتابةً، وفي تطبيق مفاهيمها على تركيب اللغة العربية ومعجمها وصفاً وتفسواً.

وبفضل الشهرة الإعلامية المحلية للنحو التوليدي التحويلي وشهرة صاحبه السياسية استطاعت هذه النظرية أن تحتل باهتمام عامة المثقفين المشتغلين بمير البحث اللغوي، ولشدة حماسة بعضهم واندفاعهم غير المنبهر أدرجوا مفاهيم منها في المناهج الموجهة إلى التلاميذ في التعليم الثانوي والحال أن هذه النظرية لم تستقر بعد على نموذج ولم تثبت على

(28) في معرض الاعتراف يقول عبد القادر العاسي الذي يُعتبر المعلم الأول في المغرب لنظرية النحو التوليدي التحويلي التي وضعها شومسكي «و حين عدت إلى المغرب في أواخر 1971 لم أجد أحداً يهتم بالنحو التوليدي ولا بالنحو الوظيفي ولا بالتيارات النحوية... إلخ وكل ما سمعته عن اللسانيات هو كلام عن ملرتي وكريغس» سبقت الإشارة إلى مصدره.

صعبة في كتابين متوالين؛ بدءاً من نموذج 1957 وانتهاءً بنموذج 1995. ومن عقائد شومسكي والمطبقين لنموذجه أن البحث المعرفي المنحصر في غموض إطار نظريته لا يدخل في البحث العلمي للتحقق الرياضي، بل كل ما يقع في اللسانيات خارج نظريته لا يعني، ولا يهمه أمر ما قد يأتي به غيره إذا لم يدعم بوجه من الوجوه نظرية النحو التوليدي التحويلي، إذ كل ما يقال خارج هذا النحو فهو ليس من علم اللغة في نظره، وليس أهلاً لأن يُقارن بنحوه. مبدأ البساطة مثلاً معياراً للمفاضلة بين التحاليل المنحزة داخل نظريته ليس إلا. بل جميع معايير التقييم التي وضعها شومسكي تخص نظريته ولا تتجاوزها لتعبر إمكان أن تقوم نظرية لسانية. وكل من وقف على القسم الأول من كتاب شومسكي «أوجه النظرية التركيبية»⁽²⁹⁾ سيهتدي لا محالة إلى أن معايير تقييم النظريات التي يصنعها الملمومون عادةً للمفاضلة بين النظريات المتنافسة⁽³⁰⁾ توجد في الكتاب المذكور محصورة في مختلف الأفكار والتحليل التي يُنحزها المتعاونون مع شومسكي في إطار نظريته.

من حق الباحث أن يكون مصعباً بنظرية دون غيرها، لكن أن يتعصب لها كأنها من بنات أفكاره ليس من شيم طالب الحق حيث كان، خاصة إذا بلغ التعصب الفكري درجة التمدُّب الاختياري الممضي إلى الإنكار المبني لإمكان أن تقوم نظرية أخرى منافسة، فالإنكسار على النظرية المختارة لأن الصواب لا يمكن أن يكون في غيرها. وقد يفقد التمسك بنظرية كلِّ مبرراته العلمية إذا أخذ بآء

(29) N. Chomsky (1965), Aspects de la théorie syntaxique .نظر

(30) K. Popper (1959), La logique de la découverte scientifique, انظر :

.Payot, Paris, 1978

النظرية المختارة يتصدع من جراء تصاعد قوادحها، واتساع خطيها، حتى استعد صاحبها جميع إمكانات حيرها فاستبدلها نشاطاً فكرياً أكثر رواجاً منها. ولسا في حاجة إلى التذكير بالوضعية المتأزمة لنظرية النحو النولندي التحويلي، وباتقلاب صاحبها حالياً إلى حيز في قضايا الفكر السياسي.

ومع الاتجاهين السابقين أخذت نظرية النحو الوظيفي التي وضعها سيمون ديك الهولاندي تنتشر في الجامعات العربية على يد الدكتور أحمد المتوكل منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، ورواجها بين المثقفين المعاربة لا يقل عن غيرها وإن كان أصغرها أقل شهرة من غيره. ويرجع العصل في ذلك إلى أخذها بالبعدين الدلالي والتدولي في تفسير الخصائص التصورية للحملة أو الخطاب، وإلى احتضانها لكثير من التوجهات اللسانية المؤسسة ندائياً.

ونظرية النحو الوظيفي، وإن انسلت من نظرية شومسكي اللسانية، إلا أن تحاور المطبقين للنظريتين في وصف العربية أو غيرها من اللغات مقطوع، فكلما الفريقين يستعمل لغة اصطلاحية خاصة أو تكاد تكون خاصة، ويُقدّم للعربية وصفاً بنيوياً مغايراً لما يُقدّمه النموذج. ويبدو له ما بيده مُعني عتاً بأيدي الآخرين من الماذح المعثرة في تفسيره فاصرة.

وما سرد من النزعات اللسانية وغيرها مما لم يذكر لقنة المشتغلين به يُعائش في الجامعات المغربية درساً في اللغويات التراثية، وكل واحد من هذه التيارات اللسانية لا يُقرُّ للآخر بالكفاية، ويُسد إلى اللغة العربية موضوع الدراسة وصفاً بنيوياً متميزاً ومعاييراً على العموم لأوصاف باقي التيارات الأخرى. لو استوصها الباحثين في اللغة

بمطابقين لمختلف النماذج النحوية على العربية عن أبسط تركيب من قبيل «الله ربنا» لجاء كل فريق بحجرات خاص به⁽³¹⁾، ولا يرى صواباً في معالجته غيره.

لاحظ البيانين من حجة العربية القدماء أن الجملة في هذه اللغة بينيت؛ إحداهما اسمية تتميز بخلوها من الزمان لتعبرُ الأسمين المتراكبين فيها، كما في الجملة السابقة وبحوها «التارُ محرق»، و«الثلجُ بارد»، والأخرى فعلية وهي للزمنة بزمان فعلها المندرج عليه بصيغته الصرفية في مثل «دفعها» أو بما مع أدوات النفي والتموين «لا يعرف»، و«لن يعرفها»، كما في العبارة «لا يعرف الأحرار من ذاقها ولن يعرفها»⁽³²⁾.

ومن أولئك البيانين فخر الدين الرزني كما يظهر بوضوح من قوله: «الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فإذا قلت «زيد مطلق» لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد، وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت «انطلق زيد» أفاد الانطلاق في زمان معين لزيد، وكل ما كان زمانياً فهو متغير، والتغيرُ مشعرٌ بالتعدد، فإذا الإخبارُ بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التعدد، والاسم لا يقتضي ذلك»⁽³³⁾.

(31) فارد بين تحليل الفاسي الفهري للحصل الربطية الذي أبرزه في إطار النحو التركيبي النحوي في خمس كتابه اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، ص 133، والكتاب الثاني، ص 44، وبين وصف أحمد المتوكل للجملة الربطية في النحو الوظيفي، خمس كتابه من قضايا الربط في اللغة العربية، ووصف أي من ثنائيتين كما في باب الابتداء من شرح جمل الرحاجي لابن عصور الإشبيلي.

(32) انظر باب نفي الفعل في كتاب سيويه، الجزء الأول، ص 460.

(33) معسكر الدين الرازي، غاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 40. انظر أيضاً الرحاجي حيث يتحدث عن جهة الجملة في كتابه أسرار البلاغة، وخاصة في موصوع الخازن العقلي. والزملاكي في ص 140 من كتابه البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن.

ومع ثبوت هذا الفرق البيوي والدلالي في وصف القدماء للعربية وفي معطياتها الشاهد على ما يكون للجملة من جهة رسمية في نحو (مَرِضَ الصَّيْفُ، والصَّيْفُ مَرِضٌ) تجد اللسانيين العرب المسترشدين بالسماح العربية في وصفهم للعربية يحكمون بعدم ورود كل ذلك، بل يمتنون هذه اللغة بكونها غير طبيعية في نظرهم إذا احتملت تَبَيُّنَ البيوت. وهو ما يظهر بصريح العبارة من قول أحدهم «من الممكن أن تصور أن العربية لها قاعدتان مقولتان مختلفتان؛ واحدة ترسم الجملة الاسمية والأخرى ترسم الجملة الفعلية... إلا أن نظرية القواعد المنقولة التي تحتاج إليها لا بد أن تضع مثل هذه القواعد من بين القواعد غير الطبيعية وغير المرغوب فيها، ونحن نرفض مثل هذه القاعدة في إطار استراتيجية البحث التي تبينناها»⁽³⁴⁾.

في جامعاتنا رفضٌ للعبر متبادلٌ من جراء التقليد الثقافي المفضي إلى التعصب الفكري، ووصفٌ للعربية متناقضٌ بسبب التطبيق غير المتبصر لمختلف السامح اللسانية بعض النظر عن مواطن مشأنها، ومنطبيقات أصحابها، ومن غير التثبت العلمي من صحة مراحمها وصدق توقعاتها. هذه المفوضي الثقافية الملموسة في حفل الدراسات اللغوية لا تحدم بدءاً ناهضاً كالعرب، والمفوضي في كل مجال جالبة للمعاصد لا غير، أولها عدم استقرار اللغة على وصف واحد، ثانياً انقلاب المعالجة العلمية إلى ممارسة حزبية، فيكون تأسيس الشيعة اللسانية، والترويج الدعائي لحب أنظار ذوي القرار وكسب الأنصار من عامة المثقفين. ثالثاً ترسيخ عادة التقليد في البحث الأكاديمي، فلا غرابة أن تكرر الدعوات إلى تقليد السلف أو الغرب والوقوف عند برديد أفكار هؤلاء أو أولئك، وكأن الجامعة في الأفطار العربية لم تُنشأ إلا لجلب الأفكار من الشرق

(34) د. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 134.

أو العرب والترويج لها محلياً أو إقليمياً إن وجدت للاحتفال الأخير
سبباً.

لا يمكن لشعب أن يثبت وجوده متعياً بمصارته الماضية مهما
عظمت، ولا بترديد أفكار أقرانه المعاصرين مهما لرتقى في الإحاطة
بعلومهم. إن اللساني التقليدي سواء كان تراثياً أو حديثاً لا يعلو إنتاجه
الثقافي أن يكون صدىً يُحب فكر عربي قديم أو غربي حديث
إذا أنقضا. ومن كان علمه صدىً لعكر غيره لا يكون أهلاً للانخراط
في أي مبادرة وطنية للتنمية البشرية؛ لأن منتهى عمله أن يكون خوقاً
من المرددين لأصوات مستعجمة.

من الصعب أن يُكر أحد أن موقع الأمة يتحدد في سلم الرقي
بمقدار إسهام أبنائها في صياغة الحضارة المعاصرة لكل جيل، وأن كل
شعب لا يُضيف لبنة في بناء عالم اليوم فهو غير مشارك في كتابة تاريخ
الكبار، وأنه يعيش مستعظماً يُعبّر النفس ويُحتجها.

وفي بداية القرن الحالي بدأ بعضُ الأساتذة الباحثين يشقون
للتعاممة المغربية آفاقاً جديدة؛ فاعدتها رفَع التحدي العلمي العالمي،
وعايتها تعلب الإبداعي الثقافي على التوقف عند رواية المعرفة عن العمر
والعمل على نشرها بين المواطنين، وفضيلتها كامنّة في التخلص من
شعور الباحث العربي عموماً وللعربي خاصة بالتنقص المحتل تجاه
الآخرين، وإعادة الثقة إلى النفوس، وبناء العقل بمناهج التفكير الحديث
لإنتاج الثقافة والإبداع فيها.

3. نشوء مدرسة لصقلية في المغرب

من نشأ حركة تأليف الجامعيين في المغرب ميلا حظ في أعمال
بعضهم العلمية تحولاً خافتاً؛ لكنه يُخرجهم من سيطرة الاتباع إلى

فمصححة للشروع في الإبداع. وقد سبق⁽³⁵⁾ أن قلّنا نموذجاً يؤسّس لاتطلاقة علمية جديدة متمثلة في إقامة نظرية اللسانيات النسبية كبديل لنظرية اللسانيات الكلية التي أسسها شومسكي في الخمسينيات من القرن الماضي، وغيرها من المادج النحوية التي ظهرت بعده.

ولتكون نظرية بديلاً لأخرى يلزم، كما سبق أن شرطنا، أن تكون النظرية المستحدثة مؤسسة على محور استبدالٍ معابرٍ تماماً لأساس النظرية المتعاوضة. وفي هذا المستوى وجدنا شومسكي يؤسّس نظريته اللسانية على «فرصة طَبِيعَة» تُسلّم بوجود مبادئ لسانية مرفوعة في أعلاها عضوٍ ذهنيّ يُسميه الملكة اللعوبة، وهذه المبادئ عبارة عن معارفٍ طَبِيعِيَّةٍ مسروجةٍ بحُلْفَةٍ في تلك الملكة، فهي إذن لا تُتعلّم ولا تُكتسب، وإنما تنتقل من الخلف إلى السلف بمورثات بيولوجية. وهذه المبادئ ذات طبيعة صورية وليست مادية، وهي مستقلة عن الدلالة والتداول لكونها صورية، وهي أيضاً كلية لأنها طَبِيعِيَّة. ويلزم عن هذا الطرح أن القواعد الخاصة باللغات البشرية محكومة بمبادئ لسانية واحدة.

وفي المقابل نجد نظرية اللسانيات النسبية المقامة في العرب أعمراً على أنقاص نظرية النحو الكلي قد تأسست على «فرصة كسبية»، وهي تُسلّم بوجود مبادئ لسانية غطية منصبطة بمبدأ الثالث المرفوع، إلى جانب مبادئ دلالية وتداولية كلية، وجميعها مقتصرٌ مباشرةً من بنية العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي أو مكتسبةً من المقتصر بقواعد البرهان الرياضي. ويرتّب عن العرضية الكسبية أن القواعد الخاصة باللغات البشرية محكومة بسعطين من المادئ اللسانية.

(35) انظر محمد الأوراعي، الوسيط اللغوي ج 1 أقول اللسانيات الكلية، وج 2 اللسانيات النحوية والأنحاء النحوية. دار الأمان، الرباط، 2000.

وإذا عدنا إلى إشكال الرتبة لأهميته في اللغات البشرية يتعين على صاحب اللسانيات الكلية أن يفترض أن لكل لغة بشرية رتبة أصلية، بمعنى أن يُقرّ تركيبها الشجري واحداً من التراتيب المحتملة ويسمح بغيره. ويسمع للباقي، وعلى الآخذ بنظرية اللسانيات النسبية أن يُعطى تنميّطاً خاصاً لمبدأ الثالث المرفوع، وحيث يصحّ منه أن يقول: كل لغة أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة كالفرنسية والإنجليزية وحيث لها رتبة أصلية؛ هو أصل تركيبها الشجري احتمالاً ويسمح بآخر وينمّع الباقي. وكل لغة أخذت بوسيط العلامة المحمّولة كالعربية واليابانية وحيث لها رتبة حرة، فيسمح تركيبها التوليحي بكل التراتيب الممكنة ولا يمنع ترتيباً.

ويظهر من المثال التوضيحي أن شرط التحاوز قد نحقق حين احتفظت نظرية اللسانيات النسبية بما في اللسانيات الكلية من صواب فصلاً عن حلّها بمبدأ التميّط لمشاكل لغوية لم ينمّع في حلّها مبدأ التعميم في النظرية المتجاوزة. وكذلك لو استشكلنا المطابقة لوجدناها غيبة في نمط العربية ومحوها الإبطالية، وكل لغات هذا النمط قد لا يمثل في جملتها الماعل في صورة ظاهر أو ضمير لنيابة علامة المطابقة عهما، لأنه متى قدروا على العلامة لم يأتوا بالضمير أو الظاهر بغير موجب تركيبى أو تدلولى. وإذا حلت لغة من سقى المطابقة كما في الإنجليزية فالفاعل واجب المثل في صورة مركب اسمي ظاهر أو ضمير. وعدنّه لا حاجة إلى القاعدة الكلية: «ج - هـ من - هـ - هـ» ولا إلى برمنر السجج الشاعر لحل الأرمّة التي تتخيّط فيه نظرية شومسكي اللسانية.

يمكّن اتحاد المفهوم من «الدور الدلالي» موضوعاً للتأمل والعبارة إثباتاً استغلال التركيب عن الدلالة والتلؤل أو تعلّقه بهما. إن

التوليدين والوظيفيين مجتمعون على إسناد دور المستفيد إلى المركب الاسمي «غيرهم» في العبارة «من حرم قوماً للكلام أعطى غيرهم الخلافة»، إلا أنه لا يحس من أحدهم أن يُسد نفس الدور الدلالي إلى المركبين الاسميين (قوماً، وغيرهم)، بدعوى وقوعهما في سياق تركيب واحد، فكانت لهما نفس الخصائص النحوية. وللانع من إسناد نفس الدور الدلالي لاختلاف الدلالة المعجمية للمعطين «حرم» و«أعطى» المتممين إلى نفس المقولة، والواقعين دلاليًا على طرفي النقيض. ولا يمكن لنظرية لسانية أن تنجح في وصف اللغات البشرية إذا تأسست على مبدأ الصورة المولدة لمشاكل لغوية مخلوطة.

بتأسيس اللسانيات السببية للدلالة وتبسيطها لمختلف الأساق كالمطابقة تستطيع هذه النظرية أن تتوقع لكلا النمطين اللغويين القواعد الخاصة به، فتعطي للغات البشرية نمطيتها، وتحتب نفسها للوقوع في التعميمات الالية التي جاءت بها لسانيات شومسكي الكلية، كما يتي بالاعتبار المراسي لكلية «شرط السوج المعين» وطبيته وصورته.

ومن المعلوم لدى الجميع أن شومسكي لم يتر عن ترديد مبدأ التعميم الذي يفيد: إن ما يصح في الإنجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستعرق جميع اللغات البشرية، وأنه من دراسة حالة المركب «each other» واستعمالاته الخاصة باللغة الإنجليزية⁽³⁶⁾ استخلص فيداً عاماً سماه «شرط السوج المعين»، وعرفه بما يفيد قوله في العبارة التالية:

(36) من الأمثلة المشهدة ما على استعمال المركب المذكور أعلاه سوق العبارة (01) التالية:

(01). They promised to their wives to visit each other.

(1). تمتنع ربط المركب من الوجود داخل المركب ج بغيره الواقع خارج ج إذا كان ج يحتوي على سَوَاحٍ مغاير للمركب من (37).
وقد اعتبر شومسكي هذا الشرط طَبْعاً لانتتمائه إلى الملكة اللغوية أي الإرث البيولوجي، وصورياً لاستغلاله عن الدلالة وعن أي سبب معرفي غير التركيب، وعلماً لكونه يُقَيَّدُ أنحاء كل اللغات.
ويظهر في بادئ الرأي غير المتعقب أن الشرط (1) المذكور أعلاه يصدق في جملة كبرى ناتجة عن إدماج جملتين صغريين؛ الأولى رئيسية والثانية داجمة متكونة من المركب البعض *«each other»* كما يظهر في المثال (01) في الطرة (36) أعلاه. والشرط المذكور يصبح في الإنجليزية ومثيلها من اللغات المتميزة بحلو تركيبها من سبق المطابقة، ولا يصبح في مثل العربية وإن بسلا لأول وهلة وارداً بالنسبة إلى العبارة (أ) التالية:

(أ) وما خصصتم عدواً دون صاحبه إلا لئلا يفسد بعضهم بعضاً.
إلا أن المانع الحقيقي لربط المركب الفاعل «بعضهم» في الجملة بعد (إلا) بفاعل الجملة قبلها في العبارة (أ) هو اختلاف الشخص

(37) انظر شومسكي، دراسات في الصورة والمعنى *Essays on the form and the sense*. نجدته يوفق أحكاماً مجردة من أي دليل على صحتها. ومن ذلك تعقبه على إسناد «شرط السَوَاحِ للمعنى *«condition du sujet spécifié»* إلى السحر الكلي إذ قال: «يصعب من جديد قبول كونه نتيجة لتجربة أو تدريب مناسبين». وفي موضع آخر يضيف «يحتل أن يقضي شخص حل عمره أو كله من غير أن تعرضه معطيات واردة بآلة التدريب... يبدو إذن من العبث الدفاع عن كون التجربة توفر الأسس لهذه الأحكام»، وحيث يتحدث، في كتابه تأملات في اللغة من 44، عن «مبدأ التعلق البيوي» يعقب بما يفيد قوله: «يستعمل الطفل قاعدة متعلقة بالبيئة ولا يعطى كأن يستعمل قاعدة مستقلة عنها. ومن العبث أن يُعزى ذلك إلى تشيئة على استعمال تلك وإعمال هذه... إذ يحتمل أن يقضي المرء حل عمره دون أن يتعرض وقائع حاسمة».

من الخطأ إلى العياب. ولو اتخذ الشخص أو كان التطابق تاماً
لوجب ربط فاعل الجملة الداجمة بفاعل الجملة الرئيسية كما في
العبارة (ب). ويمتنع الربط بينهما مجزئاً في التركيب (ج) لانتفاء
التطابق.

(ب) هُنَّ وافقن أزواجهنَّ على زيارة بعضهنَّ بعضاً.

(ج) هُنَّ وافقن أزواجهنَّ على زيارة بعضهم بعضاً.

ويظهر أن الربط يمتنع أو يجب بمعيار دلالي صرف؛ بحيث تندخل
الدلالة المعجمية مثل الفعل (وَعَدَ) و(سَمَحَ) لمنع الربط بين الفاعلين؛
«هن» و«بعضهن» في العبارة (د)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفاعلين
(الوزراء) و(أحدهم) في التركيب (هـ). كما تندخل الدلالة المعجمية
للفاعلين (أصبح) و(عاهد) لمنع الربط بين فاعلي الجملتين الرئيسيتين
والداجمة في العبارتين (و)، (ز).

(د) هن سمحن لبناتهن بمساعدة بعضهن بعضاً.

(هـ) وعد الوزراء رؤسائهم بمعاونة أحدهم الآخر.

(و) أصبح الأبناء آبائهم بأن يتعاشروا.

(ز) عاهد المولاة سادتهم ألا يستصمر أحدهم الآخر.

وتعدل صحة التراكيب (أ - ز) في العربية ونحوها من اللغات
البشرية التميز تركيبها بفن المطابقة على أن لهذا السق دعماً مباشراً
في إقرار ما يجب أن يرتبط من مركبات الجمل المدمج بعضها في
بعض، وأن ما سماه شومسكي بشرط السوج المعين ليس طبعياً ولا
كلمياً أو صورياً خلافاً لما توهمه. وإنما هو شرط «كُنْسِي» لكونه
مستبطاً من اللغة الإنجليزية وقد يُستبط غيره من غيرها، وثابتاً
«نمطي» لأنه لا يصدق إلا في اللغات التي تشارك الإنجليزية في
خاصية «غياب المطابقة»، وثالثاً «دلالي» لإسهام الدلالة المعجمية

لعمل الجملة الرئيسية⁽³⁸⁾ في تعيين المركبات التي يجب أن ترتبط وأن تنطابق.

هولو الجماعة في الجملة الناجمة (بأن يتعايشوا) يعود على المركب الاسمي (أبائهم) الواقع في الجملة الرئيسية من التركيب (و)، كما يرتبط للمركب الاسمي (أحدهم) الفاعل في الجملة الناجمة من العبارة (ر) بالمركب الاسمي (الولادة) الفاعل في الجملة الرئيسية. ولا شيء يمكن أن يفسر ذلك سوى اختلاف الدلالة للمعجمة لفعل الجملة الرئيسية.

ما لوحظ من قصور في شرط السوج المعين وفي عمر من المبادئ والقواعد السحوية جاء من اعتباره طبعاً و كلياً وصورياً في نظرية اللسانيات الكلية. ولندارك هذا القصور تأسست نظرية اللسانيات النسبية على فرصة كسبية وعلى مبادئ لسانية غمطية، وأخرى دلالية وتداولية، وفي إطارها ينحل إشكال الربط بين الفاعلين في الجملة الكبرى على النحو التالي:

أولاً الاطلاق من أن في معجم اللغات البشرية طائفة من الأفعال تتميز بانتقاء كل فعل لموضوعين وتطلعه إلى «مدخل فعلي»⁽³⁹⁾ ينتهي بدوره موضوعين آخرين فتشأ الجملة الكبرى. وهذه الأفعال تنقسم من حيث دلالتها المعجمية إلى ثلاث فئات: فئة «الفعل المفاير»، وفئة «الفعل الموافق»، وفئة «الفعل المحايد».

(38) تكون الجملة رئيسية إذا كان أحد مكوناتها جملة، وعندما تكون هذه الأخيرة جملة داخلة أي داخلة في غيرها الرئيسية، من فعل جمع في يته إذا دخله. وبمكس نوصيخ ذلك بمثال (خرج المريض وهو يشتم الطبيب) إذ تنحل هذه العبارة إلى جملة رئيسية (خرج المريض)، وجملة داخلة (وهو يشتم الطبيب).

(39) المدخل الفعلي يصم الفعل وما يقوم مقامه في التركيب، كاللصاح والاسماء الوصفية، للمزيد من الإيضاح ننظر الأوراع، الوسائط اللغوية.

الفعل للغاير يكون الجملة الرئيسية، بدلالته المعجمية يتقي فاعلاً
ويستطلع إلى مدخل فعلي يتقي للجملة الدائجة فاعلاً معاً، من
هذه الفئة نصح، وأوصى، وسمح، ولأم.

- الفعل الموافق في الجملة الرئيسية يتقي بدلالته المعجمية فاعلاً
ويستطلع إلى مدخل فعلي يتقي للجملة الدائجة فاعلاً موافقاً لماعل
الجملة الرئيسية، من هذه الفئة وعد، وعاهد.
- الفعل المحايد في الجملة الرئيسية يتقي بدلالته المعجمية فاعلاً
ويستطلع إلى مدخل فعلي يتقي للجملة الدائجة فاعلاً محايداً، من
هذه الفئة وافق.

ثانياً اللغات المنتمية تركيباً بمقاب سق المطابقة كالأبغرية يكون
لفص الفصل دخل مباشر في ربط فاعلي الجملة الكبرى أو منعه أو
احتماله. وجملة الفعل المحايد منسبة في هذا النمط من اللغات لاحتماها
قراءتين.

ثالثاً اللغات المنتمية تركيباً بمعنى سق المطابقة كالعربية يكون لفص
الفصل دخل مباشر في إقامة الربط أو منعه أو احتماله، وتكون المطابقة
لإقرار الربط أو لإقرار المنع أو لرفع اللبس.

وإذا صح ما أوردناه بالاعتبار المراسي في معظم اللغات البشرية
يتأكد تجاور اللسانيات الكلية باللسانيات النسبية، إذ صارت توقعات
النظرية الأولى بعضاً مما تنبأ به النظرية الثانية، فضلاً عن كون هذه
الأخيرة تقدم وصفاً لما لم يكن في حساب السابقة. إذ ما يتبين أن جملة
من قيل «لأم الآباء بآبائهم على مساعلة بعضهم بعضاً» جملة لائحة،
لأن المطابقة في غط العربية أقرت ربط الفاعلين «الآباء» و«بعضهم» في
جملة كبرى تحتوي الجملة الرئيسية على فعل من فئة المعايير. ولا تسلم
الجملة المعنية إلا بإقرار المطابقة لمنع الربط بين ديك الفاعلين، كما في

مثل «لام الآباء بناتهم على مساعدة بعضهن بعضاً». وإقرار المطابقة للمصيح في مثل «أنتم تعاهدون النسوة على ألا يحتقر بعضهن بعضاً» بحمل مركب العبارة، إذ تحتوي حملتها الرئيسية على فعل من فئة المواصف. ولا تعلم من جديد إلا بتغير فئة الفعل «أنتم تحضون النسوة على ألا يحتقر بعضهن بعضاً»، أو بإقرار المطابقة للربط؛ «أنتم تعاهدون النسوة على ألا يحتقر بعضكم بعضاً».

ولا يظهر صواب نظرية اللسانيات النسيية في وصفها للعلاقة القائمة بين فاعلي الجملة الكبرى ووصفها لغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى إلا بالاعتبار المراسي لتوقعاتها المعطية في أغلب النعات البشرية، وعندئذ يتأكد التعاوز عملياً لنظرية اللسانيات الكلية، ولكل ما بأيدي اللغويين حالياً من محاذ مخوبة، ومنها نموذج سيويه.

ولا بأس من نظرة مختصرة تظهر الفرق بين تناول النحوي المدرسي و«النحو التوليقي»⁽⁴⁰⁾ لمثل الجملة التالية:

(ح. 1) هرب اللص، (2) هلك القوم، (3) بيع التاجر وبشترى،
(4) صديقك يصر ولا ينفع.
(ط. 5) اللص هارب، (6) الإنسان هالك، (7) «صديقك صار أو
ناعق».

أولاً. حمل المجموعة (ح) فعلية وحمل المجموعة (ط) اسمية في النحو التوليقي، أما في النحو المدرسي فالفعلية الحمل (1-3) من المجموعة (ح). وبقي حمل المجموعتين اسمية.

(40) النحو التوليقي قيم النحو التركيبي وهما النموذجان المتوقضان في إطار نظرية اللسانيات النسيية للمنطقيين اللغويين (1) اللغات التوليكية كالغربية واليابانية والكورية واللاتينية والعربية، و(2) اللغات الشجرية كالألمانية والفرنسية ومجموعهما. للمزيد من التفصيل راجع الجزء الثاني من كتاب الأوراعي، الوسائط المعوية الخاص باللسانيات النسيية والأنحاء المعطية.

ثانياً. المركبات الاسمية الظاهرة في جمل المجموعتين تستلم حالة الرفع في كلا النحوس المدرسي والتوليقي، إلا أن عامل الرفع في النحو الأحمر واحد؛ وهو «علاقة الإسناد»، وفي النحو السابق عوامل متعددة؛ (الفعل، والابتداء، والابتداء، والابتداء، والخبر)⁽⁴¹⁾.
ثالثاً. لا يُسند النحو المدرسي إلى الابدآت في الجمل الاسمية (4-7) أية وظيفة نحوية، ويُسند وظيفة الفاعل إلى المركبات الاسمية في مثل الجمل الفعلية (1-3)، وقد يُفصل بعضهم في مثل الجملة (2) باعتبار «القوم» فاعلاً في الصناعة ومفعولاً في المعنى من غير إيجاد مفسرٍ علي هذا الازدواج الوظيفي.

أما في النحو التوليقي فُسند إلى المركب الاسمي «النصر» في الجملة (1) وظيفة «الفاعل به» النحوية التي تعملها «علاقة السببية الدلالية»، وهذه العلاقة ينتقيا الفعل اللازم «هرب». ويسند وظيفة المفعول النحوية إلى «القوم» التي تعملها «علاقة العلية الدلالية» المنتقاة من الفعل القصر «هلك»، كما يُسند إلى المركبين «الناجر» و«صديقك» في الجملتين (3، 4) وظيفة الفاعل النحوية التي تعملها «علاقة السببية الدلالية» المنتقاة من الفعل المتعدي «بيع»، و«بضع». وما ينتقيا الفعل بحقوق المرجعية تنقيه الصفة المنتقاة منه وتكون العلاقة الدلالية عندئذ حاملة لصفة الوظيفة النحوية. ويعوجب هذا الأصل تكون للمركبات الاسمية: «النصر» و«الإنسان» و«صديقك» بذلك التوالي «صفة الفاعل به» و«صفة للمفعول» و«صفة الفاعل» في الجمل (5 - 7).

ومن خلال المقارنة بين المقترحين قديماً وحديثاً لمثل الحمل السابقة يبدو النحو التوليقي ذا كفاية وصعوبة وتفسيرية قوية بالقياس إلى النحو

(41) انظر المسألة الخامسة في الجزء الأول من كتاب أبي المركبات الأباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعدي، القاهرة.

المدرسي وإلى النعاج النحوية الغربية المطبقة على العربية. وهو أيضاً
 يميز بواقعية نفسية عالية إذ يطابق وضعه للحملة ما يفهمه المتخاطبان
 معها، بينما النحو المدرسي يقتد هذه الواقعية إلى حد كبير، ونتم
 بكلمة في بنية النحو كما تحددها نظرية اللسانيات السببية على
 العموم.

أساس النحويين معجم عطفي؛ وهو في كل لغة عدد غير محصور
 من الداعل للمعجمة المنتظمة في بضع مقولات معجمية، ولكل مقولة
 معجمية في أي لغة خاصية دلالية فارقة وسلوك خاص في البنية المكونية
 للحملة المعبر عنها بال قاعدة التالية:

ج ← ± صد (م . م) ± فض.

عن هذه البنية المكونية تنشأ لبنة الإعرابية بإجراء عمليتين اثنتين
 إحداهما تتلخص في إدماج الداعل المعجمية منتمة إلى مقولة
 معجمية من شأن كل مقولة أن تعرض عنصراً مخصوصاً في البنية
 المكونية. وعملية الإدماج هذه محددة بسلوك المقولات المعجمية.
 وأخرى تنحصر في إدراج علاقتي الإسناد «ع» والإفصال «ذ»
 التركيبين بذاك النوالي بين المتساندين (م ع م)، وبين نواة الجملة
 وفصلانها «فض»، كما نعر عنه القاعدة للوالية:

ج ← ± صد (م ع م) ذ ± فض.

فالعلاقة الإسناد «ع» تقوم بين عنصرين نوويين (م ع م) تجمع
 بينهما، وتظهر في مثل العربية ولغات توليفية أخرى كثيرة في علامة
 المطابقة، وتكون هذه العلاقة «ع» علامة للرفع، ويستلم المتساندان هذه
 الحالة التركيبية. والرفع إذن حالة تركيبية تعملها علاقة الإسناد التركيبية
 ويستلمها العنصران النوويان للتمييز بمطابقة أحدهما للآخر، وبامتناع
 بشيء الجملة بغيرهما معاً أو بغير أحدهما.

أما علاقة الإفضال «*ف*» فتقوم بين نواة الجملة وفضلاتها، ويتميز تراكيبهما في معظم اللغات البشرية بانتفاء المطابقة بينهما، وتكون هذه العلاقة «*ف*» عاملة لحالة النصب، ويستلم هذه الحالة التركيبية العاصرُ الفصلات المتميزة بانتفاء مطابقة أيٍّ منها لأيٍّ عنصر نووي، وبإمكان نشوء الجملة بدونها، وإن كان العصران النوويان يستلزمان مثل المصلات. فالنصب إذن حالة تركيبية تعملها علاقة الإفضال التركيبية وتلتاقها الفصلات المتميزة بكونها من مستلزمات العصرين النوويين، وبانتفاء مطابقتها لأيٍّ منهما، وبإمكان نشوء الجملة بدونها.

وبما أن عصر الصدر «*ط ص د*» لا تجمعُه علاقة تركيبية بباقي عناصر البنية الكوبية فإن الداعل المعجمة التي نعوضُه لا تستلم حالة تركيبية. وبما أن «*ص د*» لا يستلزمان عصر نوويٍّ أو فصليٍّ فإن مثوله اختياري. وإذا جيء به فليتلخ دلالته المعجمة على ناتج التركيب بين باقي عناصر البنية الكوبية.

نبيّن أن الإعراب في نظرية اللسانيات النسبية لا يخرج عن حالتي الرفع والنصب، وأن هذا الإعراب لا يخصّ العربية، وإنما يسحب على جميع اللغات البشرية، وأن الاختلاف اللغوي ناتج عن اختيار من بين الوسائل المتاحة للتمييز بين نيكّم الحالات. فاللغات التركيبية كالإنجليزية والفرنسية تُعرب بالركب المختلفة عن تعابير الأحوال التركيبية، بينما اللغات التوليفية تستخدم الإصاق؛ إذ تُصِفُ علامة معينة إلى لفظ المرفوع، وعلامة أخرى مغايرة إلى لفظ المنصوب. من النمط النعوي الأعراب العربية التي تُؤشّر بضعة مسموعة أو مرئية لحالة الرفع، ويفتحة مبطورة أو مرسومة لحالة النصب، والكورية التي اختارت اللاصقة «*سُون*» لحالة الرفع، و«*رُول*» للنصب، والمياباتية المعربة بالصوت «*و*» عن الرفع والصوت «*أ*» عن حالة النصب، واللاتينية التي ألحقت

بالرفوع صائناً يعادلُ الفتحة في العربية وحصّت المنصوب بالصوت
«إم»، ومنه الفارسية التي علّمت المنصوب باللاحقة «را» وجعلت علم
العلامة علامة على حالة الرفع. مخلصٌ مما أوردنا هنا إلى صوغ القيود
الإعرابية التالية:

كلُّ مدخل معجمي عوض عنصرًا نوويًا (م ع م) في البنية الإعرابية
عرضتْ له حالة الرفع التي تعملها علاقة الإسناد «يم»، وتعيّنت له
في العربية علامة الضمة، سواء ظهرت على رُوّه إذا رال كلُّ مانع
أو لم تظهر لبناء وصحي؛ كما في الفعلين الماضي والأمر أو
لاستقبال لفظي في مثل الصمائر والموصولات والإشارة.

- كلُّ مدخل معجمي عوض المضلة «± فض» في البنية الإعرابية
عرضتْ له حالة النصب التي تعملها علاقة الإفضال التركيبية «ك»،
وتعيّنت له في العربية علامة الفتحة، سواء ظهرت على رُوّه إذا
رالت المواتع اللفظية أو لم تظهر لتعذر أو استيفال.

- كلُّ مدخل معجمي عوض الصدر في البنية الإعرابية لم تعرضْ له
حالة تركيبية، ولا ظهرت على رُوّه علامتها.

وتشأ عن البنية الإعرابية بنية وظيمية، وذلك بإدراج العلاقات
الدلالية بين عناصر البنية الإعرابية تبعاً لم ينتهيه العمل بمقولاته الفرعية
المعوضُ لمصدر المسند في البنية المكونية. والعلاقات الدلالية العاملة
للوظائف النحوية في نظرية اللسانيات النسيية ست لا غير؛ مسببة ينتهيه
العمل لتعدي أو المنحطى وتعمل وظيفة الفاعل لا غير، وعلاقة السببية
ينتبهها العمل اللازم أو المنحطى، وتعمل وظيفة الفاعل به، وعلاقة العلية
ينتبهها العمل الفاصر أو التعدي أو المنحطى وتعمل وظيفة المعول،
وعلاقة اللزوم العاملة بشروط متعايرة لوظائف نحوية مختلفة، وعلاقة
الانتماء للمكونة لتركيبة التقييد ولا تعمل وظيفة نحوية.

وعن البنية الوظيفية تتكوّن بنيةٌ موقعيةٌ بعوامل أخرى ممثلة في أصول دلّولية، وكل أصل دلّولي عبارة عن علاقة بين متخاطبين. موجيها يرتب للتكلم باللغة التوليفية جملة على قدر اعتقار مخاطبه. إن هذا العرض للوجز لا يُقدم صورة كافية عن نظرية المساببات السسية ولا عن التحويين النمطين المقامين في إطارها، وإنما هو مجرد إشارات إلى بناء محكم موصوف في مختلف الأعمال التي وضعها بعون الله وتوفيقه.

الفصل الثالث

من العملية اللفظية إلى العملية العلاقية

1. الأصل ونُسخه

من بين التوجهات الممكنة اعتبار لغة الإنسان نسخة رمزية تُحاكي كَوْناً وجودياً بواسطة نسخة النسخة. وأن اللغات البشرية، من حيث هي نسخة تابعة لأصل وجودي مشترك بين الناس قاطبة، يجب أن تعكس خصائص دلالية وتداولية واحدة، وأن اللغات من حيث هي نسخة رمزية من وضع الساطق بها من أجل التواصل فيما بينهم يجب أن تعكس خصائص بيئية متعارفة في حدود ما تسمح به مبادئ الملكات الصناعية، وأن اللغات البشرية باعتبارها موضوعاً للسانيات يجب أن تكون لها نسخ تمثل في أوصاف اللسان المنقش فيها أن تكون مطابقة تمام المطابقة للموضوع الموصوف، حتى لا يدخل في النسخة الواصفة ما ليس من اللغة، ولا تُفعل النسخة الواصفة عن شيء كائن في اللغة الموصوفة.

واللسان، كما في علم الجميع، يصدق على كل شخص ردّد فكره بين اللغة بعبارة صاعدة نسخة واصفة لها بأقواله الاصطلاحية، وبين الآلة المصنّعة التي يسبها نوعياً للموضوعية في الدراسة اللغوية، حتى إذا توسّل بتلك الآلة إلى اللغة انكشفت له، وأعاد بناءها في نموذج نحوي مطابق لها بنية ووظيفة. والتطابق متوخى في أيّ نموذج مصوغ على موال اللغة للموضوع.

وكأن باللسان مستويّاً على مقعدين يتعاضدان؛ فهو متمسكٌ بآله اسمعية ومما يتولّد عنها من نموذج نحوي، ومتشبّثٌ أيضاً بأن هذا

النحو الذي صممه مستبطن من اللغة، ومنها اقتصر بواسطة تلك الآلة. وعندئذ يكون النحو ملوياً عن جهته، فهو في آن واحد نتاج الآلة المنهجية وتابع للغة الموصوفة بموضوع الدراسة، وهذا النحو عمل، لأنه لا يُدرى من أين يؤتى له.

فلسو سايرنا سيويه مثلاً في قوله باستار الفاعل في الفعل (عوى) المتأخر عن مراكيه (النائب) في مثل الجملة: (النائب عوى)، لم يكن ما الإقرار بوجود فاعل مستتر غير محقق صوتياً إلا في مستوى النسخة الواصفة. أما عن وجوده أو عدم وجوده في اللغة الموصوفة موضوع الدراسة فالمسئم يكون من جانب اللغة أو من جانب الآلة الواصفة؛ أي المنهجية التي يجب الالتزام بها تحقيقاً للموضوعية المطلوبة في كل دراسة علمية.

أما من جهة اللغة فليس في الجملة السابقة ولا في مجموعة الجمل (1) الآتية ما يجمع من أنصاف الأسماء قبل الأفعال بوظيفة الفاعل.

(1) - المرأة صرخت

- الرجل ناز

- الطفل ناز

- الدجمل هرب

- الممبل عاب

بل كل متكلم تلقى الجملة (المرأة صرخت) أو مثلاً عمر المتأخر، فهم بالضرورة من هذه التركيبة أن الاسم الواقع أولاً سبب في خروج الفعل بعنه من العلم إلى الوجود، فهو إذن محله، ومن ثمة وجب له أن يتصف بوظيفة الفاعل أولاً وقبل أية خاصية سيوية أخرى. وإذك قول كل ضرورة تقضي بتحديد الاسم قبل الفعل من وظيفة الفاعل، حتى يتسنى إسنادها إلى صميم مستر يعود على الاسم الظاهر المذكور قبل الفعل.

وعليه لا شيء من جهة اللغة يستلزم أن يوجد، في مثل الجمل (1) أعلاه صميمٌ مستترٌ أو مركّبٌ اسمي غير محقق صوتياً. وبقي أن يكون الصميم المستتر موجوداً في النسخة الواصفة لا غير، وقد أناها من آلة الوصف؛ أي المنهجية التي يبنها اللساني من أجل دراسة اللغة دراسة علمية. وقبل الانتقال إلى النظر في كيف يتولّد عن آلة الوصف مفاهيم تنتمي إلى النسخة الواصفة وليس إلى اللغة الموصوفة ينبغي أن نسجل في هذا الموضع الخلاصة (2) التالية:

(2). اللغة كونٌ رمزي مطابقٌ لأصله الكون الوجودي، أما وصفها فكونٌ اصطلاحي قد لا يطابق تماماً اللغة الموصوفة بسبب خلل في آلة الوصف.

2. الخلل في علمية سيويه (1)

لاحظ سيويه تعاقب علامات على روي بعض المدخل المعجمية المتراكبة في العبارة المعبّرة، ولتمسّر هذه الظاهرة صنع عاملية النقطية⁽²⁾ المتكوّنة من ثلاثة مفاهيم أساسية: عامل، وأثر، وقابل.

(1) العامل؛ في تصور سيويه، هو كلّ ما يمكن جعله سبباً يُعزّل به العلامة الظاهرة أو المقترنة على روي المدخل المعجمي المراكب

(1) العاملية، كما وصفها الكاكي وهو يتحدث عن علم النحو، جهاز مفهومي يتكوّن من تفاعل العامل والأثر والقابل، للمزيد من التفصيل انظر من 37 من كتابه مفتاح العلوم.

(2) يدخل في العملية النقطية كل النماذج النحوية التي تُصنّف المدخل المعجمية عاملية إلى مقولات علمية ومقولات قابلة، بحيث تُنيط بالعوامل ما يحرص للحوابل. كإثابة رفع الفاعل بالفعل قبله في نحو سيويه. وإثابة معربة الاسم بالفعل رأس المركب النقطي في نحو شومسكي. ولتجاوز مشاكل العملية النقطية القديمة في نحو سيويه للتجذّعة في نحو شومسكي اقترحتنا عاملية علاقة.

لتفسيره هدف تأليف العبارة القوية. فالشرط الأول في العامل هو
المحصل، لأنه ما ليس عاملاً بطبيعته كالفردات المعجمية ليس له أن
يحدث أثراً في غيره بالعمل فيه. والشرط الثاني أن يطرّد وجود
العلامة مع وجود عاملها، وعدمها مع عدمه. والشرط الثالث أن
ينحصر العامل للدخل المعجمي للعمول بمحبيصة بنوية يتحلّى بها،
وتلازمه ما دام العامل عاملاً. وقد كفانا حديث النحاة للمحصل
عن أضرب العامل وعن عدد كل ضرب مؤودة تكرار نفس
الأقوال.

(2) الأثر، وهو ما يُحلّله العامل بعرض إيساده إلى غيره، ويشمل أولاً
العلامات الأربعية: (الضمة والفتحة والكسرة والسكون)، التي
تظهر أو تُقدّر على روي للعمول. وثانياً المحبيصة البنوية المنوطة
بالعامل وجوداً وعدمًا، والمحصنة إلى المدخل المعجمي للعمول مدام
في مجال عامله.

(3) القابل، يصدق على كل مدخل معجمي مستعد بذاته لأن يتلقى
أثر العامل، بحيث يتحلّى بمحبيصة بنوية وتظهر على رويه أو تُقدّر
علامة مُعرّبة. وبعبارة أخرى «المراد بالقابل هاهنا ما كان له جهة
اقتضاء للأثر فيه من حيث المناسبة»⁽³⁾. والجهة في كلام السكاكي
مقصود بها المقولة التي يسمّى إليها المدخل المعجمي، وأما المناسبة
فهي العلاقة التي تجمعها بالعامل. وكان بالسكاكي يقول: القابل
مدخل معجمي مهياً، بسبب انتمائه للقولي، لأن يتنظم بعلاقة مع
العامل من أجل استلام أثره. يلزم عنه أن ليس كل مدخل معجمي
يقابل حتى تجتمع علاقة بأي عامل. وعليه يمكن تصنيف المداخل
المعجمية في إطار عملية سيويه إلى ما يلي:

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 37.

(أ) عامل فقط مثل (لن)، إذ يُحدث أثراً في غيره لكنه غير مهياً لاستلام أثرٍ من غيره.

(ب) قابل فقط مثل (رجل)، فهو مهياً مفعولاً لأنَّ يتنظم بعلاقة مع العامل من أجل استلام الأثر الذي يُحدثه فيه.

(ج) عامل قابل نحو (يخرج) للتمييز إلى مقولة خاصة تسمح له بقبول الأثر وتُمكنه من العمل.

(د) عامل رافض؛ أي لا يعمل بطلعه أثراً ولا يقبله من غيره. فهو غير عامل ولا قابل مثل (ال) وغيره القليل للتمييز إلى مقولة محايدة لا تؤثر في الغير ولا تتأثر به.

ومن المحتمل ألا يوجد مدخل غير متم عاملياً إلى واحد من الأصناف الأربعة، وعند اتئامها لتكوين العبارة اللغوية تتمايز عاملياً، كما يظهر في مثل الجمل (3) التالية.

(3) (أ) لن يخرج الرجل.

(ب) كان امرأة سوف تموت غداً.

(لن، كان) كلاهما عامل فقط، إذ جلب كل منهما فتحة لما دخل عليه، ولا يسمح اتئامهما المقولي بأن يقبل أثراً من غيرهما. والفعلان (يخرج، تموت) كلاهما قابل لتعاقب الصفة والمتحة على رويهما، وعامل لإحداث الفعل الأول صيغة والثاني فتحة فيما يليه⁽⁴⁾. أما المدخلان (ال، سوف) فكلاهما حامل رافض؛ لا يجلب علامة لمراكبه ولا يتلفأها بما يُراكبه. وبقي معاً من الجملتين أعلاه المدخلان؛ (رجل، غداً)، كلاهما متم إلى القابل لتعاقب الصفة والمتحة على رويهما وإلى العامل لإتمامهما عن العمل في غيرهما. ومع هذا

(4) للوقوف على معمولات الفعل بأصنافه المختلفة راجع باب الفاعل في الجزء الأول من الكتاب.

الاطراد الظاهري في التصنيف العامل للمداخل المعجمية إلا أن عاملية
سببويه تتج من المشاكل الشيء الكثير، ويحسن الوقوف عند أهمها
تبريراً لاستبالاتها.

1.2. أصل علمي مفقوض لمبدأ لقوي

العلاقة الموقفية بين المقولات العاملة وغيرها القابلة مسطها سببويه
قياساً على العلاقة الوجودية بين العلل الطبيعية ومعلولاتها⁽⁵⁾. وما أن
العله الطبيعية؛ كشروق الشمس، ساقفة بالطبع على المعلول، كانتشار
الصوء على سطح الأرض، وحب قياساً على النظر أن ترتب المداخل
المعجمية المكورة للعبارة المعربة بحيث يتقدم العامل منها ويتأخر القابل،
ولا يجوز العكس.

ويقياس الوصي على الطبيعي أتخذ سببويه أصلاً لعاملته للرتبة؛
يمكن التعبير عنه بقولنا: الأصل في العامل التقدم وفي القابل التأخر. وبه
مع سببويه ولحاة بعده أن يتقدم الماعل على فعله⁽⁶⁾، لأن الفعل مقولة
عاملية تحدث المفع وعلامته الضمة فاستحق التقدم، بينما الفاعل،
لانتمائه إلى مقولة قابلة، ليس له سوى أن يتحلّى بذلك الأثر، وأن
يتأخر عنه رتبة.

(5) الملة والمعلول من الثنائيات المترددة في التراث العربي بماهيم متقاربة مع
السبب والسبب، للتقدم والتأخر، الشرط والجزاء، العامل والقابل. ولندقيق
ما بينها من الفروق انظر الغزالي، خلافت القلاسة، ص 187. والتهانوي
كشف اصطلاحات الفنون، ج 4، ص 120. والرضي، شرك الكامي، ج 1،
ص 21.

(6) «قال الفريون الاسم لا يرصه إلا ما قبله، لأن الرفع عامل والمرحوع معمول
فيه، ورتبة العامل التقدم على ما يصل فيه» أبو على الفارسي، أقسام
الأخبار، ص 214 ضمن مجلة المورث العدد 3، السنة 1978. وقد حلول المراد،
في المقتضب ج 4، ص 128، أن يستدل على امتناع أن يتقدم الماعل على
فعله، وجميع أطه ينة الخلل سهلة التقص.

عإذا اتصلت فعل واسم في جملة، كما في المجموعة الآتية، نقلت
«عوامل» (تجبر، افتن، يُعبد) وتأخرت القوابل؛ (الإنسان، الناس،
المدل).

(4) (أ) تجبر الإنسان.

(ب) افتن الناس.

(ج) يُعبد المال.

وإذا انعكس الترتيب، كما في مجموعة الجمل (5) التالية:

(5) (أ) الإنسان تجبر.

(ب) الناس افتنوا.

(ج) المال يُعبد.

امتنع أن تتأخر القوابل المقدمة؛ (الإنسان، الناس، المال) بحمل
«عوامل المتأخرة» (تجبر، افتنوا، يُعبد). واعتباراً للأصل العملي للمعبر
عنه بقولهم؛ من حنّ العامل التقدم على القابل، يلزم آلة الوصف
السيبويه أن تحتوي على مفاهيم إجرائية لكي تستوعب الترتيب (4)
و(5) أعلاه المعبر عنهما من جديد على النحو التالي:

(6) (أ) فعل مدل ← اسم مدل.

(ب) ← اسم مدل فعل مدل ←.

المفهوم الإجرائي الأول هو «الابتداء»؛ أي عدم التلغظ بالعامل
الذي يحلب الرفع وعلامته المضمّة للاسم الواقع في «صدر الإسناد»،
كما في الجمل (5) ومثلها (6 ب). والمفهوم الثاني هو «المتنأ» أي
القابل الذي عامله «الابتداء» بشرط أن ذلك القابل يكون اسماً. أما
المفهوم الثالث فهو «الضمير المستتر»؛ أي القابل غير المتلغظ به،
والذي يستلم أثر الفعل العامل للرّب قبله. والجامع بين هذه المفاهيم
الثلاثة هو وجودها في النسخة الواضحة مع عدم ظهورها في اللغة

للموصوفة⁽⁷⁾. وانتفاء التطابق بين الأصل ونسخته من يواضع الشئ في سلامة أليات جهاز الوصف.

ولصبط آلة الوصف اقترح الكوفية وبصريون، في إطار العممية اللفظية التي تُصنّف المدخل للصحية عاملياً إلى مفولات عامة ومفولات قابلة، ثنائية العامل والعلة. فعامل علامات الرفع للظاهرة عني روي الأسماء في مجموعتي الجمل (4،5) هو المتكلم نفسه، وكان مع ذلك العمل لعلّة وهي الأفعال التي تراكب تلك الأسماء بصرف النظر عن رتبته. وهو ما يظهر من قولهم: «قولنا» (قام) يرفع (ريد) اختصار وتقريب من المتعلم، والذي توجه الحقيقة أن المتكلم يرفع (ريد) بنفسه المعنى وعلة. فعلة الرفع (قام)، والعلة لا تُبكر تقدّمها وتأخّرها إذا كان العامل لا يُزيله التقديم⁽⁸⁾.

وعليه تكون مقولة العمل شرطاً لأن يستلزم الاسم الرفع وعلامته، ولا تسزول شرطته سواء، فقدم، كما في المجموعة (4) أو تأخر في مثل المجموعة (5). وبذلك يكون العمل عاملاً للرفع في الاتجاهين، كما يبيّن من التمثيل (7) للوالب.

(7) اسم قابل - عمل عامل - اسم قابل.

ولا يعني أن يُفهم من التمثيل (7) أن العمل يعمل في آن واحد في الاتجاهين معاً، بلليل أن الفعل إذا توسط بين مرفوعين يخص من أحدهما إلى الآخر، وتعلّق الأثر للظاهر على الباقي مهما بعامل غير مائل في بسية الجملة. وهو إما عامل معلوم لغوياً وهو الابتداء الذي

(7) ابتداءً من آلة الوصف وانتفاء من اللغة الموصوفة من أدله الكوفية على أن هذا المفهوم غير عامل؛ «فالاسم لا يرفع إلا رافع موجود غير معلوم». للمزيد من التفصيل انظر الأساري، الإصناف، ج1، ص 45.
(8) أبو علي الفارسي، أقسام الأخبار.

أكثره الكوفيين، وإما عامل موجود لعوياً وجب على آلة الوصف أن تُعَيَّن. فلرفع بعلامته الظاهرة على الاسم (الشجرة) قبل الفعل (سأثرت) في الجملة (8) الآتية ماضٍ بعاملٍ ينبغي الكشفُ عنه، لأن الفعل (سأثرت) مشعولٌ بالعمل في الاسم (أوراقها) الواقع بعده. ولأن الابتداء غيرُ عاملٍ في عملية الكوفيين اللفظية، ولا في عاملتنا الملاقية.

(8) الشجرةُ ثأثرتُ أوراقها.

مخلص مما سبق إلى أن للكوفية أصلاً عاملياً غيرَ مقبسي على العلاقة الوجودية بين العلة ومعلولها الطبيعيين؛ فلم يُقَيِّدوا العمل بوقوع العامل في رتبة بعينها، بل اكتفوا بالوجود شرطاً لأن يعمل الفعلُ الرفعُ في الفاعل أو نائبه. وبإحلال العامل الحر محل العامل المنقيد بالرتبة انتهى من النسخة الواصفة مفاهيمُ الابتداء والمبتدأ والضمير المستتر.

ففي كل جملة من المجموعة (9) الآتية يكون الفعل قد انشغل بعمل الرفع في الاسم المتأخر عنه في التمثيل (أ) أو المتقدم عليه في التمثيل (ب). وزالت الضرورةُ المنهجيةُ إلى تقديم عاملٍ وقابل معنويين لعوياً.

(9) (أ) نجَّزَ الإنسانُ. اقشَرَ الناسُ. يُقَيِّدُ المالُ.

(ب) الإنسانُ مَـ نجَّزَ. الناسُ مَـ اقشَرُوا. المالُ مَـ يُقَيِّدُ.

وبالتصويب المدخل على العملية آلة الوصف يعود التطبيق المطلوب بين النسخة الواصفة وبين اللغة الموصوفة؛ بحيث يستعي من النسخة ما اتعلم من اللغة. إذ يوصف (الإنسانُ) في الجملتين (9، أ، ب) بكونه فاعلاً، ويوصف (المالُ) في الجملتين بكونه نائب الفاعل بعبارة اصطلاحات النحويين.

2.2. فضائل العملية الحرة وثغرات العملية المرتبة

من فضائل عملية الكوفيين الحرة كونها لا تُرتَّب علمياً مكونات الجملة، وهذا الأصل العاملي ينسجم من جهة أولى مع المبدأ الوصفي المقسوم للغات البشرية المتمثل خاصة في وسيط العلامة المحمولة⁽⁹⁾ الذي اختارته العربية من اللغات التوليفية لفصاحتها التركيبي من أجل التعرّيق بين العوارض التي تعرض لمكونات الجملة من غير أن تحمل لبعضها عند البعض الآخر رتبة معينة. ويضمّن من جهة ثانية بساطة الوصف ومطابقته للغة، إذ الاختصار في وصف الجملة (البحرُ حاج) على ذكر المصطلحات الوجودية «الماعلُ المختص لتقلّعه بفاعليته المحققة لفعل الواقع بعده»⁽¹⁰⁾ أورد من أن يُذكر في وصفها الابتداء والابتداء والضمير للمستتر، وجميعها لا يعلمها المتكلم من جهة اللغة لأنها عديمة، وإنما تأتيه من معرفته لألة الوصف التي يصنعها اللساني لأنها مفاهيم إعرالية⁽¹¹⁾.

ومع هذا الامتياز لعملية الكوفيين الحرة عن عملية سيبويه المرتبة غير أن العملية اللفظية عموماً تفصحها الصرامة المطلقة، فكانت جهازاً غنّيت البناء من شأنه أن يختلق في السجعة الواصفة مفاهيم ليست من

(9) للتوسع في الموضوع راجع كتابنا الوسائط اللغوية.

(10) ذكر الجرجاني فالتدقيق لذكر الماعل قبل الفعل الأول أن يقصد التكميم إفراد الاسم المذكور أولاً بفاعليته للفعل المرتب بعده، ويجعله مستبداً بوظيفة الماعل دفماً لمشاركة الفاعل إياه كما قد يتوهم المخاطب. وبمعنى تركيز هذا القصد في مصطلح «الاعتصام الوظيفي» أما الفائدة الثابتة فهي أن يقصد المستكلم أن يحقق على المخاطب أن الماعل المرتب أولاً قد فعل فعل حاف الفعل بعينه، فيصع من الشك في فاعليته. وتخص هذا القصد بمصطلح «التخصيص الوظيفي». للمزيد من التوضيح انظر الفصول التي عقدها الجرجاني للتقدم والتأخر في كتابه دلائل الإعجاز.

(11) للوقوف على غادج من المفاهيم الإعرالية المرتبطة بألة الوصف انظر حوار الجرمي والفرع في كتاب أبي البركات الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49.

اللغة الموصوفة، أو يفصّر عن وصف موضوعات لغوية. وجمع الآلة الواصفة بين اختلال البناء واختلاق المفاهيم، والقصور عن معاية موضوعات، بعضه مدعاة لاستبالتها، لكن بعد إثبات كل ذلك بالأدلة القطعية.

1.2.2. من ثغرات العملية اللفظية

قد لا يُصيف حديثاً إن قلنا إن إحكام بناء آلة الوصف شرطٌ بمباحها في توليد نسخة واصفة مطابقة للغة الموصوفة. ومن ضوابط إحكام البناء الانطلاق من أوليات محصورة العدد واصحة المعنى، منها تُستبطن بقواعد منطقية مبرهنت متضمنة لأخرى يكون استنباطها منها تصرّحاً بها، وكذلك يستمر استنباط بعض المبرهنت من بعض إلى أن يعني الاستنباط عند الجزء الذي لا يتحرّأ.

ولم يكن للعملية اللفظية هذا البناء المنطقي، لقيامها على الاستعداد المباشّر للملكات الذهنية وإعمال النظر في موضوعات لغوية طبعاً لم يبرّر محكّي للملاحظات المتفرّدة. وفي مثل هذه الحالة يُؤخذ غالباً بما تبادر إلى الذهن ولاح، بدليل جواب التحليل حين سُئل عن مصدر العلل التي يعتلّ بها في النحو⁽¹²⁾.

إن العامل، وهو من الأجدية المركزية في العملية اللفظية، غير عمْد بنقّة⁽¹³⁾. فهو مرّة مؤثّر بالطبع كالشكلم للفيد باستعمال اللغة

(12) سطر من الجواب كاملاً في ص 65 من كتاب الزجاجي، الإيضاح في علل النحو.

(13) من كلام الرضي الآتي يظهر عدم الاستقرار على المفهوم من العامل حيث يقول: «إن محدث هذه المعاني في كل اسم هو التشكلم، وكذا محدث علامات، لكنه تُسبب إحداث هذه إلى اللفظ الذي بواسطة الذي قامت هذه المعاني بالاسم فتسمى عاملاً، لأنه كالسبب للعلامه، كما أنه كالسبب للمعنى المُعْلَم»، شرح الكافية، ج 1، ص 21.

العربية، وأخرى ليس إلا شرطاً لتكون الأثر كالألعاظ العوامل. وفي كلا الاحتمالين نجد اختلافاً في العوامل واتحاداً في الأثر الذي تولده، كالرفع المفعول بالفعل وبعض مشتقاته وللبتداء والخير والناصح. كما نجد اختلافاً في الأثر واتحاداً في العامل، كالفعل الذي يعمل في أن واحد الرفع في الفاعل والنصب في المفعول. وذكر الناصح بصفته صفاً آخر من العوامل اللفظية من غير تدقيق معناه. هذا الموضع ينبغي أن يراد من كل عاملية جديدة.

يُضاف إلى ما سلف أن العوامل اللفظية منتشرة غير معبودة المصدر، إذ أوصلها المخرجاني في كتابه «العوامل المائة» إلى مائة عامل. وقد يكون عددها أقل أو أكثر عند غيره، لإمكان تجميع عوامل الجرم والكسر في صف، وعوامل الجرم والسكون في آخر، وكذلك يستمر في الباقي. ولا شك في أن انتشار الأوليات المعطية إلى الاختلاف في عددها إذا أُضيف إلى غموضها تسبب حتماً في توهين الآلة المنهجية المؤسسة على تلك الأوليات. لذا يجب تجنب غموض الأوليات وانتشارها لخلل بناء للعاملية البديل.

والأثر من الأجدية الأساسية للعاملية اللفظية، وهو أيضاً غير محدد. لقد انتبه محاة العربية⁽¹⁴⁾ قديماً إلى جملة من العوارض التي نظراً على المدخل المعجمية، لكن بعضهم كالرعي لم يميز بين الأثر الطارئ الذي يُنشط بالعامل مثل الرفع والصمة، وبين ما يطرأ ولا يتعلق بعامل، كالثنائية وعلامتها، والتكثير وعلامته.

وإذا كان بعض الأثر في غاية الوضوح؛ كالرفع وعلامته الصمة والنصب وعلامته الفتحة فإن البعض الآخر في غاية الإبهام كالجرم، وقد

(14) للوقوف على مختلف العوارض التي تطرأ على المدخل التراكبية في الجملة انظر الرضي، شرح الكافية، ج 1، ص 20.

يُلحق به الجر، وإن استقل الأخيران بعلامتي السكون والكسرة.
وباختصار هل لكل علامة من الحركات الأربعة ما تُعرب عنه، وهي في
ذلك متساوية، وهل العلامة الواحدة مختصة بالإعراب عن طارئ
واحد. أليس في اللغة أثر من صنف آخر عَظَمَتِ العاملية اللفظية؛ كتضيد
مكونات الجملة للمعول بنفس عامل الحركات؛ أي للتكلم باللغة
العربية الذي يُحرك أواخر المتاعل ويُرتبها.

ما سُرد من المعروض في المفهوم من أثر العاملية اللفظية لا يزول
إلا بانحصار المصنوع لما يتناولُه هذا المصطلح، وهو في عامليتنا العلاقة
أربعة أصرب، لا بأس من أن نخصها بالذكر في هذا الموضع، وهي:
أ) عوامل الأحوال التركيبية؛ كالرفع والنصب.
ب) عوامل الوظائف النحوية؛ كالفاعل والمعول.
ج) عوامل علامات الإعراب كالضمة والفتحة.
د) عوامل تصيد مكونات الجملة، كترتيب العاقل قبل الفعل أو
العكس.

يُضاف إلى العوامل الأربعة نواسخ العلامات، وهي صنفان:
نواسخ علامة الرفع، ونواسخ علامة النصب. ولكل ضرب من تلك
الموارد ضرب من العوامل، وأن كل ذلك يخص النمط التوليقي من
اللغات البشرية التي اختارت لنفسها التركيبي وسيط العلامة
المحمولة⁽¹⁵⁾، ولا يتناول غيرها من اللغات التي اختارت لنفسها
التركيبي وسيط الرتبة المحفوظة.

ولم يسلم مكون القابل في العاملية اللفظية من الاضطراب،
فالعامل، باعتبار التصنيف العاملي للمناخل المعجمية، مقولة عاملة.
وباعتبار التصنيف الصرقي بعضه قابل أيضاً، كالفعل المضارع؛ إذ تتوفر

(15) راجع الجزء الثاني من الوسائط اللغوية.

قولته على حرف الإعراب فتعاقبت عليه العلامات. أما الثاني، أي
الخاصي والأمر، فليس لهما شيء من خصائص المضارع فأخرجنا من
المقابل وأخرجنا ضمن الروايع.

وكل من دقق النظر في أقوال النحاة عن الحرب والبي سوف
ينتهي لا محالة إلى انتهاء الترادف بين المقابل والحرب أو بين الرافض
والبي. فقد يكون المدخل قابلاً لا يطرأ عليه إلا عارض واحد، وعندئذ
لا يحتاج إلى حرف إعراب ويكون ميباً، كالمعل عموماً الذي لا يطرأ
عليه في التركيب إلا النواتية⁽¹⁶⁾، ويزيد عليهما المضارع بمعان إضافية
تعرّب عنها الحركات المتعاقبة على رويته⁽¹⁷⁾. وهو في ذلك كالاسم
المقابل لأن يطرأ عليه، فضلاً عن النواتية أو الرتبوية، الفاعلية أو المفعولية
أو الحالية أو للماعة أو الغائية، وغير ذلك من الوظائف الحوية.

2.2.2. تصور العملية اللفظية

الانطلاقي من ملاحظات حسية بحثاً عن مصدر ممكن للأطراوات
المحفوظة عالياً ما يفتح باب القول بما مسح، ويستعصي الوصول إلى
«المصدر العلي». وهو ما حدث للماملية اللفظية إذ تُعمل رفع
المضارع⁽¹⁸⁾ في مثل الجمل (11) التالية.

(16) يختص الفعل بوقوعه في بنية الجملة لا غير، فهو تركيباً مكونٌ مووي. بينما
الاسم قد يكون مووياً أو رتبياً، وليس للأداة شيء من هاتين الحالين. وقد
سبق الرضي أن ميز مقولة الفعل بالنواتية أو الصدية حيث يقول: «وإن كان
طريقان المصبي لازماً للكلمة فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير، ككون
الفعل عملة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة لأنها تُطلب
للملتبى بغيره». شرح الكافية، ج1، ص20.

(17) للوقوف على المعاني الطارئة على الفعل المضارع بحاجة النظر «وجود إعراب
المضارع» في شرح ابن يعيش، لفصل الزمخشري، ج7، ص10.

(18) المقصود بالإعراب الحركات المتعاقبة على قوله للمدخل المعصبي الدالة على
عوارض طارئة عليه.

(11) (أ) يتكئ الضعافُ.

(ب) ممنوع التدخينُ.

(ج) المرأةُ تستعيثُ.

(د) الدعوةُ مستحابةُ.

الملاحظ أن كلَّ مكونات الجمل (11) إعرابها الرفع بدليل ظهور الصيغة على رويها، وهذا الرفع معمولٌ، في العملية اللفظية، بعاملين مختلفين في كلتا المدرستين البصرية والكوفية⁽¹⁹⁾. أحدهما الابتداء تبعاً لبصرية أو تبادل العمل تبعاً للكوفية. والثاني «المصارعة» أي أحرفها لدى الكوفيين أو «قيام الفعل مقام الاسم»⁽²⁰⁾ لدى البصريين. فالفعل (يتكئ) في الجملة (أ) يقوم مقام (ممنوع) في الجملة (ب)، كما يقوم العمل (تستعيث) في الجملة (ج) مقام الاسم (مستحابة) في الجملة (د). فكان هذا التشابه عملاً للرفع في الفعل المصارع خاصةً. وللحاجة للتأخيرين رأيتُ آخر في ما بين المصارع والاسم من الشبه، إذ يُشبهه في خصائص أخرى مغايرة، سردها ابنُ الناطم بقوله: «ولما المضارع فأعرب حملاً على الاسم، لشبهه به في الإتمام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجرمان على حركات اسم الماعل وسكانته»⁽²¹⁾. وجاء السيوطي بشبه آخر، وهو «اعتوار للماني»⁽²²⁾. وهذا الاختلاف في

(19) نظر المسألة الخامسة في رافع المنشأ ورافع الخبر في كتاب الأتباري، الإصناف، ج1، ص 44. وكتابه أسرار العربية، ص 28 فيما يخص رافع الفعل المصارع.

(20) لأتباري، أسرار العربية، ص 28. وقد جعل الجرجاني من المصارعة العامل المنة، وبه مضم كتابه. يقول: «والعامل في الفعل المصارع وهو وقوعه موقع الاسم، كقولك زيد يصرب في موقع زيد صارب، مع حلوله من الناصب والجارم. فإن هذا المعنى يرفع الفعل المصارع».

(21) ابن الناطم، شرح الألفية، ص 31. فنظر أيضاً الأتباري، أسرار العربية، ص 25.

(22) معجم المصاحف، ج1، ص 53.

مفهوم الشبه دليل على وقوف العملية اللفظية دون العامل الحقيقي في
المعمل المضارع.

والمصارعة بمعنى قيام الفعل مقام الاسم لا يصدق على صرب من
الأفعال دون الباقي، بل يستغرق كل فعل بصرف النظر عن صيغته الصرعية
أو الصهارقية تنصق به. فللماضي والمضارع والأمر سواسية في وفور
كل منها موقع الاسم، كما ظهر سابقاً ويتضح أيضاً من الجمل التالية.

(12) (أ) تناصر المستضعفون.

(ب) الأرض ضاقت.

(ج) تكلمي أنت.

(د) أما أنت فاسكت.

(هـ) هالك الإنسان.

(و) العنق متقلب.

للماضي (تناصر) في الجملة (أ) كالأمر (تكلمي) في الجملة (ج)
في قيام ذلك الفعلين مقام الاسم (هالك) في الجملة (د). كما أن
الماضي (ضاقت) والأمر (فاسكت) في الجملتين (ب، د) منزلة الاسم
(متقلب) في الجملة (هـ). ومع هذا التماثل لم يجعلوا المضارعة عاملاً في
الماضي والأمر، لأنهم لم يلحظوا تماثلاً لحركات الإعراب على روي
هذين الفعلين.

لكن عدم تماثل حركات الإعراب على روي القولة لا يعني أن
المسند محل غير معمول. فمكونات الجمل (13) الآتية كلها معمول، وإن
وجد روي قولاتها مبتدأً بحركة لا تزول عنه ولا تقارقه، كما هو ظاهر
بالملاحظة الحسية.

(13) (أ) من صرب من.

(ب) هيها ذلك.

(ج) أين هو.

(هـ) كيف الذي عُدت.

بأن علم تغير حركة الحرف الأخير من المدخل المكوّنة للحمل
أعلاه لا يلزم عنه بالضرورة انتفاء العامل الذي يحلب لكل منها أثراً غير
معرّب عنه بعلامة. فالمدخل (من) في عقلم الجملة (أ) إعرابه الرفع
المعمول بالابتداء أو بالفعل (ضرب) بعده، أما (من) في مؤخرها فإعرابه
النصب للمعمول بالفعل أو بالمركب الفعلي المتكون من الفعل
والفاعل⁽²³⁾، وإن لم تظهر على الأول الضمة علامة الرفع، ولا الفتحة
علامة النصب على الثاني.

وكذلك الحال في باقي مكونات الجمل أعلاه، فالعوامل متغيرة
وأواخر المدخل ثابتة على حركة بنائها، يتغير العامل ولا يتغير آخر
المدخل للمعمول. وبصحة ما أوردناه بسعي إعادة النظر في المفهوم من
المبني المعبر عنه بقول الأنباري: «وأما المبني فهو ضد المعرب، وهو ما لم
يتغير آخره بتغير العامل فيه»⁽²⁴⁾. وقد سبقت الإشارة إلى انتفاء
الترادف بين القابل والمعرب انتفاءً بين الراضى والمبني. وتؤكد
مكونات الجمل (13) حقيقة أن كل مدخل فيها يجمع بين كونه قابلاً
ومبياً، فهو قابل معنى إذ يُعْتَوَرُ معناه للمعجمي «معاني تركيبية»
عارضة⁽²⁵⁾، ومبياً لفظاً إذ لا تتغير حركة حرفه الأخير.

(23) من اختلافات النحاة حول عامل النصب في المفعول مكسبي بذكر رأي
المدرستين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب «فعل
والفاعل جميعاً... وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل
والفعل جميعاً. الأيلري»، الإصناف، ج1، ص 78.

(24) الأنباري، أسرار العربية، ص 29.

(25) المعاني التركيبية العارضة محصورة حتى الآن في الأحوال التركيبية كالرفع
والنصب، وفي الوظائف النحوية كالفاعل والمفعول.

3.2.2. عاملية للمساقيات التسمية

يعتبر العامل في إطار لمساقيات التسمية مُفسراً علياً⁽²⁶⁾ للآثار التي تشكل الخصائص البيوية للعبارة اللغوية؛ بالعامل يُنشط ما يُلاحظ في تركيب العبارة من سمات حسية معربة عن مجردات، وهو عتبة الحكم بالمعنى الأصولي⁽²⁷⁾. فالرفع مثلاً خاصية بيوية يجب إنناطتها بعاملٍ مغاير لعامل الضمة علامة الرفع، وكذلك يسري في الباقي. ولتخصيص العاملة من الاختلاق والاختلاف ينبغي تسبق مبادئها بحيث تكون المفاضلة استقبالياً بين أنساق عاملية، وليس بين تقديرات ظنية كما كان من قبل في عامليتي سيويه وشومسكي⁽²⁸⁾ اللغظيين. وبما النسق العاملي يستلزم مقدمة أولية يمكن صوغها على النحو التالي:

i. العامل شرطٌ ضروري لإسناد أثر معين إلى قابل. ولتوضيح معنى العامل بالمثال يمكن القول إن الجاذبية شرط ضروري وكاف لإسناد أثر السقوط إلى الأجسام. ومن جملة ما يلزم لزوماً منطقياً عن هذه المقدمة للصيغة في صورة تعريف للعامل، نذكر المقدمة الثانية التالية:

ii. العامل الواحد يُنتج نوعاً واحداً من الأثر، وقد يستلزم أكثر من قابل. فالرفع أثرٌ واحدٌ يؤكده عاملٌ واحد، لكن هذا الأثر قد تتلقاه

(26) راجع الفصل الثالث في ص 57 من كتاب كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية، الطبعة الفرنسية.

Karl Popper, La logique de la découverte scientifique, Payot, Paris, 1978.

(27) انظر مبحث «بيان وجه إضافة الحكم إلى العلة» في ص 458 من كتاب العراقي، شعاع الغليل، مطبعة الإرشاد، بغداد 1390/1971.

(28) راجع كتاب شومسكي، نظرية العامل والربط، الطبعة الفرنسية 1991.

N. Chomsky, Théorie du Gouvernement et du Linage, Seuil, Paris.

قوابل مختلفة مغولياً أو وظيفياً، مباشرة أو بالتبعية. كما أن الصفة أثرٌ معايرٌ للرفع يلزمها عاملٌ يؤلفها، عاملٌ آخرٌ معايرٌ للعامل الذي يعمل الرفع. وإذا وقع تعلُّقٌ داخل نفس الأثر عُلِمَ أن هالك شرطاً إصالياً ينصمُ إلى نفس العامل لتوزيع نفس الأثر الذي يُحدثه، كما هو موضحٌ بالمثال في المقدمة (iv) الآتية.

iii. إذا اجتمع عاملان على قابل واحد كان ذلك العاملان من نوعين مختلفين، وكان أحدهما طارئاً على الأصلي ناسخاً للعلامة الإعرابية دون الحالة التركيبية أو الوظيفة النحوية المعمولتين أصلاً بعاملتيهما. لتوضيح ذلك يمثل الجملة (الحنو دافئ) يُلاحظ أن كلا القابلين؛ (الحنو) و(دافئ) قد تلقى ضمةً معرفية عن حالة الرفع، واستناداً إلى المقدمة (ii) يجب أن يكون لكلا الأثرين؛ (أي حالة الرفع وعلامتها الصمة)، عاملٌ خاصٌ. وبإدماج أحد المدخل التالية (إن، كان، ظن) في البنية المكونة للجملة السابقة يكون عملٌ هذا الطارئ منحصراً في نسخ الصمة، كما يظهر في مثل الجمل (14)، دون أن يمس حالة الرفع بدليل معاودة ظهور علامتها عند العطف على الجمل، كما في مثل التركيبين (15).

(14) (أ) إِنَّ الْحَنُو دَافِئٌ.

(ب) أَصْبَحَ الْحَنُو دَافِئاً.

(ج) ظَنَنْتُ الْحَنُو دَافِئاً.

(15) (أ) «... أَنَّ اللَّهَ يَرِيهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...»⁽²⁹⁾.

(ب) الْعِلْمُ صَارَ مَفْسُداً لِلطَّبِيعَةِ وَمَنْفَعَةً مِنَ الْجَهَالَةِ.

إد عطف (رسوله) على عملٍ للمركب (أن الله) للمعمول ثابته

بعاملٍ أصلي قبل حقوق الطارئ (أن)، كما عطف (منفد) على عمل

(29) الآية 3 من سورة التوبة.

المركب (صار مفسداً) إخراجاً له من حيز (صار) للزمن لما دخل عليه.

١٧. عاملُ علامة الإعراب عن الأحوال التركيبية والوظائف النحوية هو الوسيطُ اللغوي. وعلامة الإعراب إما موقعٌ في اللغات الشجرية الأخذة بوسيط الرتبة المحفوظة، كالفرنسية والألمانية، وإما لاصقةٌ في اللغات التوليفية التي اعتادت وسيطُ العلامة المحسولة. والوسيط اللغوي لطبيعته الوضعية لا يعمل إلا علامة الإعراب. ففي العربية من اللغات التوليفية يعمل وسيطُ العلامة المحسولة الضمة وما ينوب عنها في الإعراب عن حالة الرفع، والفتحة وما ينوب عنها إعراباً عن حالة النصب، والكسرة والسكون وما ينوب عنهما في الإعراب عن سورة السخ، كما سيتبين في تناول النسخ والناسخ بعد حين.

والوسيطُ اللغوي مختصٌ بعمل علامة الإعراب، وهذه إما موقع، كما في اللغات الشجرية، وإما لاصقة، كما في اللغات التوليفية. ولا يدلُّ تعدُّ لواصقِ الإعراب، كالضمة والفتحة والكسرة والسكون في العربية، عن تعدد في وسيط العلامة المحسولة، وإنما نفس الوسيط يعمل بشروط متغايرة علامات إعرابية مختلفة. فالوسيط اللغوي يعمل الضمة بشرط علاقة الإسناد، والفتحة بشرط علاقة الإفضال، والكسرة أو السكون بشرط وجود ناسخ علامة الإعراب الأصلية. كما سيتضح بعد حين.

١٨. عاملُ حالة الرفع التركيبية علاقةُ الإسناد «هـ» التي تجمع بين التسماندين (م & م) في نسوة الجملة. وتتضمن هذه العلاقة التركيبية «هـ» بواسطة المطابقة في لغات

الضهير⁽³⁰⁾ خاصة؛ إذ بالمطابقة يُستدلُّ على موقع العلاقة، كما
تُوضِّح التمثيلات (16) للوالية:

(16) (أ) (إلى (عَطَبَ عَ رَضَى)).

(ب) (مرضى (عَالَجَ عَ مُرْتَضَى)).

(ج) (الكسالى (يَتَقَدَّ عَ التَّصَارَى)).

(د) (ملوى عَ تَسْبَقُ (مَصْطَفَى)).

(هـ) (بحوى عَ قاصدة (الرَّسَى)).

(و) (الصحابا عَ سَمُوا (الرَّزَايَا)).

وعملًا بالمقدمة (II) لا يعملُ حالةُ الرفعِ إلا علاقةُ الإسناد، ولا
تعملُ هذه العلاقةُ التركيبيةُ إلا الرفع، ولا يستلزمُ هذه الحالةُ إلا
مدخلٌ معجميٌ تسمح له مفوكةُ المركبة⁽³¹⁾ بتعريض عنصرٍ نوويٍّ
في البنية المكونية للحملة. إذن، كلُّ مدخلٍ معجميٍّ عوضَ عنصرٍ
نوويٍّ وجبت له حالةُ الرفع سواءً ظهر على لفظه الضمةُ علامةُ
هذه الحالة، كما في المرب وصباً وموضعا؛ وهو الفعل المضارع،
والاسم التام، والاسم الناقص، والصفة، والمصدر، أو لم تظهر

(30) الضهور لغةٌ بقعةٌ من الجبل يخالف لونها سائر لونه، واصطلاحاً: صفةٌ تلصق
بقوله مدخل معجمي استحضاراً لضمير أو اسم ظاهر. والضهور يشمل كل
الصفات التي تلصق بالتراكيب أو بأحدهما للدلالة على عصائص صربية في
مراكبه. كما في مثل (تخرج، يخرج، خرجت). إذ التصقت بالفعل (خرج)
الضهار (يخرج، يخرج، ... ت) استحضاراً للضمار (خرج، هو، أنت).
ولعب الضهور، كالعربية والإيطالية والإسبانية ونحوها، هي التي تخطت عتبة
الضمير في سلمية المقولف وانتهت إلى الضهور. وفي مقابلها لعبت وقت
عند عتبة الضمير ولم تتجاوز، كالعربية والإنجليزية.

(31) المقبولة التركيبية مستعملة هنا للدلالة على ما اشترك من المناحل للمعجمة في
نفس الخصائص للصحية والسلوك التركيبي والهاء الصربي. وللعميد من
التفصيل راجع مبحث تكوين المقولات في إطار اللسانيات النسبية.

عليه، كما في المبني وصعاً العرب موضعاً، وهو الفعل الماضي والأمر، والخوالب التي تنوب عما سبق من العرب وصعاً وموضعاً.
vi. عامل حالة النصب التركيبية علاقة الإفضال «ح» التي تقوم بين سواة الجملة وفصلاتها، وتشخص هذه العلاقة التركيبية بانتفاء علامة المطابقة بين طرفيها في لغات الصهر خاصة، وبالمجاورة في غيرها. وهي تعمل حالة النصب في الفصائل لا غير، وليس لها بموجب المقلمة (iii)، أن تعمل في مكوّن نروي، لأن اشتراك علاقتي الإسناد والإفضال في كونهما تركيبين مانع من اجتماعهما على الممول الواحد.

والنصب حالة تركيبية تُسند إلى المركب الذي يُعوض عنصر الفضلة في البنية المكونية للجملة، ولا يتلقى هذه الحالة سوى مكوّن فصلي مهما تعدد، كما في التمثيل (16) الموالي.
(16) (بالطلم ع ساطوري ح متجيراً محامياً لطمتين أمام رفاقه يوم الجمع وحضور الصحابة إداراً للأحرار).

اعتباراً لما سبق نكون الأحوال التركيبية محصورة في حالتين اثنتين لا غير: أولاً رفع بمرّد بميل هذه الحالة علاقة الإسناد، وثانها من مكونات الجملة المكوّن النروي ليس إلا. ثانياً نصب تختص بعمله علاقة الإفضال، ويسمّيه المكوّن الفصلي في الجملة دون غيره. يمكن التعبير عن كل ذلك دفعة واحدة بالمثال (17) التالي.

(17) ج ← ± صد (م ع م) ح ± فص.
ومن جملة ما يشرع في الانتباه في التمثيل (17) أن عنصر الصدر⁽³²⁾

(32) مصطلح الصدر لا يعني رتبة قلرة لانتفاء هذا المفهوم من ألعاب التوليد، وإنما يصدق على عنصر يتوي لا يتلف مع غيره بعلاقة تركيبية، ويُعوض عن داخل معجبة خاصة إما أن تكون رفعة لأثر العامل، وإما أن تكون قبله له بالوراثة.

(صد) لا تجمععه علاقةً تركيبيةً بل بقي عناصر البنية للكونية لجمعه
(ح). ويلزم عن ذلك أن يتجردَ المركبُ الذي يعوَّضُ عنصر (صد)
في البنية للكونية للحملة من الحالة التركيبية ومن علامة الإعراب
عنها. إلا أن تركيب الأمثلة (18) الآتية يشهد على أن للمكون
الصدرى علامةً إعرابية، وبالتالي يجب تفسيرُ كيف حصلَ عليها.

(18) (أ) (بيتُ) (الشاعرُ ع ينظمُ) (ع قولاً)).

(ب) (العمارةُ) (يسكنُ ع الناسُ) (ع شققها)).

(ج) (هذا الرجلُ) (تبيعُ ع زوجته) (ع سيارتها القديمة)).

وبسفي التنبيه في هذا للوضع على أن العلاقة التركيبية لا تتكرر في
الحملة الواحدة، وإذا تعددت علاقة الإسناد خاصةً فلتعدّد الحملة،
كما في المثالين التاليين.

(19) (أ) ((ينظُرُ ع المائةُ) (لِلْحِلَافِ ع رحمة)).

(ب) (أريدُ ع عدوكمُ) (ع أن تهرقَ ع كلمتكم)).

وبناءً عليه لا يجوزُ إدراجُ علاقة الإسناد بين المكون الصدرى
(بيتُ) ونواة الحملة (الشاعرُ ينظمُ)، وإلا صار نووياً يكون
لدلالته المعنوية دُخْلٌ في انتقاء المكون المفضلي (قولاً)، بل هذا
الأخيرُ متفقٌ بدلالة الفعل المتعدي (ينظمُ). أما إعرابُ المكون
الصدرى (بيتُ) فمكتسبٌ بالوراثة منقلٌ إليه من «نسيبه»⁽³³⁾
(ينظمُ) الواقع في نواة الحملة، كما اكتسبه المكون الصدرى
(العمارةُ) من نسيبه (شققها) الذي يعوَّضُ عنصرَ المصلة في
بعض البنية من التركيب (18ب). ومن التفسير (زوجته) الواقع

(33) مصطلح النسب يصدق هنا على مكون نووي أو فضلي يربطه بالمكون
الصدرى بواسطة الصمير أو الصوهر أي علامة المطابقة، وذلك تبعاً لقولة المكون
الصدرى. فإذا كان اسماً فالرابط صميرٌ، كما يظهر من المثالين (18أب ح)،
أما إذا كان فعلاً، كما في (18أ)، فالرابط صوهرٌ أي علامة مطابقة.

في سواة الجملة في المثال (18 ج) انتقل الإعراب⁽³⁴⁾ إلى المكون الصدري (هذا الرجل). ويتأني انتقال الإعراب من اليسار إلى اليمين أي من السبب إلى المكون الصدري عن طريق التصريب. كما ينتقل عن طريق التبعية من اليمين إلى اليسار⁽³⁵⁾ أي من المتبوعات إلى تساويها، كما في التراكيب (20) التالية.

(20) (أ) ضاقت ع الأرض برها.

(ب) رجع ع الجند لا عتأهم.

(ج) دبلت ع الوردة الحمراء.

(د) توفى ع عمود العقاد.

(هـ) لمج ع الطلاب جميعهم.

وليس كل ما يوضع الصدر (صد) في البنية المكونية للجملة؛ (± صد (م، م) م) ± مصر) بولت للإعراب من نسيه النووي أو الفضلي. وللتميز بين المكون الصدري الذي يتسرب إليه الإعراب من نسيه وبين غيره الذي لا يتلقى إعراباً أثبت. وبمضطرنا هذا التمييز إلى المرور إلى تناول الركن الثاني في العملية وهو القابل لأثر العامل.

vii. القابل لأثر العامل العلاقي هو كل مدخل معجمي مسموح له مقولاً بأن يوضع في البنية المكونية للجملة (± صد (م، م) م) ± مصر) أحد العناصر الثلاثة التالية دون باقي؛ (... (م، م) م) ± فض). أي المسند (م) أو المسند إليه (م) أو الفصلة (فض) لا غير. وقد تبين من خلال تناولنا

(34) الإعراب مستعمل هنا للدلالة على العلامة للصفة مكون تعبيراً عن شيء قد عرص له.

(35) للمزيد من التفصيل في موضوع انتقال الإعراب بالتصريب أو بالتبعية انظر المباحث للمصممة لموضوع توسيع البنية المكونية.

لسلوك «القوليات المركبة»⁽³⁶⁾ في البنية المكوبية أن الفعل التام يسمح للمدخل للتنمية إلى بتعويض عنصر المسند لا غير، وكذلك حوالته. وأن الاسم التام والناقص يسمحان لما يتبع إليهما من المدخل المعجمية بتعويض عنصرَي المسند (م) والفضلة (فص)، بينما الصفة والمصدر يُرخصان للمدخل للتنمية إليهما بتعويض أي عنصر في البنية المكوبية إلا المصدر (صد)، وكذلك ما قد يختلفهما من الحوالف. وكل مدخل معجمي سمحت له مقولته المركبة بأن يُعوض في البنية المكوبية للجملة أحد العناصر الثلاثة (... (م، م̄) ± فص) فهو قابل لأنسر العامل العلاقي. فما عوض عنصرأ نوباً (... (م، م̄) ± فص) استلم من علاقة الإسناد الرفع، ومن الوسيط اللعوي الضمة علامة هذه الحالة. وكل مدخل معجمي عوض الفصلة المحصور بالثول في البنية التمثيلية التالية (... (....) ± فص)، ثم تلقى من علاقة الإصصال النصب ومن الوسيط اللعوي الفتحة علامة هذه الحالة. وإذا لم تظهر علامة الإعراب، بسبب البناء الوصفي والموصفي⁽³⁷⁾

(36) القوليات المركبة أي المعجمية التركيبية في نموذج النحو التوليبي ستة رئيسية وهي الاسم التام +ح - زاء، والاسم الناقص -ح + زاء، والفعل التام +ح +راء، والفعل الناقص -ح + زاء، والصفة +ح + جاء، والمصدر +ح - زاء. فصلاً عن مقولتي نكيبيلتي وهما (أ) الأدوات المنسبة إلى رابط وإلى صاوي للاسم أو الفعل أو الجملة. (ب) الحوالف التي تضم ما يتوب عن أحد القوليات الستة الرئيسية كالأشارة والوصلات والصفات والمبهمات التي تخلف الاسم التام فهو في البنية المكوبية ما يثبت عنه. وفعل المدح والدم وأسماء الأفعال التي تخلف الفعل التام فهو مثل عنصر المسند (م) في البنية المكوبية ليس إلا.

(37) يكون المدخل المعجمي مبياً وضعاً وموصعاً إذا كان رافصاً لأكثر العامل مطلقاً، فلا يُعوض عنصرأ نوباً أو فصلياً كلنسمي إلى مقولة الأدوات ويكون المدخل مبصياً وضعاً معرباً موصعاً إذا انتهى معولياً إلى الحوالف أو الفعل الماضي والأمر واستقر تركيباً في أحد العناصر الثلاثة (... (م، م̄) ± فص).

أو الوصفي فقط وجب تقديرها. ولا بأس من التذكير مرة أخرى
 أن كل نموذج نحوي يتوقع لمكونات الجملة في اللغات البشرية أكثر
 من تركيب الحالتين التركيبيتين أو أقل منهما فهو نموذج غنل الباء.
 viii. الوراثة لأثر العامل؛ وهو المدخل للمعجمي المسمى أصلاً إلى مقولة
 تسمح له بتعويض أحد العناصر الثلاثة (... (م، م) ± هـ)، لكن
 نميراً في دلالة المعجمية تضطره إلى أن يُعْرَضَ عنصر المصدر (±
 صد (...)) لا غير، كما هو شأن الفعل الناقص؛ مثل (كان،
 وبات وعموماً)، فهو في الأصل تام، وحينئذ يُعْرَضُ في البنية
 المكونية للسند (م)، ويتلقى أصالة من علاقة الإسناد حالة الرفع،
 كما في مثل التركيبين (21) للموالين:

(21) (أ) (إنا) (كان) (الشتاء) (مأدهون)).

(ب) (بيت) (المشرطون) (ق) (العراء)).

وعند نقصانه لا يُعْرَضُ في البنية المكونية إلا المصدر (صد)،
 ويكون وارثاً للإعراب من تامة، وينقل إليه بالتسريب من سببه
 المعمول بعلاقة الإسناد والمسوخ علامة إعرابه بعمل الفعل الناقص في
 المصدر، وذلك بموجب المقدمة (ii). وهو ما تكشف عنه الأمثلة
 التالية:

(22) (أ) (يكون) (الصيف) (حاراً).

(ب) (بيت) (التهجد) (ساجداً)).

IX. الراجع لأثر العامل مطلقاً يتشكل من المتاعل المعجمية التسمية إلى
 مقولة الأداة. وهذه كما سبق، نوعان:

(أ) أدوات علاقوية لربط مقولين تركيبيتين، من هذا النوع المعطف؛
 (و، ف، ثم..)، والاستثناء (إلا، وما ناب عنها)، والشرط (إن،
 لو..).

(2) أدوات اقترانية، وهي باعتبار ما اقترنت به ثلاثة أصرب:

(أ) اقترانية بالاسم مثل أداة التعريف (ال) التي تؤلف مع ما اقترنت به مركباً واحداً يعوض في البنية المكونية ما كان يعوضه عن المركب قبل اقتران الأداة به.

(ب) اقترانية بالمفعول مثل (من، سوف، قد). وهي أيضاً تشكل مع ما اقترنت به مركباً واحداً يعوض في البنية المكونية للحملة ما كان يعوضه عن المركب قبل اقتران الأداة به، أي عنصر المسند (م) لا غير.

(ج) أدوات اقترانية تدخل على الجملة مثل (هل، إن، أ، ما، ليت، لعل). وهذه لا تعوض إلا عنصراً (صد) في البنية المكونية (± صد (...)). وليس لها نصيب تستلم منه إعراباً.

x. الأداة، انطلاقاً من اشتغالها بما دخلت عليه، نوعان: أحدهما يسم «الأداة الحاملة» وهي التي لا يعمل بها ما اقترنت به ولا يتأثر، بدليل احتفاظه بعلامته للفتحة، كما ينش من خلال المقارنة بين الجمل (أ) و(ب) في المجموعة التالية (23):

(23) (أ) (جبلٌ عٌ نحرُك) (ب) (الجبلُ عٌ قد نحرُك).

(أ) (مرضىٌ عٌ يعالج) (ب) (لا مريضٌ عٌ سيمالج).

لما السوُغ الثاني فيحمل «الأداة الناصبة» وهي التي تؤثر فيما اقترنت به؛ إذ يُبطل علامة إعرابه الأصلية، وتحوّلها إلى علامة معايرة لما كان له قبل أن تدخل عليه الأداة الناصبة، كما يتضح من خلال المقارنة بين الجمل (24) والجمل (25) في المجموعتين التاليتين:

(24) (أ) (الأرضُ عٌ تتحرك).

(ب) (إنسانٌ عٌ يُعث).

(ج) (الضيف ع يدخل ه (الدار)).

(د) (الطريق ع تمر ه (السهل) (والجبل)).

(25) (أ) (كأن (الأرض ع لم تتحرك)).

(ب) (لا (إنسان ع لن يُبعث)).

(ج) (إن (الضيف ع لَمَّا يدخل ه (إلى الدار))).

(د) (ليت (الطريق ع لن تمر ه (بالسهل) (والجبل))).

يتبين بوضوح من المقارنة بين المجموعتين من الجمل (24) و (25) أن علامة الإعراب عن الحالة التركيبية المعمولة بالعلاقات التركيبيتين (ع ه) في مكونات الجمل (24) قد تعيرت في الجمل (25) حين دخلت عليها الأدوات الناصبة؛ (كأن، لا، إن، لم، لن، لَمَّا، إلى، ب). ولما زالت هذه الأدوات عن مكونات الجمل (25) لعادت إليها علامته القديمة كما كانت في (24).

والملاحظ أيضاً أن المركب التبعي⁽³⁸⁾ (والجبل) في (الجملة 25. د) قد تلقى علامته الإعرابية من متبوعه (بالسهل) المركب من الأداة الناصبة (ب)، ومسوخ العلامة (السهل). وتدل هذه الملاحظة على أن الناصب، بصرف النظر عن صفه، لا يُزيل الحالة التي عملها العلاقة التركيبية، وإنما ينحصر أثره في استبدال علامة الحالة ابتدائياً بانضمامه إلى منسوخ العلامة ليؤلفاً معاً مركباً واحداً يتلقى الحالة التركيبية وعلامتها، وإن تعذر ظهورها بسبب التركيب، كما لم تظهر لنفس العلة في نحو (يخرج ع خمس عشرة ع طالباً). ويدل على وجودها ظهورها من جديد على المركب التبعي فيما عُرف في نحو سيويه بالعطف على المحل. ومنه فراءة

(38) المركب التبعي يتأول ما عُرف في نحو سيويه بالتوابع الخمسة أي عطما النسق والبيان والنعت واليدل والتوكيد.

من عطف (وأرجلكم) على عمل (برؤوسكم) في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾⁽³⁹⁾، فصَحَّ القلمين في الوضوء ولم يفسلهما عطفاً على المفسولين (وجوهكم وأيديكم). والسخ، كما هو مستعمل في نحو سيويه، معناه إبطال علامة الحالة التركيبية بتحويلها إلى علامة أخرى من غير أن يمس الحالة في حد ذاتها. فهو يتناول العلامة الظاهرة بالإبطال والنقل ولا يصل إلى الأثر المكون تحتها الذي عملته إحدى العلاقتين التركيبيتين. وإذا تبين النسخ تعين المرور إلى تصنيف الناسخ.

xi. الناسخ: وهو بشكل عداً محصوراً من الداخل المعجمة التي إن اقتسرت بعونها أبطلت علامة إعرابه الأصلي وحولتها إلى علامة تسجيّة. وبما أن الإعراب الأصلي محصور عددياً في اثنين لا غير: أولهما رفع عامله علاقة الإسناد، وعلامته الضمة المعمولة بالوسيط النغوي، وثانيهما نصب عامله علاقة الإصصال وعلامته الفتحة المعمولة بنفس الوسيط، تعين أن يتنوع الناسخ إلى النوعين التاليين:

أولاً نواسخ الفتحة علامة النصب حروف الجر، مثل (إلى، في، على، من، ب، ل، عن)⁽⁴⁰⁾. وهذه النواسخ مختصة بالدخول على

(39) الآية 6 من سورة المائدة. ذكر الرازي في تفسيره قراءة النصب في (وأرجلكم) «إعها نوجب للمسح، وذلك لأن قولها (... وَاْمَسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...)»، «رؤوسكم في النصب ولكنها مجرورة بالياء، فلذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على عمل الرؤوس».

(40) انظر الباقي في مبحث حروف الإضافة في كتاب الزمخشري، للفصل ج2، ص 176.

مَكُونٌ فَضَلِي لِتَحْوُلَ فَتَحَهُ لِلْعَرَبَةِ عَنْ نَصَبِهِ إِلَى كَسْرَةِ نَاسِخَةٍ،
كَمَا فِي مَحْوِ الْجُمْلِ (26) الْآتِيَةِ.

(26) (أ) (يَعُودُ عِ الْمُهَاجِرُ عِ (إِلَى وَطَنِهِ)).

(ب) (يَزِيغُ عِ الْفَطَارُ عِ (عَنْ مَكْنَتِهِ)).

(د) (تَخْرُجُ عِ السَّيَّارَةُ عِ (مِنْ التَّنْفِقِ)).

وإذا زال الجار، كما في (27)، أو كان العطف على محل
المركب من الجار والمجرور مسوخ الإعراب، في مثل الجمل (28)،
ظهرت من جديد الفتحة علامة حالة النصب المعمولة بعلاقة
الإفضال.

(27) (أ) (يَعْرِضُ النَّاسُ عِ (لِلْحَرْبِ)).

(ب) (يَمُرُّ عِ الْأَهْلُ عِ (بِالدَّيَّارِ)).

(ج) (يُدْخِلُ عِ الْغُرَّةُ عِ (لِلْمَدِينَةِ)).

(28) (أ) (صَامَ عِ الْمَرَاهِدُ عِ (فِي اللَّيْلِ (وَالنَّهَارِ)).

(ب) (صَلَّ عِ الْمُرْشِدُ عِ (فِي الْقَوْلِ (وَالْفَعْلِ)).

(ج) (فَرَّغَ عِ الرَّجُلُ عِ (مِنْ الصَّلَاةِ (وَالْتَسْبِيحِ)).

وفي إطار عاملية اللسانيات السببية لا يستقيم رأي من قال
«بالنصب على نزع الخافض»، في الجمل (27) اللامعية ونحوها (29)
الآتية، بل الأصح أن نستبدل بها عبارة «السخ على إدراج الخافض»،
كما في الجمل (27) أعلاه. أما نصب المركبات في مثل الجمل (29)
التالية فهو الأصل.

(29) (أ) (الْعِيدُ غَدًا).

(ب) (السَّفَرُ حَالًا).

(ج) (الْبَارِحَةُ عَزَمَ).

(د) (الْيَوْمَ حَزَمَ).

إد كل مدخل معجمي مسموح له مقولياً بتعويض عنصر العصلة
 وجب أن يتلقى النصب من علاقة الإفضال، والفتحة للمعربة عن الحالة
 من الوسيط اللغوي. وإذا بقي مكونٌ موويٌّ يعبر مراكبه، كما في الجمل
 (29)، نعين تقديره بمدخل يدلُّ معجمياً على كَوْنٍ علمٍ كما في الأمثلة
 (30) المولية.

(30) (أ) (العِيذُ عِجْلُ (عِجْلُ غَدَاً)).

(ب) (السفرُ عِجْلُ يَكُونُ (عِجْلُ حَالاً)).

(ج) (عِجْلُ المَارِحَةِ (كَانَ عِجْلُ عَزَمَ)).

(د) (عِجْلُ اليَوْمِ (يَتَحَقَّقُ عِجْلُ حَزَمَ)).

ثانياً نواسخُ الصِّمَّةِ علامةُ الرفعِ تفرَّغُ، باعتبار مسوخِ العلامة،
 إلى قسمين:

أحدهما يحتوي على أدوات تفرن بالعمل المضارع خاصةً، فتبطلُ
 ضمته المعربة أصلاً عن حالة الرفع بتحويلها إما إلى سكون أو فتح. فإذا
 افتقرن بالمضارع أحد الجوازم؛ (لَمْ، لَمْأَ، إِنْ، لَا، لَ)، تحولت ضمته إلى
 سكون. كما يتبين من خلال المقارنة بين الجمل (أ) و(ب) في
 المجموعات الآتية.

(31) (أ) يشتعلُ أبي كثيراً ويروحُ مهكاً.

(ب) إن يشتغلُ أبي كثيراً يروحُ مهكاً.

(32) (أ) يحينُ الشتاءُ ويهاجرُ الطيرُ.

(ب) لم يحنْ شتاءٌ ولَمَّا يهاجرُ طيرٌ.

(33) (أ) يُسافرُ ويرىُ الخارجيةُ حالاً.

(ب) يُسافرُ ويرىُ الخارجيةُ حالاً.

(34) (أ) لا ترفعون صوتاً ولا تحملون سلاحاً.

(ب) لا ترفعوا صوتاً ولا تحملوا سلاحاً.

وقد تتحول ضمة المضارع إلى سكون بعد ناسخ حازم، ويكون بانتظامه في «سياق الجزم»⁽⁴¹⁾، كأن يأتي في جملة الجواب ولم تقترب به أداة علاقية تربطه بما سبق من «جملة طلبية»، كاللهي (35أ)، أو الأمر (35ب)، أو الاستفهام (35ج)، أو التمني (35د)، أو العرض (35هـ)، كما يتبين من العبارات التالية.

(35) (أ) «وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ»⁽⁴²⁾.

(ب) انطلق ظهراً فصل عصراً.

(ج) مَنْ شَيْخُكَ أَصَابِيَّةٌ.

(د) لَيْتَ كِتَابُكَ مَعِيذٌ أَقْنِي مِنْهُ تُسَعِّتُونَ.

(هـ) أَلَا تَزُورُ بَيْتَ الْأَهْلِ تَلْقَى أَبَاكَ.

وإذا اقتربن بالمضارع أحد المواتع؛ (لن، أن، كي، ل) حولت ضمة إعرابه الأصلية إلى فتحة. وعندئذ يوصف بكونه مضارعاً مفتوحاً بأداة ناسخة في مثل العبارات (36) المواتية.

(36) (أ) رَلَوِي الْعِلْمَ لَنْ يُطَوِّرَ مَعْرِفَةً أَبَدًا.

(ب) أَصَابِيَّتُكَ كَيْيَ أَنْفَعَ بِعِلْمِكَ.

(ج) لَا يُرِيدُ أَحَدٌ أَنْ تُبْعِ ضَالًّا.

(د) أَصَابِيَّتُكَ لَتَرْتَدِّعَ.

(هـ) يُحَارِبُكَ حَتَّى تُسَلِّمَ.

(و) تَفْصِيحُكَ الصَّحَافَةُ أَوْ تَعْمُكُمُ بِالْعَدْلِ.

(41) يأتي المضارع في سياق الجزم إذا وقع في جملة الجواب من صر أم يدخل عليه رابط يربط جملة بجملة الأمر أو النهي أو الاستفهام، أو التمني، أو العرض. انظر ص 145 في الجزء الثاني من كتاب لفصل الزمخشري.

(42) الآية 6 من سورة الم نشر.

وإذا استعمل المصارع في «سياق الفتح»⁽⁴³⁾ نحو كنت صمته إلى فتحه، وإن لم يدخل عليه أحد الفواتح السابقة. كما في نحو التراكيب (37) الآية.

(37) (أ) لا تُراهن على عدو قبيض الوطن.
(... ولا تمسوها بسوء فإخذكم عذاب أليم)⁽⁴⁴⁾.

(ب) ليس لكم علم فيهن الوطن.
(... هل عندكم من علم فتخرجوه لنا...)⁽⁴⁵⁾.

ثاني القسمين من نواسخ الصمة يتميز بنوعاً بتعويض عنصر المصدر من اللمبة المكونية، وهو باعتبار مقولته ومنسوخه وأثره يتفرع إلى ثلاثة أصناف:

1) «ناسخ مركبي»؛ وهو يتميز بالخصائص الثلاثة التالية: (أ) أن يتألف من «فعل ذهني»؛ مثل (علم) وما يُشاكله من أفعال اليقون، أو (ظن) وما يُرادفه من أفعال الشك. (ب) أن يفترون بحملة لإمصالها على الشك أو اليقون. والحملة الموجة بالناسخ للركبي إما «جملة اسمية»؛ تتكوّن نواتها من «اسمين»⁽⁴⁶⁾، وإما «جملة فعلية»⁽⁴⁷⁾.

(43) يكون الفعل المصارع في سياق الفتح إذا وقع في جملة الجواب وقد التزم به فاء السببية لارتباطه بحملة الأمر أو النهي أو النهي أو الاستعظام، أو التمني، أو العزم، للسريد من التمهيد لنظر من 139 في الجزء الثاني من كتاب المعصل للزمخشري.

(44) الآية 73 من سورة الأعراف.

(45) الآية 148 من سورة الأنعام.

(46) يستعمل الاسم مطلقاً ليشمل المقولات الأربعة: الاسم التام والاسم الناقص والصمة والنصير.

(47) المفهوم هنا من الجملة الاسمية والجملة الفعلية مأخوذ من البيان كما عرضه الرزقي في ص 40 من كتابه نهاية الإيجاز في درية الإعجاز. وميل الفروق بينهما دلالي يقوم على وجود الزمان في الفعلية وانفائه في الاسمية. ولا يأخذ بتصور النحويين للفروق بين الجمليتين كما عرضه ابن هشام في الباب الثاني من كتابه المفاتيح، فقيم ذلك التعبير على معيار شكلي يتصل بترتبة الاسم من الفعل في بنية الجملة

بشرط أن يتقدم الاسم في نواتها ويتأخر الفعل. (ج) أن يُحوّل الناسخ صمّة كلا القابلين في نواة الجملة الموجهة إلى فتحة. وهو ما تكشف عنه للمقارنة بين جمل المجموعة (38) قبل دخول الناسخ عليها، والجمل (39) بعد اقتران الناسخ بها، فكان منه التوجيه الوطيمي والنسخ الإعرابي.

(38) - الطارقُ نَحْمُ.

- الناسُ أعيارُ وأشرارُ.

- الحائطُ مائلُ.

- العالمُ يتفهّرُ.

(39) - حَلَمْتُ الطارقُ نَحْمًا.

- وَجَدْتُ هُنَا الناسَ أعيارًا وأشرارًا.

- يَحْمَسُ البِنَاءُ الحائطَ مائلًا.

- يظنُّ الساسةُ للعالمَ يتفهّرُ.

وبافتراض بنية ثنائية من قبيل (+ صد) (عالمًا ج بحالًا) يتوصل إلى أن هناك ناسخاً مركباً يعني إظهاره معوضاً عنصر الصدر (صد) كسي تتمشئ جهة نواة الجملة (عالمًا ج بحالًا)؛ أي عمولة على الشكل أم اليقين.

(2) «ناسخ فعلي»؛ يتشكل من الفعل الناقص المتميز مركباً بالخاصية [-ح+ر] ويعوض عنصر الصدر (صد) في البنية المكوّبة، وتركيباً عطائفته لما يُعوّض المسند إليه (م)، وبسببه لصمة الاسم الذي يشغل عنصر المسند (م). وله وظيفة مرمية الجملة؛ إذ يدخل عليها «زمنًا معجميًا».

وما سُرد من الوظيفة والخصائص النبوية للناسخ المعلي يظهر ويُفهم من المقارنة بين الجمل (40) قبل أن يدخل الناسخ المعلي

عليها، وبعد اقترانه بها في الجمل (41) للموالية. وفي العبارة (42) يكون تعاقب النواسخ الفعلية (ظلت، لمست، باتت، أصبحت) على نفس الموضع (الوزيرة) تبياناً لأرمة المحمولات (تشبّه، حزينة، مريضة، ميتة).

(40) - (الصيفُ ع حارٌّ).

- (هندُ ع أستاذة).

- (الصبيّة ع مريضة).

(41) - (أصبحت (الصبيّة ع مريضة)).

- (صارت (هندُ ع وزيرة)).

- (كانَ (الصيفُ ع حارّاً)).

(42) - ظَلَّتْ الوزيرةُ شبيطةً، ولمست حزينةً، وباتت مريضةً، وأصبحت ميتةً.

ولا بأس من الإشارة في هذا الموضع إلى أن للناسخ الفعلية رمانين؛ معجمي وصوري. يدلُّ على الأول بأحرره وعلى الثاني بصيغته.

كما يفهم من (بات، يبت) في (43) بالمقارنة إلى المفهوم من (ظل، يظل) في (44) من جمل المجموعة (36) الموالية.

(43) البارحة ظَلَّتْ الوزيرةُ عارجَ مكتبها واليومُ ظَلَّ داعِلُ بيتها.

(44) أمسِ باتَ الرجلُ وريراً والليلةُ بيتَ عريساً.

3 «ناسخ حرّي»؛ ينتمي مقولياً إلى الأداء، ويُعوضُ تركيباً عنصراً

المصدر (صد) في البنية المكونية، وينسخ صيغة المسند إليه (م)، وله

وظيفة الإصباح المخلّدة معجمياً. كالاقتناء للمفهوم من (كان)،

والتمني من (لَيتَ)، والتوكيد من (إن)، والترجي من (لعل)،

والاستدراك من (لَكنْ) في الجمل (46) بالقياس إلى مثلها (45)

المجردة من الناسخ الحرّي.

(45) - (الناسُ ع متدافعون).

- (المصحراء ع جافة).

- (الإنسان ع ظلوم).

- (الخطأ ع متلرك).

- (الإنسان ع محسن).

(45) - (كأن الناس ع متعاصمون).

- (لست المصحراء ع حقول).

- (إن الإنسان ع لجهول).

- (لعل الدُّبَّ ع معور).

- (الإنسان ع محسن لكن (الكثير ع قليل)).

يحمل ما سبق أن ذكرنا في وصف النسخ وتفصيل النواسخ أن النسخ إبطال لعلامة الحالة التركيبية دون المس بالحوالة المسندة عندئذ إلى المركب من النسخ ومسوخ الإعراب، كما يشهد عليه العطف على المثل. والناسخ إما أن يُحوّل حصة المصوب بعلاقة الإصبال إلى كسرة؛ وهو صنيع حروف الجر⁽⁴⁸⁾، وإما أن يُحوّل ضمة المرفوع بعلاقة الإسناد إلى علامة أخرى. وهذا الأخير إما فعل مضارع ينسخ صيغته جازم أو فاعل، وإما اسم مسوخ الضمة بأسج مركبي أو فعلي أو حرفي.

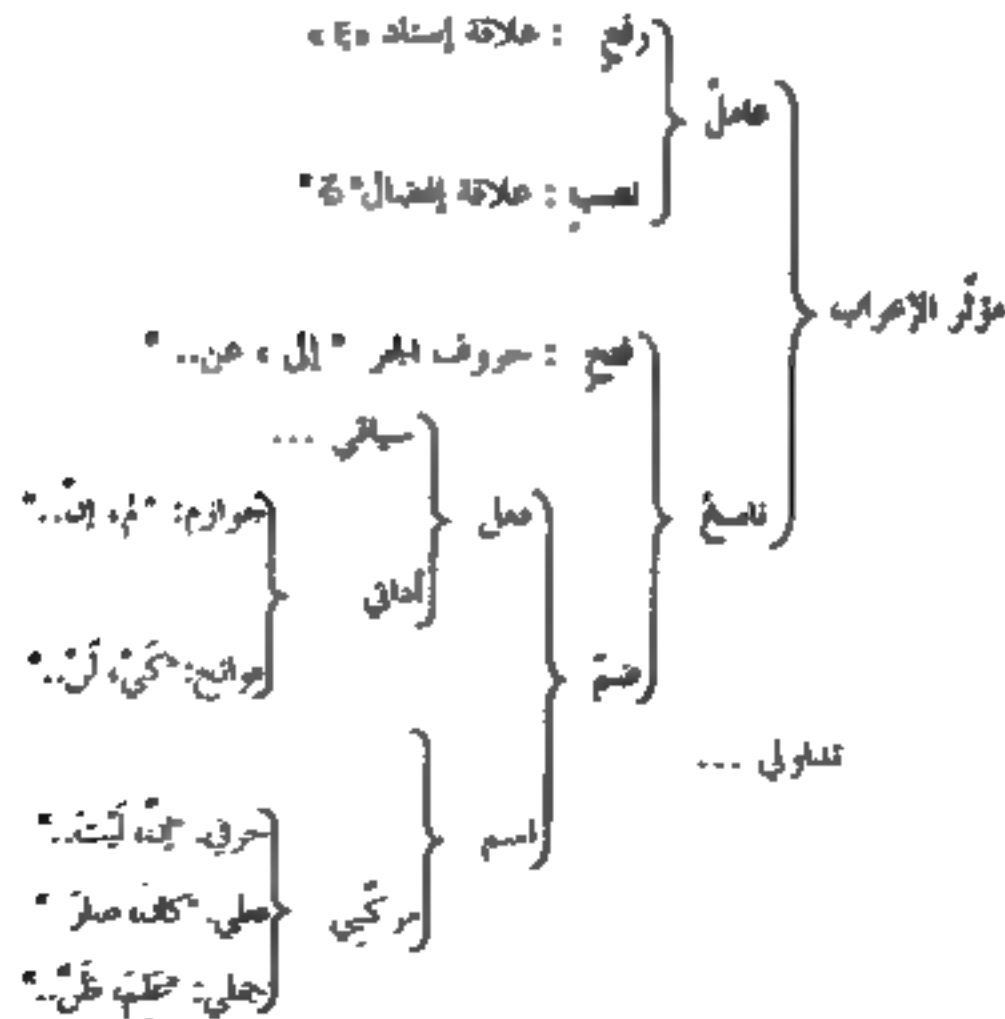
ولعله أضح قسم من عملية النسبية الذي يشمل حق الآن:
(1) التوسيط اللغوي الذي يعمل في نحو اللغات التوليفية العلامة الإعرابية، وفي نحو اللغات الشجرية للمواقع الرتيبة. وإذا تعددت

(48) قد يقرن حرف الجر باسم معمول بعلاقة الإسناد، فيحوّل صته إلى كسرة، كما في مثل الآية 6 (... وكفى بالله خفيًا) من سورة النساء وغيرها الكثير. وعندئذ يتحرّد من وظيفته التركيبية الأساسية التي من أجلها وجدت، وهي إضافة الفعل في التوبة إلى الاسم في الفضلة. وبمقتضى لوطيته يكون في ذلك الموضع رتبا.

العلامة، من صم، وفتح، وكسر، وحزم، فلتعتمد الشروط التي تنضاف إلى الوسيط العامل.

(2) العلاقة التركيبية، وهي نوعان: أ) علاقة الإسناد التي تُركب المكوّنين اللفظيين، والشيخة في نطابهما، والعامل فيهما لحالة الرفع التركيبية. ب) علاقة الإفعال التي تُركب فصلة الجملة إلى بولاق، وتشخص في استواء المطابقة بين طرفيها، وتعمل حالة النصب في الفصلات مهما تعددت واختلفت وظائفها النحوية، كما وضحاها في دراسة البنية الوظيفية للجملة. ويمكن أن نجعل عوامل الإعراب ونواسخ علاماته تحت مصطلح مؤثر الإعراب المنشعب على النحو التالي:

(45)



خلاصة

كما يعلم معظم اللسانيين أن الوصف البنيوي للعبارة اللغوية لا يستقيم بدون تفسير علمي، إذ استقرّ حالياً أنه من الضروري أن تُجمع النظرية اللسانية بين الكفائتين الوصفية والتفسيرية. وما سرّ ذلك من العوامل العلاقية والنواسخ المعجمية والسياقية داخل في الكفاية التفسيرية لما يظهر في التركيب من الخصائص البنيوية. وللإمعان في التليغ الموضح للعاملية باعتبارها جهازاً مفسراً للوصف المقدم للعبارة اللغوية لا بأس من اقتضاب القول المبين محدداً للعلاقة بين الوصف البنيوي والتفسير العاملية، وأن يكون ذلك بمودج النحو التوليحي المقترح، في إطار نظرية اللسانيات النسيجية، للنمط التوليحي من اللغات البشرية. وأن يكون حرصاً على النحو التالي:

- علامات الإعراب، كالحركات المتعاقبة في العربية على روي القوايل المتراكبة في الجملة أو المقترنة عليه، عاملها في اللغات التوليحية وسيط العلامة المحمولة. ونقيضه؛ وسيط المرتبة المحفوظة الذي تأخذ به اللغات الشجرية، يكون عاملاً في القوايل المتراكبة رتباً عمدة. وتكون المرتبة في نحو اللغات الشجرية بمثابة حركة الإعراب أو علامته في نحو اللغات التوليحية.
- الرفع حالة تركيبية، وهي مرادة لمعنى التواتية في مقابل معنى الرتبوية. عاملها علاقة الإسناد «ع»، وعلامتها الضمة أو ما يربوب عندها، وقابل الرفع والضمة كل مركب عوض أحد المتساويين (م.م) في بنية المكونية للجملة؛ (± صد (م ع م) (± + هـ).
- النصب حالة تركيبية معناها الرتبوية، عاملها علاقة الانفصال «ع»، وعلامتها الفتحة، وقابلها كل مركب عوض عنصر الفصلة (هـ) في نفس البنية؛ (± صد (م ع م) (± ± هـ).

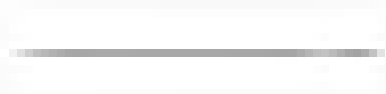
ليس في العربية ولا في غيرها من اللغات أكثر من هاتين الحالتين
للتركيبين. واللغات الخيرة في انتقاء وسيلة الإعراب عن تيسر
الحالتين.

كل ما يُعَوَّضُ عنصر الصدر (صد) في البنية للكوية (± صد (م ع م)
± فض) فهو إما رافض لا نعتره حالة تركيبة ولا يستلم
علامة إعرابية، وإما قابل يستلم بالوراثة علامة من قابل في نواة
الجملة أو فضلتها يسهما تناسباً ما.

- النسخ هو إزالة علامة الإعراب عن حالتين الرفع أو النصب
التركيبيتين بحلب النسخ لعلامة أخرى تُعَوَّضُ العلامة السابقة.

- النسخ إما معجمي وإما سياقي، وهذا الأخير يختص بنسخ الصمة
علامة الإعراب عن حالة الرفع في الفعل المضارع خاصة. أما
المعجمي فقسمان: أحدهما يختص بنسخ الفتحة علامة حالة
النصب، إذ يجلب الكسرة فيسح بها الفتحة دون المساس بحالة
النصب، وهو صبح حروف الجر. والآخر يختص بنسخ الضمة
علامة حالة الرفع، كعوارض المضارع وموائمه، وعواتج الاسم من
نواسخ حرفية أو فعلية أو جمالية. ولعواتج الاسم خاصة موقع
الصدر (صد) في البنية المكونية؛ (± صد (م ع م) ± نص).

وما أوردناه في هذه الخلاصة يُمثِّلُ الجزء الخاص من العملية
بنفس ما يجري في البنية الإعرابية للجملة، وبقي منها العوامل التي
تُعَمَّرُ ما يجري في البنية الوظيفية التي تلو البنية الإعرابية. وأخيراً عوامل
البنية المرفعية التي بها يكون تفسير رتب مكونات الجملة المحققة. وبذلك
نقسم عوامل النحو التوليقي إلى ثلاثة أقسام: عوامل إعرابية، وعوامل
وظيفية، وعوامل مرفعية. وقد تناولنا بالتفصيل المطلوب كل هذه
الأقسام الثلاثة في أعمالنا التي سبق أن نشرناها.



الفصل الرابع

المبادئ الاعتبارية للسانيات الكلية وهفواتها المنهجية

سبق أن فصلنا القول في مختلف الانتقادات التي وجهها إلى نظرية شومسكي لسانيون وعلميون وإحيائيون ورياضيون وغيرهم⁽¹⁾. ولن نعيد هنا أقوال هؤلاء في لسانيات شومسكي؛ لأنهم جميعاً يركزون في انتقاداتهم على جانب معين من جوانب المصور في النظرية، ولا يتناولونها في عمومها للخروج ببديل عنها كما فعلنا. وإنما مسوق نتائج تحليلاتهم التي أجروها على الأصول التي اختارها شومسكي لسانياته الكلية، وذلك لدحض دعائهم من أجل بناء لسانيات نسبية على أنقاضها.

1. نحو اللغات بين الاستقلال والتعلق

لعل الجميع يستحضر أن اشتقاق أصحاب الدلالة التوليدية كان من نتائج اعتبار «الأساس المصورى» للنحو التوليدي التحويلي. فلما اهتدى فيلمور من خلال دراسته اللسانية لجمل شائعة إلى أن «العلاقات التركيبية» في نحو شومسكي غير كافية لتحديد «الأدوار الدلالية» اقترح لحل هذا المشكل «علاقات دلالية» كبديل للعلاقات التركيبية. لكن هذا المقترح لم يؤد إلى تغير في البناء اللطفي لنظرية شومسكي؛ إذا واصل هذا الأخير يدافع عن صورة النحو واستقلال التركيب عن الدلالة⁽²⁾، ولا إلى إقامة نظرية أخرى بديل عن الأولى.

(1) انظر الأورافى، الوسائط اللغوية 1 - أقول لسانيات الكلية.

(2) انظر أسلوب شومسكي في دفاعه عن نظريته في مبحث «آلية العسبة والبسة

السطحية والتأويل الدلالي» من كتابه «قصايا الدلالة» (Chomsky (1972).

Questions de Sémantique, Seuil, Paris, 1975. وكذلك مقال «مدخل

إلى النظرية المعيار المرسمة»، ص 19-39 ضمن كتاب «النظرية التوليدية

ولا بأس من التمسك للفرق الجوهرى بين الصياغة الصورية للفواعد النحوية وبين صورية النحو. فمما لا يخفى أن لا شيء يجمع من توظيف لغة الرياضيات الصورية لوصف قاعدة نحوية، ولنا في اللسانيات الرياضية⁽³⁾ والدلالة المنطقية شواهد واضحة في هذا المجال. ومع ذلك لا يُعتد النحو لا بالاستقلال ولا بالاعتماد، وإنما يأخذ أحد الوصفين بتعليق أحد الإمكانين؛ إما تقييد القاعدة النحوية للوصورة وصفاً صورياً بشروط ذات طبيعة دلالية⁽⁴⁾ أو تدلوية⁽⁵⁾ أو وضعية⁽⁶⁾، وفي هذه الحالة يكون النحو مستقلاً عما تقيد به وليس مستقلاً، وعلى هذا الأساس تقوم اللسانيات النحوية. وبما إطلاق القاعدة وتحليلها من كل القواعد الثلاثة السابقة، وعدل ذلك يكون النحو صورياً ومستقلاً كما هو في اللسانيات الكلية. وإذا أحلنا البرهنة النظرية على مبدأ تعلق النحو فإن إثباته مراسياً لا يوضع مشكلاً. ففي مستوى الفصحى الصوتي يتعدى على اللغات البشرية

الموسعة» المنشور بتسليم ميتسو روما تحت عنوان *Langue Théorie générative étendue*, Hermann, Paris, 1977. انظر النقاش الذي جرى بين شومسكي ومونتان في بحث «حول مطلق التفسيرات العلمية» *sur la logique de l'explication inductives* ضمن نظريات اللغة ونظريات الاكتساب Massimo Piattelli-Palmarini, *Théories du langage théories de l'apprentissage*, Seuil, Paris, 1979.

(3) للوقوف على المفهوم من الصياغة الرياضية للأوصاف اللسانية راجع الكتابين التاليين:

A. V. Gladkij et L. A. Mel'cuk, *Éléments de linguistique mathématique*.

A. V. Gladkij, *Leçons de linguistique mathématique*.

(4) المفهوم من الدلالة انظره في الفصل الرابع من كتاب الأورامبي، الوسائط العربية.

(5) يصدق القول هنا على ما يقوم بين المتخاطبين من علاقات كلية تشمل خصائص بيوية، انظر ص 497 وما بعدها من كتاب الوسائط.

(6) الوصفي يؤول الوسيط العربي ومقابلته بوصفها عاملين لخصائص بيوية متشابهة في تعلقين آخرين متعلقين.

جميعها المعصّل بين النطاق والاشغال⁽⁷⁾ بدون ربطهما بالدلالة، ولا أحد يستطيع أن يثبت خلاف ذلك.

وفي مستوى للكون الاشتقاقي من الفص التحويلي ثبت بأدلة حاسمة أن قواعد الاشتقاق الدلالية متحكّمة في قواعد التصريف الصورية⁽⁸⁾، ولا يتمكّن أبداً. فمثل الجملة (الرجل مهلوك) * تعتبر من جهتي التصريف والتركيب سليمة، لكنها من جهة الاشتقاق لاحقة، لأنها عرقت قاعدة دلالية تجمع اشتقاق صفة المفعول من الفعل القاصر. وفي مستوى الفص التركيبي تبين أن الوظائف النحوية تتحدّد كلياً بواسطة العلاقات الدلالية مطلقاً؛ كالسببية والعلة والسببية التي تعمل بهذا التولي وظائف الفاعل والمفعول والفاعل به النحوية. أما باقي الوظائف؛ كالحالية والفائية والمالية والتوقيت والتمكين والتهيء والتبيين والتكيسف فإن تحديدتها يكون بعلاقة اللزوم الدلالية المثبتة بالخصائص اللغوية للمدخل المحمي القابل لوظيفة نحوية من هذا الصنف.

وبينا أيضاً أن ما يعرف في النحوي التوليدي والوظيفي بالأدوار الدلالية له ارتباط مباشر بالدلالة المعجمية للأفعال أو المفعولات عموماً، إذ يستعر الدور الدلالي تبعاً لتمرر دلالة الفعل. لتوضيح ذلك بالمثال نجد (أعطى) يستوجب بدلالته المعجمية إسناد دور «المستفيد» إلى المنسوب

(7) يستعمل التعليلة بمعنى phonème وهي التصويغات المتغيرة جرمياً والعلاقة دلالية، والبدل بمعنى variante أي المتغيرة جرمياً غير العلاقة دلالية.

(8) الجمل (سقط الثدي)، و(هلك الناس)، و(مر من الولد) سليمة تركيباً لتتحقق علاقة الإسناد العاملة لحالة الرفع في اللسانين، وصرفياً لأن ماضي الفعل الثلاثي السليم يُبنى لعير الفاعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره، لكنها لاحقة اشتقاقياً لخرق قاعدة دلالية تقول: لا يُشتق من الفعل القاصر فعل ماضي لعير الفاعل. وللمزيد من التوضيح راجع لخرق الموضوعي في الأورامي، الوسائط اللغوية، ص 627.

الأول في الجملة (3. أ). يسما (منع)، تقيض (أعطى) يقضي بإسناد دور «للمستلب» إلى نفس المنصوب كما في الجملة (3. ب).

(3) أ أعطى بمنطقه القلوب عقولاً.

ب منع الأشعة أنفسهم عمراً.

ونبين أيضاً استحالة تفسير اتصال الإعراب في بنية الاستثناء (4. أ)، وانقطاعه في مثل (4. ب) دون ربطهما بعلاقة التداول القائمة بين المتحاطبين.

(4) أ لم يحم أهل الحي فتياه إلا ابن حرة.

ب لم يحم أهل الحي فتياه إلا ابن حرة.

إن محط اهتمام المتحاطبين في تركيب الاستثناء المشعول المعنى كما في (4) لا يحلو إما أن يكون المستثنى بعد «إلا»، وحينئذ يتعين الاتصال فيكون للمستثنى (ابن حرة) إعراب المستثنى منه (فتياه) إما كلاهما مرفوع. وإما أن يكون محط اهتمامهما المستثنى منه قبل «إلا»، وإذئذ يلزم الانقطاع؛ فيكون للمستثنى (ابن حرة) بعد إلا إعراب معارٍ لإعراب المستثنى منه (فتياه) قبلها. ولا شيء يمكن أن تفسر به خاصية الاتصال والانقطاع في الاستثناء وفي غيره من التراكيب الخاصة لمبدأ استناد الإعراب سوى الدلالة أو التداول. ومثل هذه الظواهر الجبرية؛ ومنها الكثير، تتصافر جميعها للكشف عن أن الخصائص البنيوية للمعارة اللغوية متعلقة بالأصول الدلالية والأصول التداولية والأصول الوصفية للوسائط اللغوية؛ إذ تدور مع الثلاثة وجوفاً وعدماً.

2. دماغ الإنسان ولقته أيهما موضوع للساكنات

ومن الإحيائيين من ركّز على هدف اللسانيات الكلية في الكشف عن قصور هذه النظرية. خاصة وأن شومسكي حاول إقناع الإحيائيين

بأن نظريته اللسانية تندرج في العلوم الطبيعية، وأن هدفها هو الكشف عن التركيب البيوي للجهاز العصبي للمُعرِّ للدماغ البشري. فمادام هذا الجهاز ينقلت للملاحظة بجميع أشكالها، وبما أن اللغة مرآة تعكس بيئتها التركيب البيوي للعقل، صار بإمكان النظرية اللسانية في اعتقاد شومسكي أن تدرس البيئة العصبية للملكة العوية كما يُدرس القلب أو الكبد أو أي عضو آخر. بل يمكن حالياً العادُ إلى العقل البشري بواسطة نموذج الموي، وهو ما فشل علم الأعصاب الدماغية في الكشف عنه حتى الآن.

هذا التوجه المميز للسانيات شومسكي الكلية جرى عليه انتقادات العلماء من حقول معرفة مختلفة. بعض الإحيائيين⁽⁹⁾ رأوا في كلام شومسكي عن الدماغ أصواتاً لا طائل تحتها؛ لأن اللساني ونحوه غير المتخصص في دراسة الخلايا العصبية قد لا يجد حرجاً في استثمار لغة البيولوجيين، واستعمال اصطلاحاتهم للتعبير عما هو لساني، فيسهل عليه أن يقول إن اللغة البشرية محددة وراثياً، وأن المحيط لا يؤثر في تعقيد بنية الدماغ أكثر مما يؤثر في باقي الأعضاء. إن تشبيه الدماغ بالكبد قد ينفذ جمهور اللسانيين لكسبه خادع بالسبب إلى البيولوجيين والفسانيين المتخصصين في علم النفس المعرفي.

إن دراسة اللغة من أجل معرفة كامنة في موضوعات غير لغوية لم يسلم من انتقادات قوية من لدن العلّوميين؛ فقد بين كارل بوبر، في مقدمة الطبعة الإنجليزية لكتابه منطق المعرفة العلمية، فشل «فلسفة اللغة العادية» التي قامت على تحليل المعرفة من خلال تحليل اللغة

(9) انظر جان بيير شامبو، «حمية وراثية وعطية لشبكة النورونات»، ضمن نظريات اللغة ونظريات الاكساب Jean-Pierre Changeux, Déterminisme génétique et épigénétique des réseaux de neurones, in Théories du langage théories de l'apprentissage, pp 276-289.

العادية⁽¹⁰⁾. وكذلك كان موقفه من للناطقه الذين كانوا يصنعون
غادج لغوية لاقتصاص «معرفة علمية» بموضوعات ولقمة خارج اللغة
وعلى حد إلى «أن العلماء لا يمكنهم استعمال أنساق لسانية؛ لأهم
مضطرون باستمرار وفي كل خطوة جديدة إلى تعبير في محتويات
لغتهم الواصفة»⁽¹¹⁾.

ومن المؤكد حالياً أن شومسكي بأتباعه الدراسة اللغوية وسيلة
لمعرفة التركيب البيوي للدماغ البشري يكون قد رجع باللسانيات
العربية إلى سابق عهدها قبل سوسور، حين كان البحث في اللغة وسيلة
لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية ودينية، أو لاقتصاص معرفة تخص بية
العالم الخارجي أو الذهنية القومية لأحاسيس بشرية. ومن المعلوم أن
سوسور مؤسس البيوية اللسانية حدد في البحث اللغوي حين ميز بدقة
بين مادة اللسانيات وموضوعها. فاللغة، باعتبارها نسقاً من القواعد
ينفذ للملاحظة، تمثل موضوع اللسانيات، أما مجموع الوقائع اللغوية
التي تشخص النسق وتشكل مظاهرها وتجلياتها الخاضعة للملاحظة فهي
مادة اللسانيات، ويُفترض أن ينتهي التحليل البيوي لمادة اللسانيات إلى
الكشف عن موضوعها⁽¹²⁾. وهذا التوجه تأسس نظرية اللسانيات
النسبية، لأنه ليس للساني أن يطلب من تحليله للظواهر الملحوظة من

(10) من الفلاسفة الذين تناولوا اللغة بالتحليل من أجل دراسة ظواهر لغوية
مذكر أوستين وسورل في كتابهما J. L. Austin (1962), *Quand dire, c'est*
faire, Seuil Paris 1970.

J. R. Searle (1969), *Les actes de langage, Essai de philosophie du*
langage, Hermann, Paris 1972.

(11) كارل بوبر، منطق للمعرفة العلمية، ص 128 Karl R. Popper, *la logique*
de la scientifique.

(12) للمزيد من التفصيل انظر محمد الأوراني، الوسائط اللغوية 1 أصول
اللسانيات الكلية، ص 50 و 89.

اللغة شيئاً آخر غير نسقها الكامل في معطياتها. وكل من صبح غودجا لسانياً لمعالجة لغة، وهو يتطلع إلى معرفة موضوعات تُكوّن حقلاً معرفياً معياراً لموضوع اللسانيات، فإن مقدمات تفكيره لا يمكن أن تكون لسانية، ولا نتائج بحثه مسمية إلى حقل اللسانيات؛ وهو حال نموذج ظهور التوليدي التحويلي.

وبن القارئ لأعمال شومسكي ليحرصه في كل حين اهتمامه المتزايد بإدراج الدراسات اللغوية في العلوم الطبيعية. فهو لا يتردد في أن يُصرّح ويعيد مثل قوله: «دراسة اللغة جزء من مشروع عام وهو الوصف للعقل لبيئة الدماغ»⁽¹³⁾، وغير بعيد في نفس العمل يضيف: «عند الحديث عن «أنحاء ممكنة» نتم طبعاً بإمكانات بيولوجية لا منطقية». وفي كتاب سابق⁽¹⁴⁾ ردد شومسكي نفس الطموح بالفاظ أخرى إذ قال: «النظرية اللسانية، أي نظرية النحو الكلي كما مهدنا لها قبل قليل، هي عاصبة طَبْعِيَّةٌ للذهن البشري. مهدناً يجب أن نكون قادرين على صياغتها بمصطلحات بيولوجية»⁽¹⁵⁾. ويضيف قائلاً في تحدده هدف لسانياته «يكمن المشكل في كيف يمكن تصوّر بنات مميزة لنوع الإنسان؛ نصطّر إلى جعلها في جسم الكبار، وسندها بكمية غير مباشرة إلى الوليد ونحن ندرُس ما يفعل وكيف يتصرف. يجب في تقديرنا أن نكون قادرين على إيجاد جواب لهذه المسألة عن طريق

(13) شومسكي، «دراسات حول الصورة والمعنى»، Chomsky (1977), *Essais sur la forme et le sens*, Seuil.

(14) شومسكي، «تأملات في اللغة»، ص 46. Chomsky (1975), *réflexions sur le langage*, Maspéro, Paris 1977.

(15) وفي ص 170 من كتابه للدكتور «تأملات في اللغة»، يبيّن الخاصية الطبيعية المميزة للذهن البشري فيقول: «الإنسان مزوّدون بسق طَبْعِيّ *innate system* لتنظيم العقلي أسميه الطور الأولي للفكر».

فحص حالات خاصة واختبار كل التفسيرات المحتملة، وذلك بعس
 المنهجية للتبعية في دراسة بنية الكبد أو القلب أو الميكاتيرم للعقد للعشرة
 البصرية»⁽¹⁶⁾. وفي مواضع من أعماله الأخرى نراه من جديد يُدرج
 نظريته اللسانية في علم النفس المعرفي⁽¹⁷⁾، بل لا يتصور في اعتقاده
 «المسند عن علاقة بين اللسانيات وعلم النفس، لأن اللسانيات جزء
 من علم النفس، ولا يمكن أن أنصورها بخلاف ذلك»⁽¹⁸⁾. بل
 اللسانيات علمٌ مستقل بموضوعه تمام الاستقلال عن موضوعات سائر
 العلوم الجزئية الأخرى.

وإذا عرّسْنا لشومسكي أن يتوسّل بالدراسة اللغوية إلى معرفة
 التركيب البيوي للعقل البشري فلا يعني ذلك أن اللسانيات جزء من
 علم النفس المعرفي، لأنه ليس لأحد مهما نبغ واتسعت ملاحظته العلمية
 أن يقرر إخراج اللسانيات من العلوم الإنسانية من أجل دمجها في علم
 طبيعي.

3. اللسانيات بين فرضية طبيعية وأخرى كسبية

لم تكن فرضية العمل التي اختارها شومسكي أساساً لنظريته
 اللسانية لتسلم من انتقادات وجهية، تنصبّ عليها وعلى ما يلزم

(16) انظر تعقيب شومسكي من 105 من كتاب نظريات اللغة ونظريات
 الاكتساب.

(17) يتخذ علم النفس المعرفي Psychologie cognitive من الدماغ البشري موضوعاً
 ومن الكشف عن طبيعة بنية الأصلية هدفاً ويضم هذا الفرع المعرفي عتسعة
 وإحباتهم وغيرهم كشومسكي الذي يتوسّل باللغة إلى نفس الهدف. انظر
 الفصل السابع «البيولوجيا اللسانية» في من 305 من كتاب شومسكي اللغة
 والفكر الطبعة للزينة بابو باريس 2009.

(18) شومسكي، حوارات، من 63. Chomsky, Dialogues avec Mitaou Ronat,
 Flammarion, Paris, 1977.

عنها بالضرورة المطلقة. ومعلوم أن شومسكي واحد من الطَّبعيين الذين اختاروا الانطلاق في تفكيرهم من فرضية طَّبعية معادها أن الدهن البشري تُسحق في خلاياه علوم أولية غريبة، بواسطتها تنتظم معطيات الواقع وتُووَل التحرية ويتأتى الاكتساب. وذاك المحزون من العلوم المطبوعة حلقه في الخلايا العقلية يخضع لقانون الوراثة، إذ ينتقل من دماغ السلف إلى الخلف بمورثات عضوية، وهي مجموع العوامل الوراثية التي تُثبت نوعاً ما على خليفة قد تعُت في الحجة⁽¹⁹⁾. أما عن أصل هذه العلوم العربية فيعود تبعاً لنظرية أصل الأنواع الداروينية إلى البكتيريا، ومنها انتقلت، عملاً بمبدأ التطور، إلى الدهن البشري في أرقى صيحه الحالية. ومعلوم أن فرضية العمل الطبيعية تتشكّل في نظرية اللسانيات الكلية من ثنائية القدرة والإيجاز التالية:

فالقدرة تصدق على خصائص الطور الأول الذي يمثّل في تصوّر شومسكي وغيره من الطبيعيين المحبة المشتركة بين جميع الأطفال ساعة الولادة، ويُسمّى القدرة في هذا الطور «ملكة لغوية». أما الإنجاز اللغوي فيشول خصائص الطور النهائي حيث استقرّ نمو القدرة اللغوية واكتمل نضجها⁽²⁰⁾.

يؤمّن شومسكي نظريته للحو الكلي على هذه الثنائية ليستقيم له إمكان الانطلاق من دراسة خصائص الطور النهائي كما هو محقق في إحدى اللغات كالأبجليزية مثلاً فالتوصل إلى معرفة خصائص الطور

(19) المقابل العربي للفظ الأجنبي *génotype* معناه في علم الوراثة. وللمرء من التوضيح راجع ص 342 من كتاب P P Massimo (1979), *théories du langage théories de l'apprentissage*.

(20) ص 14 من Chomsky (1995), *The minimalist program*, Massachusetts institute of technology.

الأول؛ أي الفهية المشتركة أو للعارف التي تنطبع في ذهن كل حين خلال نموه وهو في بطن أمه.

ومس أهم الانتقادات للوجهة إلى الفرصية الطبيعية المتألفة من الثنائية للوصوفة نذكر علم جنواها، وذلك لمبررين في غاية الأهمية؛ أولهما لكون الحدود الفاصلة بين الطورتين الأولى والنهائي غير واضحة، ولأن التمييز بين للعارف الطبيعي والعارف الكسبية متعذر⁽²¹⁾. وثانيهما مكمل للسابق وينحصر في استحالة الارتداد من الطور النهائي حيث اكتملت القدرة اللغوية إلى الطور الأول أي «الملكة اللغوية». وبتعبير آخر من المحتمل أن يتوصل من الصياغة الصورية للتحريكات المطردة في الإنجاز اللغوي إلى استنباط القدرة اللغوية وهي في طورها النهائي، لكنه لا يمكن الوصول عن طريق الارتداد إلى استنباط الملكة اللغوية انطلاقاً من تلك القدرة⁽²²⁾.

نعتبر التمييز داخل القدرة اللغوية بين للعارف الطبيعي والعارف الكسبية انعكس بشكل واضح على طريقة الاستدلال التي انتهجها شومسكي لإثبات طبيعته للعارف المسوجة خلفه في محلبا ذهن البشري. وليس من المبالغة القول إن شومسكي قد فقد كل وسائل الاستدلال لإثبات طبيعته للعارف اللسانية، ولجأ إلى الخطابة لإقناع الأرباع بأن ما يستنبطه من دراسته للغة الإنجليزية يجب غلله معارف لسانية مطبوعة في ذهن كل واحد؛ وهي أيضاً مبادئ النحو الكلي.

وفي مجال العلوم لا يكفي التصريح بالأخبار مجردة من أدلة صديها، فلا أحد من اللسانيين الإثبات تكفيه تصريحات شومسكي

(21) انظر ياجسي، ملاحظات تمهيدية، ص 95-100 ضمن نظريات اللغة ونظريات الاكتساب.

(22) للمزيد من الإيضاح راجع الأوراعي، الوسائط اللغوية، ص 62.

غلب كل مبدأ استخلصه من الإنجليزية أن معرفة هذا المبدأ النحوي أو
ذاك طبعي²³ قد حصلت للمتكلم بدون تدريب أو تجربة. ولا بأس من
إعادة التذكير هنا ببعض مبادئ النحو الكلي بهدف الوقوف مجتهداً على
مهنية شومسكي في استخلاصها، وعلى طريقته في وضعها بكونها
طبيعية و كلية وصورية ومستقلة، ونحو هذا من التعليم المتحاسة التي
فتمت عليها نظرية النحو التوليدي التحليلي.

أن يعتبر شومسكي «قيد المركبات الاسمية المعقدة» من النحو
الكسي يحتاج إلى إثبات، أما قوله: «يصعب أن يكون كل متكلم قد
تلقى تدريباً مناسباً أو يحصع لتعربة ملائمة»⁽²³⁾ فمجرد من أي دليل
على ضرورة إسهاد هذا القيد إلى ما يسميه صاحب اللسانيات الكلية
«باللغة اللغوية». حقاً يتمتع التصرف بالحدف أو التحريك الداخلي
أو الفارسي في جملة الصلة، وفي سواها من المركبات المرتبطة كالتوابع
الخمسة مع متبوعاتها والمتصافين ونحو ذلك، لكنه لا سبيل إلى إثبات
أن ما سُمي بقيد المركبات الاسمية المعقدة بـ«طبيعي» ووراثي. بل تدلُّ
التعربة، بشهادة معطيات اللغات البشرية، على أن المركب النحوي ليس
واحداً في جميع اللغات، إذ يتقدم للموت على النعت في بعض اللغات
كالعربية ويتأخر في البعض الآخر، وكذلك حال المتصافين.

ولو كانت مثل هذه المركبات المرتبطة من مبادئ النحو الطبيعية الكلية
لوجب أن يكون لكل مركب عند الآخر رتبة قارة في جميع اللغات. لأن ما
هو طبعى لا يتغير ولا يختلف بين اللغات البشرية، كما هو الحال في اللغات

(23) نسباً لروس (1967) يتمتع بموجب القيد المذكور بإخراج كلمة من جملة
داجمة في مركب اسمي، وقبلها ذكر حاة العربية هذا القيد حين منصرف
التصرف في جملة الصلة بالحدف أو النقل داخل الجملة أو خارجها،
وكذلك الأمر في كثير من المركبات المترابطة. انظر الأورواغي، الوسائط
اللغوية، ص 180.

الحياة الطبيعية حقاً. وما اختلف دالّ قطعاً على خاصية الوضع، واختار احتمال دون الباقي يسري قيد للركب المقعد داخل الاحتمال المختار. وبه لا يجوز أن يتقدم النعت على للمعوت في العربية، ولا للمعوت على النعت في الإنجليزية. ومن الأدلة القوية على الضعف الواضح في منهجية شومسكي الاستدلالية على طبيعة المبادئ السحوية وكليتها نذكر:

لولا الأسلوب الإخباري المجرد من أي دليل مطلق، إذ نجده عقب كل مبدأ نحوي حسب طبيعته وكلها يقول ويُعيد: يصعب من تحديد قبول كون "شرط السوج المعين"⁽²⁴⁾ نتيجة لتجربة أو تدريب مناسب، وفي موضع آخر يُضيف يُحتمل أن يقضي شخصاً حلّ عمره من غير أن تعرضه معطيات واردة بله التدريب... يبدو إذن من العبث الدفاع عن كون التجربة توفر الأساس لهذه الأحكام. وحيث يتحدث في كتابه عن "قاعدة التعلق البيوي"⁽²⁵⁾ عقب بما يعيد قوله: «يستعمل الطفل قاعدة متعلقة بالبنية ولا يحظى كأن يستعمل قاعدة مستقلة عنها. ومن العبث أن يُعزى ذلك إلى نشئته على استعمال تلك وإعمال هذه... إذ يُحتمل أن يقضي المرء حلّ عمره دون أن تعرضه وقائع حاسمة». ولا أحد يستطيع بشيء من الجديدة أن يُلجج مثل هذه التصرّجات العارية من الدليل في الخطاب العلمي الرصين.

ثانياً منهجية البحث غير المؤسسة منطقياً؛ يمكن أن نلمس ذلك من خلال طريفته في الاهتمام إلى المبادئ السحوية التي يصممها بكونها

(24) شرط السوج المعين المقابل العربي لمصطلح شومسكي condition du sujet
spécifié. انظر كتابه دراسات في الصورة والمعنى Chomsky (1977), Essais
sur la forme et le sens.

(25) قاعدة التعلق البيوي مقابل عربي لمصطلح شومسكي
Règle dépendante de la structure. انظر مثلاً الفصل الأول من كتابه تأملات
في اللغة Chomsky réflexions sur le langage (1975).

طَبْعِيَّةٌ كَثِيَّةٌ. ومنها «شَرَطُ السَّوَجِ لِلْعَيْنِ»، و«يَرْمِزُ السَّوَجُ الشَّاعِرَ»⁽²⁶⁾، و«قَاعِدَةُ حَرَكِ الْأَلِفِ»، و«الرَّتْبَةُ الْأَصْلِيَّةُ»، و«أَحَادِيثُ الْوُضُفَةِ» وهلم جرا. 1. ويكفينا أن نتناول نموذجاً مما سردنا للوقوف على الخلل الواضح في منهجية تفكير شومسكي. ولنركز هنا على ما سماه "شَرَطُ السَّوَجِ لِلْعَيْنِ" الذي عرفه، كما سبق أن ذكر في أكثر من موضع بقوله ما يعيد معناه في العبارة التالية:

(5) يمتنع ربط المركب من الموجود داخل المركب ج بغيره الواقع خارج ج إذا كان ج يحتوي على سَوَجٍ معاكس للمركب ص.
استخلص الشرط الموصوف بالعبارة (5) من استعمالات المركب «each other» في اللغة الإنجليزية خاصة⁽²⁷⁾، كما نشهد العبارة (01) في الطرة (27) أدناه. وقد اعتمد شومسكي هذا الشرط طَبْعِيًّا لانتماؤه إلى الملكية اللغوية أي الهبة المشتركة التي تشكّل الإرث البيولوجي، وصورياً لاستقلاله عن الدلالة وعن أيّ نسقٍ معرفيٍّ غير التركيب، وكتلياً لكونه يُقَيَّدُ أنحاء جميع اللغات.

أما مصدر الخلل في منهجية تفكير شومسكي فأتت من العرضية الطبيعية التي أسس عليها نظريته اللسانية، إذ ألزمت هذه العرضية أن يطرح في نفس العضو الذهني لكل إنسان نفس المبدأ النحوي الذي يكتشفه وهو يدرس اللغة الإنجليزية دراسة معمقة. حَقًّا أن التقيّد

(26) مقابل عربي لمصطلح شومسكي le paramètre du sujet nul نظره في بحث في ص 425 من كتابه Chomsky (1981), Théorie du gouvernement et du liage.

(27) من الأمثلة المستشهد بها على استعمال المركب المذكور أعلاه سوق العبارة (01) التالية:

(01). They promised to their wives to visit each other.

وللمزيد من الإيضاح انظر للبحث المخصص لنظرية الربط في الأوراعي، الوسائط اللغوية، ص 722.

بمراضية العمل للتوسعة النظرية ضروري استجابةً لمبدأ الانسجام الداخلي للنظرية، لكنّ تعديّة ما في إحدى اللغات إلى جميعها ليعتبر من قبيل التعميمات النظرية غير المدعومة مراسياً. وليس من العلم في شيء الحكم على بعض اللغات بالشفوف إن توفّرت فيها وقائع مخالفة لتكهنات نظرية البحر الكلي. لم يكن شومسكي موقفاً في منهجية تفكيره حين عمل من ظاهرتين لعويتين في غاية الأهمية.

الأول كون "المركب البعضي" "each other" الذي استعمل منه شومسكي شرطاً للسجج للمعين غير مستعمل بنفس الخصائص التركيبية في جميع اللغات البشرية. بل يُستغنى عنه كلياً في اللغة العربية، وذلك لقيام البناء الصري في مقام البناء التركيبي للمركب البعضي في الإنجليزية، بلول صيغة العبارة (6) للمترة مرادفة للعبارة (01) في الطرة (27) أعلاه.

(6) هم وعدوا زوجانهم بالتراور.

فمعنى المشاركة للمهور من تأليف المصدر والمركب البعضي في اللغة الإنجليزية (to visit each other) ملول عليه بصيغة (التفاعل) الصرفية للمصدر. وعليه يمكن للعربية أن تستعني بالصرف عن استعمال المركب البعضي الذي تضطر إليه الإنجليزية اضطراراً ملول سفها من إمكان التعبير عن معنى المشاركة بالصرف.

الظاهرة الثانية تتعلّق في غنى نسق المطابقة في لغات كالعربية، وفصره في لغات أخرى كالإنجليزية. وتوفّر غنى نسق المطابقة للعربية وغيرها من اللغات استعمالاً عطياً للمركب البعضي، بحيث يكون للضمير للتصل بالمركب البعضي دوراً مركزياً في تعيين م يجب أن يربط المركب من في عبارة شومسكي (5) السابقة. كما يظهر بالمقارنة بين الجملتين (6) التاليتين.

(6) (أ) هم وعدوا زواجهم بزيارة بعضهم بعضاً.

(ب) هم وعدوا روحهم بزيارة بعضهم بعضاً.

يظهر بوضوح من العبارة (أ) أن (فاعل) المركب البعصي في الجملة الثانية (بعضهم بعضاً) يمتنع أن يرتبط بفاعل الجملة السابقة (هم وعدوا)، في حين يجب في العبارة (ب) أن يرتبط للمركب البعصي (بعضهم بعضاً) بفاعل الجملة السابقة (هم وعدوا).

وما أوردناه هنا كاف لبيان بأدلة مراسية حاسمة على أن اتحاد فرصة العمل الطبيعية مطلقاً مجرد منهجياً على استخدام مبدأ التعميم لستعدي ما في بعض اللغات إلى جميعها، ولا شيء، يؤسس لذلك سوى التشكي والاعتباطية، إذ ليس هناك ما يحمله بصفته لسانياً أو نفسانياً أو فيلسوفاً على أن يتصور عقل الإنسان علوماً نسقية أولية، توجد مرقوة في سبيح الخلايا الذهبية، وهي لا تتعلم ولا تُكتسب، وإنما تُورث بيولوجياً.

هذه العلوم الأولية التي تناولها قدماء المنكلمون تحت مصطلح العلم الضروري والملاسة باسم العقولات الأوائل⁽²⁸⁾ لا ضرورة مطلقة نحملها على طبعها في دماغ الإنسان مادام هناك إمكان آخر أي أن يقتصر عقله من العالم الخارج؛ وهو الاحتمال الذي يرجحه الكسبيون عموماً كابن سينا وغيره قديماً والجشثت حديثاً، كما يتضح من قول أحدهم: «إن حضور الشيء في الذهن حمل للمخ على تكوين حلقة من الألياف العصبية وقد تشكلت تبعاً للبيئة الدائية للشيء المدرك.

(28) يستعمل القاصي عبد الجبار العلم الضروري للدلالة على المعارف الأولية التي لا تكتسب بطريقة استدلاية، للتوسع في الموضوع انظر كتاب النقي في أبواب التوحيد والمعدل، ج 12 الخاص بالنظر والمعارف، وكما تناول ابن سينا إشكال أصل المعارف ومصدر العقولات بحسب بحث قوله: «العقولات إنما تحصل فيما من خارج لا من ذاتها»، كتاب التعليقات، ص 102.

وعليه يكون إيجاز الدماغ متمثلاً في إنشاء البنية الأصل لمصدر متكوّن من تجارب الدماغ مع الشيء خلال عدد من الإدراكات. فالألياف العصبية عموماً تكتسب عادات عند اتصالها بأشياء العالم»⁽²⁹⁾.

وإذا تعامل شومسكي عن هذا الاحتمال الكسبي مع ورود، وتمسك بمقابلته الاحتمال الطبيعي على ثبوته، فلكونه مضطراً إلى صمان التماسك المنطقي لنظريته وهي تُضفي «الكلسية» على المعرفة اللسانية التي يستخلصها من تحليله للغة الإنجليزية. فلا يبق لطبيعي حينئذ التشكيك في بقرينة المعرفة النسقية الناتجة عن انتهاء الخطوات التالية:

- افترض وجود معارف طّبعة مسبوقة خلفة في الحلابة العقلية لكل متكلم، بما يكون مهياً لاكتساب أية لغة.
- إذا ثبت خلال دراسة لغة ما أن وجدت بها خاصية بيوبة تعكس معلومة طّبعة، يلزم بالضرورة أن توجد تلك الخاصية في كل اللغات.
- تلّكم النتائج المصوغة في مبادئ نظرية وقواعد نحوية تُختبر مراسياً بأن تبحث الحاة المطّبقون في لعاقم الخاصة عن ظواهر موافقة لمبادئ النحو الكلي وقواعده.

(29) راجع: Robert Marry, Sémiotique de L. Obsolescence des formes, in Design-Recherche n° 6 (1994), Université Technologique de Compiègne, pp. 31-45.

وفي موضع آخر من نفس البحث يضيف مارري: «يسمح نموذجنا بتصوير فرد اجتماعي يمكن من فهم الطابع الكلي لبيئات الجواهر. ويكفي لهذه الغاية أن تأخذ بعين الاعتبار مجموع البيئات الجوهرية المتصلة بنفس الشيء في العالم الخارجي والتي كونها في ذهنه كل واحد من أفراد المجتمع. وهكذا فإن الصورة التي تُسلها إلى الشيء كل واحد من أفراد المجتمع تكون ثابتة في إدراك كل واحد لفظك الشيء. وبذلك تُمثل تلك الصورة إحالة مشتركة وتصوراً كلياً وتكون مجموع هذه الإحالات مع علاقتها العالم المبي، أو العالم الجمعي الذي يعكّر داخله كل أفراد المجتمع، فيقود ويوجه لعملهم التي يوقعونها فيه».

وفي المقابل يكون أخذ اللسانيات النسيية بالاحتمال الكمبي
مُلزماً لهذه النظرية على:

- افتراض أن علايا الدماغ البشري مهياةً نيولوجياً لأن نسيي يمثل ما
يحل فيها من العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي، فتحصل لها
القدرة على الاستنباط واكتساب العلوم.

- اعتبار اللغات البشرية ملكات صناعية كسبية؛ متفومةً الذات من
أربعة مبادئ: 1) أصول دلالية، و2) أصول تدلولية، وكلاهما
كلي. و3) أصول وضعية بالاختيار لإحدى الشبكتين المتقابلتين من
الوسائط اللغوية. والوضعي بالاختيار لا يكون كلياً البته، واختيار
أحد المتقابلين على جهة الثالث المرفوع لا يكون خاصاً أبداً. و4)
أصول صورية للصياغة الصوتية تكون محكومةً بمبدأ ما يخف على
الناطقين، ولا تنشر مبادئ الخفة وحب أن تكون هذه الأصول
خاصة، ولعدم خضوعها للثالث المرفوع امتنع أن تكون مغطية
وبالأحرى كلية.

- إذا ثبت خلال دراسة لغة ما أن وجدت ما خاصةً بيوية احتمال
أن تكون كلية؛ أي تستغرق جميع اللغات إذ تمكس بكيفية مباشرة
إذا كانت أصلاً دلالياً أو تدلولية. أو أن تكون مغطية؛ أي تعم
قريباً من اللغات، وهي التي اختارت لأحد مصومها نفس
الوسيط، أو أن تكون خاصة؛ تنفرد بها إحدى اللغات دون
سواها، لأنها تعكس أصلاً ما يخف على الناطقين بتلك اللغة.

اتضح أن شومسكي قد اختار الفرضية الطبيعية، على ثبوها
علمياً، لكنها ترخص منطقياً لنظريته باستعمال مبدأ التعميم الضروري
لإصغاء الكلية على مستخلصاته من دراسة الأنجليزية. وفي المقابل نسيما
فرصة كسبية أولاً لورودها علمياً؛ إذ يمكن الاستدلال على صدقها في

الكثير من الحقول المعرفية⁽³⁰⁾، وثانياً لأنها ترخص منطقياً لباء نظرية لسانية مبنية من شأنها أن تتوقع قواعد عملية لمختلف اللغات البشرية.

4. من مبدأ التصميم إلى وسيط التعميط

مبدأ التعميم مسند المتطقي الفرصية الطبيعية الموصوفة أعلاه، ومحتواه المفهومي قول شومسكي إن ما يصح في الإنجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق جميع اللغات البشرية⁽³¹⁾، ومهبطه المعري القرئاب⁽³²⁾ المركب من الفرض الاعتباطي وقواعد البرهان الرياضي، وتوقعاته معرفة نظرية بقبية⁽³³⁾، تتلقى قيمة «الصدق» باعتبار مهجبة استنباطها، وليس بمعامر مطابقتها لواقع لغوي.

أما معمول هذا المبدأ والأثر الذي يخلقه فيمكن أن نلمسه بوضوح من خلال تصور اللسانيات الكلية للبية القاعدية التي يخلعها شومسكي على تركيب جميع اللغات البشرية. وبما يتردد في معظم أعماله كونه يبنى للإنجليزية بنية قاعدية ذات رنية قارة⁽³⁴⁾ بصوغها كما يلي:

(30) انظر مثلاً ما تقدم من تحليل في العلوم الشرعية للآية «وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» سورة النحل، الآية 78. وكذلك الآية «وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَتَنَحَّلَاتِ السَّكَنَ وَالْقَوَاتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ» سورة الروم، الآية 22 (31) للمزيد من التفصيل انظر الحالات الواردة في الأوراعي، الوسائط اللغوية، 93 وما بعدها.

(32) القرئاب تركيب مزجي من الفرض الاعتباطي والاستنباط البرهاني مستعمل هنا في مفاهيل Hypothético-déductivo.

(33) تنقسم المعرفة بعمق للمنهج المتبع في اكتسابها، إلى (1) معرفة نظرية بقبية تُكتسب بواسطة القرئاب، و(2) معرفة علمية حقيفة يحصل اكتسابها بواسطة القرئاب التشكّل من قواعد الاستدلال الاستقرائي وقواعد الاستنباط البرهاني، و(3) معرفة علمية نصورية يُعتمد في تحصيلها على الاستعمال المباشر لقوى النفس المعرفية للمريد من التوضيح الفصل الآتي، منهج لمعرفة الطبيعة في النظريات اللسانية (34) بصوغ شومسكي البنية القاعدية للينة اللغة الإنجليزية كالتالي: SN-FLEX-SV.

(7) م ص - صرف - م ف.

ويلزمه، بموجب مبدأ التعميم، أن يعترض لكل لغة بشرية بنية فاعدية ذات رتبة قارة، تُوصِّلها بانتقاء أحد الترتيب الستة المحتملة من التسعة العنصرية الثلاثي. واختار للجملة الأصل في العربية أن ترتب مكسوباتها تسرياً قاراً على للنوال (8) الآتي، وبعه في ذلك الاختيار معظم الحديثيين من اللسانيين العرب.

(8) فع - طا - هف.

والذي بهما في هذا للوضع أن نبيّن مرة أخرى تَبْو مبدأ التعميم، وأن استعمله من لدن شومسكي تصفّ محض يظهر في العديد من المفومات المنهجية.

اتضح أن المبدأ المذكور يحوّل للنظرية اللسانية أن تُعمّم مبادئ السحو الخاص بلفة ما على سائر اللغات البشرية، ويُحوّلها على إقامة نموذج نحوي واحد لا غير؛ يُتَصرّف في أصوله والقواعد المستنبطة من إحدى اللغات البشرية أن تصدق في الباقي، وبذلك يمكن إصفاء مفهوم «الكلي» على ما هو «محلي» أو «نمطي».

وإذا ظهر لشومسكي من خلال دراسته الإنجليزية أن ينيّن الترتيب (7) للجملة الأصل في هذه اللغة فإن مبدأ التعميم يسمح لنظريته الأخيرة بمنهج الفِرْتَاب أن تفرض على اللغة العربية مفهوم الجملة الأصل أيّاً كان ترتيب مكوناتها، فأصل للعربية الترتيب (8)، وهو في عالسب الطن لا يفرق بين «الرتبة الأصل» و«الرتبة العالية».

يقول عن ضرب من اللغات إن مكونات الجملة فيها رتبة أصلية إذا ثبت من خلال الدراسة التحليلية لمعطياتها أن لها الخصائص (9) التالية:

(9)

- i. أن يكون تركيبها بنية قاعدية ذات رتبة قلرة، يُوصَّلها بانتقاء أحد الترتيب الستة المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي.
 - ii. أن يسمح تركيبها بترتيب ثانٍ يُشتق من الرتبة الأصل، فلا يُحور أكثر من اثنين أو ثلاثة من مجموع الترتيب الستة المحتملة.
 - iii. الاصططار إلى استعمال قاعدة تحويلية لاشتقاق الرتب المسموح بها بتحريرك بعض عناصر الجملة من مواقعها الأصلية إلى مواقع إنزال مرخصة.
 - iv. للعلاقة الرتبية؛ من أطراد وقوع مقولة قبل أخرى أو بعدها، دهن مباشر في تحديد العوارض التي يجب إسنادها إلى القوابل⁽³⁵⁾.
- وفي مقابل ما سبق هك ضرب آخر من اللغات يكشف تحليل معطياتها عن تغيرها بخصائص بديهية معاصرة، بحيث تُقابل كل خاصية في اللغات الآخذة بالرتبة الأصلية كالأنجليزية والفرنسية بنقيضها في اللغات الآخذة بوسائل الرتبة الحرة كالعربية واليابانية والعارسية وغيرها الكثير بما انقرض أو ما زال مستعملاً.
- نقول عن لغات إن لها رتبة عالية أي يكثر دورائها في الكلام، وهي الأكثر استعمالاً من غيرها ولا تكون أصلية إذا انتهى تحليل معطياتها إلى الخصائص البديهية (10) التالية:

(10)

- i. أن يكون تركيبها بنية قاعدية ذات رتبة حرة، تتألف مكوناتها

(35) يستعمل العوارض للدلالة على ما يعرض للمركب الواحد داخل الجملة من أحوال تركيبية كالرفع، أو النصب، أو النسخ، و(2) وظائف بحرية كالفاعل، والفاعل به، والفعل، والحالية، والعالية، والماعية، والتوقيت، والممكن، والتمني، والتهني، والكيّف، والتكميم. أما القابل أو القوابل فيصدق على المركبات التي تستلم تلك العوارض.

بعلاقات دلالية وأخرى تركيبة من غير أن يكون لبعضها عند بعض رتبة معينة⁽³⁶⁾.

ii. أن يسمح تركيبها على حدّ سواء لجميع الترتيب السمة المحتملة من النقصمة العقلية للتلاشي.

iii. الاضطرار إلى استعمال قواعد تدلولية⁽³⁷⁾ لا تنزّل مكونات الجملة المولدة في مواقع محدّدة تداولياً.

iv. للعلاقة السريّة من أطراف وقوع مقولة قبل أخرى أو بعدها، دخل مباشر في تحديد العرص التواصلي الذي يجب إسنادّه إلى الترتيب للمعنى.

من ذينكم المضربين من الخصائص البسيطة (9) و(10) يُستفاد أن اللغات البشرية تنقسم تركيبياً إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما، والأسبب في هذه الحالة تركّز مبدأ التعميم يُستبدل به مبدأ التميّز إذ به يتأتى الاهتداء إلى موطن انفصال الكليات الدلالية والتدلولية بوسائط لغوية متقابلة، وعندئذ يتكوّن بالضرورة نمطان من اللغات البشرية:

(36) الكثير ممّن يتعاملون لتدريس اللغات دقّ عليهم الفاصل بين التاليف والترتيب فلم يتصوروا إمكان وجود جملة مؤلفة من عمر أن تكون مكوناتها مرنة. ولو اطلّعوا على حفيظة المفهوم من التركيب لوجدوها متكوّنة من تاليف يكون سابقاً على الترتيب، ولتعميم العائلة مورد توصيها من الطوسي إذ يقول: «التاليف هو جعل الأشياء الكثيرة شيئاً يمكن أن يطلق عليه الواحد بوجه». والتاليف أقدم من الترتيب بالذات، والترتيب أعرض من التاليف لا بأن يوجد تاليف من أشياء لها وضع ما عقلاً أو حساً من غير ترتيب فإن ذلك لا يمكن بل ربما لا يقع فيه الترتيب بل بأن الترتيب للمعنى يستلزم التاليف للمعنى والتاليف للمعنى لا يستلزم الترتيب للمعنى، بل ترتيباً ما مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء. مثلاً للتاليف من (أ، ب، ج) يمكن أن يقع على هذا الترتيب، ويمكن أن يقع على ترتيب (ب، أ، ج) وعندها يمكن، نصير للمعنى الطوسي، شرح الإشارات والتهذيب لابن سينا، القسم الأول، ص 125-129.

(37) يقصد بالتداول وقواعده العلاقات القائمة بين التخاطبين والمتكلمة في الخصائص البسيطة للصورة اللغوية. للمزيد من التفصيل انظر الأوراني، الوسائط اللغوية

(1) غلط اللغات الشجرية كالأبجدية، وفيه لا غيرُ تصدق كنيةُ
 اجرْتبرَغ التي نساها شومسكي بصيغتها الأصلية والتي تقول: «يجب
 أن يكون لكل لغة طبيعية رتبةٌ أصلية». وكليةُ اجرْتبرَغ هذه لكي
 توافق نظرية اللسانيات السية بتعينُ تصحيحها فتصير «كلية نمطية»،
 ينعكس القولُ في التعبير عنها: «يجب أن يكون لكل لغة شجرية رتبةٌ
 أصلية، منها يُشتق بعضُ ما تسمح به من التراتيب المحتملة».

(2) غلط اللغات التوليمية كالعربية، وفيه لا غيرُ تصدق «كلية نمطية» يُقال
 في التعبير عنها: «كل لغة توليفية تلزمها رتبةٌ عالية، تولدُها وسائلُ
 التراتيب المحتملة بقواعد تدلولة مباشرة من بنية قاعدة ذات رتبة حرة».
 اتضح أن «مبدأ النمط» يُفنى عن «مبدأ التعميم» ويُجزى عنه
 فالأول يُعبر النظرية اللسانية أن تكون نسبية؛ أي أن «الكلي البحت»،
 سواء كان دلاليًا أو تدلوليًا، يتحقق في اللغات جميعها على نحوين اثنين
 لا غير. ويُعترض في نظريتنا هذه أن تتبأ بقاعدتين محويتين لنفس
 «الكلي البحت». فالإضافة البحتة مثلاً لا تستوجب لأحد المتضامين
 رتبةً عدد الآخر، لكن الإضافة الحرة لا تخرج عن أحد الاحتمالين:
 إما أن تتحقق على نحو يتميز بتقديم المضاف وتأخير المضاف إليه، وإما
 أن تكون على نحو ثانٍ يسبق المضاف إليه المضاف. وليس هناك نحوٌ
 ثالثٌ إلا على سبيل الجمع بين الطريقتين.

وكذلك يطرد في تكوين اللغات لمعاجمها؛ إذ لا يوجد أكثر من
 وسيلتين لباء القولات التي تُقرن بالكلمات فيتكوّن المدخل المعجمي،
 إما بناءً جهور بصوامت مجردة من الصوائت، وإما بناءً جذوع
 بصوامت مرتصبة بالصوائت التي تحللها. ولا إمكان ثالث بين وسيلتي
 الجذر والجذع، وما يترتب عن أحد الوسيطيين معاً تماماً لما يرب عن
 الآخر إلى درجة تكوّن نمطين متوازيين، بحيث لا يستقيم منطقياً مبدأ

التعميم الفاضلي بتعددية الخصائص البنيوية من أحدهما لتطبيقها على الآخر. وعليه يترجح مبدأ التمييط الذي تعدده نظرية اللسانيات المسية بـبدلاً لبدا التعميم المؤسس لنظرية اللسانيات الكلية، وهو الذي يمكن صوغه بالعارة (11) التالية.

(11) ما يصح في لغة معينة يحتمل أن يكون مُعطياً يستغرق بوجه ما كسل اللغات البشرية التي تنقسم الوسيط لـ1، ويصح تقريه في السمط المتبقي من اللغات التي تشترك في تقريه الوسيط لـ1.

مبدأ التمييط (11) يُحسب نظرية اللسانيات المسية جميع أشكال التعسف اللغوي الذي يُؤفره مبدأ التعميم للسانيات شومسكي الكلية؛ ولا بلس من ذكر بعضها لبيان الضرورة الداعية إلى تأسيس نظرية لسانيات المسية.

أولاً. يُعدّ مبدأ التمييط خصائص لغة إلى غيرها إذا ثبت مراسياً اشتراك جميعها في نفس الوسيط. بينما مبدأ التعميم يُعدّ نظرياً لا مراسياً خصائص لغة واحدة إلى كل اللغات.

ثانياً. مبدأ التمييط يضمن بذات المعايير السببي لقواعد اللغات، ويمكن من بناء أنظمة مُعطية؛ قد لا يتجاوز عندها نموذجاً شومسكي؛

(1) نحو توليمي يميز فقه التركيبي بينة قاعدية ذات رتبة حرة، وتصديق توقعاته في سمط العربية من اللغات.

(2) نحو شجري يختص فقه التركيبي بينة قاعدية ذات رتبة قارة، ويحتمل أن تصحح تنبؤاته في الإنجليزية ونحوها من اللغات التي تشترك في نفس الوسيط.

في مقابل ذلك يُتوخى من اختيار مبدأ التعميم تقابلاً أنما في اللغات إلى نحو واحد لا غير يستبطله صاحب اللسانيات الكلية من لغته التي يدرسها، ويفرض في قواعده أن تصديق في كل لغة بشرية. وبذلك

يكون السحو التوليدي التحويلي قد أضحى «الكلية» على القواعد النحوية الخاصة بالإنجليزية.

ثالثاً. مبدأ التعميط يحفظ للغات البشرية بنيتها النوعية، ويسوي بين أنصافها للمستوفية، وهي جميعاً معتبرة؛ لأنه من دراسة أي منها يمكن استنباط قواعد عطلها التي يمكن تعديلها إلى جميع اللغات التي تُعاسمها نفس الوسيط. وبه تتجسب النظرية اللسانية الاضطراب إلى تقسيم اللغات تقسيماً عصبياً، وهو ما حصل مع نظرية السحو الكلبي المعبرة بموجب مبدأ التعميم على تصريف اللغات البشرية إلى صنفين: (1) طبقة اللغات المركزية كالإنجليزية، يلزم النظرية اللسانية أن تأخذها بعين الاعتبار. (2) طبقة اللغات اللامشية كالعربية ومحوها، وهذه لم تكن نظرية اللسانيات الكلية لتوليها كبير اهتمام، كما أنه ليس للغات هذه الطبقة سوى حق الإذعان للنظرية والتكيف معها.

رابعاً. تسمح الفرضية الكسبية بإمكان تغير اللغات، ويحصر وسيط التعميط هذا التغير فيقلصه إلى كمطين متوازيين لا يتفاضعان بنوياً؛ وبذلك تكون الخاصية الببوية في اللسانيات السببية لمطبة أي يمكن تعديلها من لغة إلى أخرى داخل نفس السط اللعوي، ويمتنع إطلاقاً تعديلها إلى إحدى اللغات من السط اللعوي الموارى.

ومع نبي شومسكي للفرضية الطعنة القائلة بوحدة التركيب الببوي للغات، واستعماله لمبدأ التعميم المرتخص لإصفاء الكلية على المنسط من اللغة الخاصة، تراء، تحت ضغط الأمثلة المصادة، بقر بانقسام اللغات البشرية إلى لغات شجرية كالإنجليزية والعربية ولغات أخرى غير شجرية كالعربية واليابانية. أما تحول هذا الانقسام المناقص لكلية النحو فيحصل في نظره عن طريق توسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتناول اللغات غير الشجرية. والعريب في تفكير شومسكي هو إصراره

على أن تجاوز انقسام اللغات إلى النمطين المذكورين لا يمكن أن يحصل مثلاً عن طريق توسيع الإطار النظري للغات غير الشجرية ليشمل أيضاً عطف اللغات الشجرية⁽³⁸⁾. هذا الصرب من التعميم الذي يصح من الإنجليزية نحو العربية مثلاً ولا يصح في الاتجاه المعاكس ليس له مبرر منطقي، وإنما يستمد «المشروعية» من إرادة بسط «المهينة العربية».

عمامساً، مبدأ التعميط يضمن للنظرية اللسانية المؤسسة عليه أن تُصادف توقعاتها وقائع هذا النمط من اللغات أو ذلك؛ قاعدته دلالة بحثية وتداول، وطريقته سرّ وتقسيم محصور، وعبارته الواضحة شرطية منفصلة. وكل ما ذكرنا يمكن توضيحه بمثال الوظيفتين النحويتين الفاعل والمفعول كما تصورهما العبارة (12) التالية:

(12) (أ) الفاعل؛ وظيفة نحوية تصلها علاقة السببية⁽³⁹⁾، وتتلقاها أحد موضوعي الفعل المتعدي وقد انتفاء بدلالته المعجمية ليراكبه بعلاقة الإسناد⁽⁴⁰⁾ التي تعمل فيه حالة الرفع التركيبية⁽⁴¹⁾.

(ب) المفعول؛ وظيفة نحوية تصلها علاقة العلية وتتلقاها الموضوع الثاني لنفس الفعل وقد انتفاء بنفس الدلالة المعجمية ليراكبه بعلاقة الإفضال التي تعمل فيه حالة النصب التركيبية.

(38) انظر بحث «langues configurationnelles et langues non configurationnelles» في من 224 من كتاب شومسكي نظرية العامل والربط Chomsky, Théorie du gouvernement et du Liage.

(39) السببية والعلية علاقتان دلالتان، أولاهما تقوم بين طرفين أحدهما يكون سبباً في خروج الآخر من العلم إلى الوجود. والثانية تجمع طرفين أحدهما يكون حافظاً لوجود الآخر.

(40) الإسناد والإفضال: علاقتان تركيبيتان؛ تقوم الأولى بين مساندتين يطابق أحدهما الآخر، ويجمع الثانية طرفين غير متطابقين.

(41) الرفع والنصب: حالتان تركيبيتان؛ يُصنف بالأولى كل مركب مركزي لا نشأ الجملة بدونه، وبالثانية يُصنف ما كان فصلاً؛ يمكن للجملة أن تكون بدونه.

لا تخلو لغة بشرية، باعتبار الدلالة البحتة، من وظيفتي الفاعل والمفعول
للتفكيك عند علو تركيبها من حائتي الرفع والنصب التركيبيتين. والاعتد
جميعها سواء في الاضطراب إلى التفريق بين وظيفتي الفاعل والمفعول
وحائتي الرفع والنصب، وليس أمامها سوى إمكانيين اثنين لا ثالث لهما:

إما أن تنبني «وسيط العلامة المحمولة» بأن تخصّ دا الرفع
والفاعلية بعلامة حسية معينة، كما تخصّ دا النصب والمفعولية بعلامة
حسية مغايرة، فتلصقهما بلفظيهما⁽⁴²⁾، وتكون العاية من اختيار هذا
الوسيط اللغوي محصورة في التحرير الفعلي لجميع مكونات الجملة
المولدة بالعلاقات الدلالية والتركيبية من أي ترتيب محتمل.

وإما أن تختار «وسيط الرتبة المحفوظة»؛ كأن تخصّ دا الرفع
والفاعلية بترتبة معينة؛ بحيث تكون رتبته إعراباً عن وظيفته الفعولية
وحائته التركيبية، وكذلك تفعل بدي النصب والمفعولية إذ تفرّده بترتبة
مغايرة تكون مغربة عن عوارض الخاصة. حتى إذا استوطنت مكونات
الجملة مواقعها المخصصة لها، واستقرّ كل مكون في مرتبته المحددة
بالقبيل إلى مراتب الباقي، صارت المراتب، في اللغات التي اعتادت
الوسيط الأخير، علامات مغربة عن وظائف مكونات الجملة وعن
أحوالها إعراباً اللواحق في اللغات التي اعتادت الوسيط الأول. ولن
نعرّض هنا للتفاصيل اللازمة عن اختيار اللغات لهذا الوسيط اللغوي أو
ذاك، إذ يكفي حالياً الإشارات المولية.

(42) مسس اللغات التي اعتادت وسيط العلامة المحمولة تذكر العربية التي علّمت
الفاعل المرفوع بالصفة والمفعول المنصوب بالفتحة، والعربية التي أقرد
المفعول للنصب باللاحقة «وا» ضمير الفاعل المرفوع بعدم العلامة والبيان
وقد ألصقت السابقة «am» بلفظ الفاعل والسابقة «O» بالمفعول، وكذلك
للكورية إذ تميز الفاعل والمفعول على هذا التوالي بالسابقين «am» و «O»،
واللاتية التي تميز الفاعل باللاحقة «am» والمفعول باللاحقة «em».

وسيط الرتبة المحفوظة يجعل من العلاقة الرتبية خاصيةً بيوية تدخل في تحديد الوظائف النحوية والأحوال التركيبية في غلط من اللغات كالإنجليزية والفرنسية، في حين يدخل هذا الصرب من العلاقات في تحديد الأعراس التواصلية في غلط من اللغات كالعربية واليابانية، إذ ثبت أن ما تعرب عنه الإنجليزية ونحوها من اللغات بالرتبة الفارة تعرب عنه العربية ومثلها الكثير بالعلامة اللاصقة، فوُفرت هذا السط الأعمدة الرتبة لتوظيفها في الإعراب عن أغراض تواصلية تعملها أصول تداولية.

- وسيط العلامة المحصورة يُوفر لمكونات الجملة، في اللغات التي اعتبرت، كامل الحرية للسرول في أي موقع مما تحمله القسمة العقلية للثلاثي، ومع ذلك لا يفقد مكون شيئاً من عوارضه بحلوله في هذه المرتبة أو تلك كما لا يكسب عارصاً لم يكن له.
- وسيط الرتبة المحصورة؛ بخلاف بدء السابق، يُوطن مكونات الجملة في مواقع أصلية، وقد لا يسمح بأكثر من احتمالين مما قبله قسمة الثلاثي، ولا يُرخص لبعض المكونات بالانتقال إلى موقع البعض الآخر إلا بشروط تحددها قاعدة التحريك التركيبية، وإذا تبادلت مكونان رتبتهما الأصلية، كما في باء الفاسيف⁽⁴³⁾، احتفظ كلاهما بوظيفته النحوية وتبادلا الحالة التركيبية.

ما أوردناه، في مسألة اضطراب كل اللغات إلى التميز اللساني بين لغات مختلفة منطقياً وإيجارها جميعاً على الاختيار بين وسيطين، يُرجح إقامة النظرية اللسانية على وسيط التسيط وليس على مبدأ التعميم. لأنه يعمل وسيط التسيط ضمن الأصول التي يتأسس عليها بقاء اللسانيات النسية

(43) الفاسيف معرب للفظ الأحيبي *passif* كما هو مستعمل في تركيب اللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

يكون قد ضمنا هذه النظرية القدرة أولاً على أن تتبنا بقواعد محوية لكلا النمطين للمكتبين من اللغات البشرية، وأن تتوقع ثانياً الخصائص الممكنة التي تخص صرياً من اللغات داخل نفس النمط. وبفل تُحتب اللسانيات كل أشكال التناقض بين توقعات النظرية وواقع اللغات البشرية.

ومن جملة ما يعلمه جميع اللسانيين المتخصصين أيضاً في «عموميات اللسانيات»⁽⁴⁴⁾ أن التناقض بين توقعات النظرية وواقع اللغات البشرية بلغ الدرورة في اللسانيات الكلية، وأن سبب هذا التناقض الخارجي، كما سبق أن سمناه في الفصل الأول من كتاب الوسائط النوعية، يعود في الأصل إلى إقامة شومسكي لهذه النظرية على مبدأ التعميم، وأن محاولته لتجاوز هذه المعصلة فرض عليه الاستعداد بتقنيات الفلسفة الاصطلاحية⁽⁴⁵⁾ للدفاع عن النظرية المهتدة بالانهيار، فاستعار من أصحابها «المرصية العيبة»⁽⁴⁶⁾، ووظف هذه التقنية في أواخر عمر لسانياته الكلية، أي في بداية الثمانيات من القرن الماضي، فاعتنى مفهوم البرمترات، وألفقه بنظريته إلحاقاً بدليل تأخره عن سائر المفاهيم الأسس المكسوة لباء النظرية فلم يكن من رواستها الأولية⁽⁴⁷⁾، وهو المفهوم الوحيد الذي لا تتحدث فيه داخل النظرية كما يقتضي البناء

(44) مصطلح علوميا اللسانيات يتناول هنا العلم الذي يجهل من اللسانيات خاصة موضوعاً للتأمل، بحيث يكون المهتم بهذا الحفل المعرفي ذا مهارة مزدوجة إذ يتراوح بين علم اللغة إذا كان يدرس اللغات بواسطة إحدى النظريات، وبين علم اللسانيات إذا ترك مؤقتاً النظر في اللغة وجعل من النظرية اللسانية موضوعاً للتأمل والدراسة.

(45) الفلسفة الاصطلاحية مستعملة في مقابل التيار الفلسفي المعروف باسم la philosophie conventionnelle.

(46) المرصية العيبة مستعمل في مقابل hypotheses ad-hoc في كتاب كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية، ص 81.

(47) الرواسم الأولية مستعمل في مقابل les termes primitives في كتاب نارمكي، مدخل إلى اللطق.

المنطقي لأي نمق معرفي في أي حقل علمي، وإنما يكتسب مراسياً قيمة المتعارفة عند دراسة نفس الظاهرة في اللغات المختلفة نظراً عن الإنجليزية.

أثناء دراسة شومسكي للإنجليزية ظهرت له قاعدة تحليل الجملة كما سبق أن صيغت بيئتها الأسس الصياغة التالية؛ (م من صرف م ف)⁽⁴⁸⁾. واستناداً إلى فرضيته الطبيعية لا يجوز أن يكون هذه البنية القاعدية خاصة بالإنجليزية، بل ينبغي، عملاً بمبدأ التعميم، أن مسح على سائر اللغات. وإذا ثبت، من خلال الاختبار المراسي لكلية هذه القاعدة، خلاف ذلك؛ كأن لا يكون المركب الاسمي السوَج واحداً مثلاً في لغات كالعربية والإيطالية لو ظهر في غير موقعه الأصلي كما في الإيطالية من اللغات التركيبية، سيضطر شومسكي عندئذ إلى الدفاع عن كنية مبادئ النحو وقواعده بفرضيات مساعدة⁽⁴⁹⁾، كما توصي الفسفة الاصطلاحية بضرورة تحرير النظرية إذا كانت مهددة بسبب القواعد المتصاعدة أو الأمثلة المضادة المتكاثرة.

- الجهر؛ قصور النظرية السائدة في حقل معرفي معش قد يضطرها إلى الاستبعاد بالفرضيات المساعدة لجبر تصدعها وإفاد نفسها من الأهمار. وهذه الفرضيات لا تقوم عليها النظرية المقية منذ الشأ، وإنما تلحقها بما إذا اشتدت أزمتها خلال حقبة من تاريخها. ولا يكون إلحاق الفرضية المساعدة من أجل إعادة بناء النظرية، ولا من أجل تطوير المعرفة الحاصلة بها، وإنما يكون ذلك من أجل الإنقاء على النظرية سائدة رغم قصورها.

(48) حيث يتحدث شومسكي في أعماله الأخيرة عن مبدأ الإسقاط يرمز في أغلب القواعد التي تحليل الجملة إلى مكونات لا تحصر ملعية أو رية؛ أي مركب اسمي قصرة

مركب فعلي، يتحول في ج - م من - صرف - م ف P-SN-FLEX-SV

(49) يستعمل الفرضيات المساعدة بمعنى *hypotheses auxiliaires* في كتاب كارل بوير، المصدر السابق.

والجبر، كما قلناه، لجأ إليه شومسكي لما أخذت نظريته اللسانية تصبغ بتصبغ تصاعد القوادح في توقعات نحوه. وسخر له تقنية «الرمترات» في مقال أصدره عام 1981 تحت عنوان «المبادئ والرمترات في النظرية التركيبية»⁽⁵⁰⁾. والرمتر، كما ورد في المقال المذكور وفي أعمال الكثير من أتباع شومسكي، عبارة عن فرضية عيية؛ إذ لا تقتصيه النظرية اللسانية ولا يكون له محتوى صمي أو صريح في إطارها، وإنما يتحدد محتواه وتعيين قيمه عن طريق التجربة والممارسة داخل مختلف اللغات البشرية.

- القصور؛ يخص النظرية السائدة بين بُحاث في مجال معرفي بعينه، وفي حفة من تاريخ تطور العلم الذي يشتعلون به. ويظهر غالباً في وجود تناقضات بين توقعات النظرية المذكورة وواقع الموضوعات التي تدخل في مجال اهتمامها، وكلما اتسعت هذه التناقضات اشتدت أزمة النظرية السائدة، وكثرت ترميماتها، وتعطل إمكان الاستمرار في الدفاع عنها، وازدعمت مبررات إهمالها واتخاذ بدله عنها.

وهنا القصور الذي ذكرناه يمكن رصدُه حالياً في لسانيات شومسكي الكلية، إذ تتوقع نظريته نحواً توليدياً نحولياً واحداً لجميع اللغات البشرية؛ وهو نموذج ذو طبيعة صورية؛ مبادئه التي يعتبرها شومسكي كلية يستخرجها من تحليله اللساني للغة الإنجليزية. وأغلب توقعات نظرية شومسكي للسانيات الكلية لا

(50)راجع N. Chomsky, Principles and parameters in syntactic theory, pp. 32-76, in Explanation in linguistics Edited by Norbert Hornstein and David Foot Light.

تصدق، كما ثبت بنفس الدراسة المعمقة والتحليل الدقيق، إلا في نمط من اللغات صممتها الإنجليزية.
المتجاوز؛ يرتبط هذا الشرط بالنظرية للبتكرة، أي اللسانيات السمية في مثالا، ويظهر في اتصالها بخاصية التحلوز للنظرية السائدة. ويكون كذلك إذا انتهى التناقض عن توصفها، واحتوت صواب ما في اللسانيات الكلية، وزادت عليه حين تتب النظرية السمية بما لم يكن في حساب النظرية الكلية. وبعبارة أخرى يجب أن تكون النظرية المستحدثة أقدر على التوقع من النظرية السائدة، وأصدق توقعاً منها.

خلاصة

خلص مما تقدم في هذا الفصل أن النحو السيوي قاصر عن وصف اللغة العربية وصفاً كافياً، ولا يلزم عن المثلث هنا أن كل ما قاله سيويه ومن جاء بعده في وصف العربية لا يطابق بنية هذه اللغة، ولا أن آرائه النظرية وأقواله الواضحة لا تُفيد أو تنفع في إقامة نظرية لسانية أو بناء نموذج نحوي، فمثل هذا الرأي لا يستقيم علمياً أو إستمولوجياً، وإما الاختصار على ترديده بصوابه وعطله هو الذي لا يجوز معرفياً، فتعش تحاوره بحيث يحتفظ بصوابه، ويُصوبُ عطله، ويُداركُ نقصه باقتراح حلٍّ لما بقي فيه معلماً من المشاكل المستعصية على الحل.

ولم تكن مقترحاتُ المحدثين من اللغويين الذين ساروا على النهج السيوي تُخرجُ للمكر اللغوي العربي من أزمته المستحكمة، إذ لم يُميزوا التمييز الصارم بين تسيط النحو للوصوف أو الوصف، وأن التسيط لا يعي التخفيف الانتقائي من أقوال النحاة في كل باب من

أبواب النحو أو الصرف، فيُحفظ ببعض العبارات الوصفة ويُصوب غيرها ويُترك الباقي. فسلطة الوصف تستلزم إرجاع الظواهر المعوية إلى مكوناتها الأولية المضمرة في بضع أوليات نامة الوصوح. مثل ذلك لا يتأسي إلا في إطار نظرية لسانية محكمة البناء بحيث تكون توقعاتها متوافقة لواقع اللغات البشرية؛ فلا تغفل ما في اللغات ولا نصيب إليها ما ليس منها.

لما المستصعبون بالنظريات اللسانية العربية للطَّبَّعون لنماذجها السخوة في وصف اللغة العربية فلهوا بأحسن حظاً من نظرائهم المتفتمين عبيهم. إذ متهى اجتهدهم أن يعلموا علماً رواية ما قاله غيرهم في لغاتهم، وأن يُجسروا بالعربية عن بعض أقوالهم الواصفة للغاتهم، وأخيراً أن يُثبتوا مراسها صدق توقعات اللسانيات العربية بنكيف وقائع العربية.

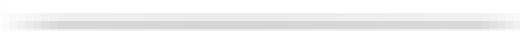
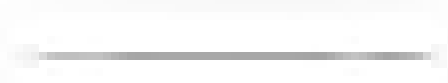
والسحق التقليدي لدى هؤلاء الحدائين أشدَّ عطوبةً من نظرائهم الثرائيين، فعلى الرغم من اشتراك المريفين في الانتصار للكسل الفكري بأدلة العاجز على الإبداع في ميدان المكر المفضي إلى تطوير المعرفة البشرية إلا أن الثرائي يحافظ على لسانيات السلف وعلى نسق العربية، بينما الحدائني مفسدٌ لنسق العربية بكثرة الدخيل في مختلف فصوص العربية من الصوت إلى الخطاب، مُلغٍ لأصعهم تراث بشري لأنه مبهِّرٌ بمكر الغريين.

ولم يبق بين هؤلاء وأولئك إلا سبيلُ المجاهدة الفكرية، وأولُه الإطلاعُ للتبصر على جهود المتقدمين والمتأخرين في مجال التخصص، ثم الكشفُ عن هفوات الجميع للمهجية والوصفية، وعن مواطن القصور فيما بوه من الأنظار والأثناء، دون إغفال المفسر العلي لكل ذلك. بدءاً من فرضية العمل أساس النظرية القائمة، وانتهاءً بتحليل درجة مطابقة توقعاتها لواقع موضوعاتها.

وعندئذ سوف يظهر لا محالة أوردُ فرضية يمكن الانطلاق منها
لبناء نظرية جديدة من شأنها أن تتوقع للغات البشرية ما يباسها من
«إسعادح النحوية، فتُحدث ثورة علمية في ميدانها؛ إذ تُطوّر معرفة
الإنسان بلغاته. وهو ما نحقق في إطار اللسانيات السببية التي تجاوزت
بإلغى العلومي للتحاور اللسانيات الخاصة التي علمها سيوبه وأمثاله،
واللسانيات الكلية التي وصعها شومسكي.

الفصل الخامس

منهج المعرفة العلمية في النظريات اللسانية



مقدمة

مناهج اكتساب المعرفة لا يمحصر اختلافها خلال الأرمية التعاقبة ولا عبر الحقول المعرفية للثباتية، بل تختلف أيضاً بين النظريات المترامية التي تنافس داخل الحقل المعرفي الواحد من أجل وصف موضوعاته. ولذلك سيكون من الصعب الحديث عن كلية المنهج وعن كلية النظريات، مع إمكان القول بكلية المعرفة العلمية خاصة⁽¹⁾.

دعونا نعتبر النظرية والمنهج والمعرفة مكونات لنسق علمي⁽²⁾، بحيث لا يستقيم تحليل أحد هذه المكونات بمعزل عن الآخر. وإذا ثبت أن هناك تنسيقاً بين المعرفة والمنهج والنظرية، وجب أن يكون تناولنا لأيٍّ منها تناولاً علائقياً. أما إثبات مسقية المكونات الثلاثة، فيكون عن طريق «مبدأ التضامن» الذي يعيد أن أي تغيير يطرأ على أحد مكونات النسق يجب أن يلحق غيره من المكونات بدءاً من الذي يباشره.

يلزم عن صحة التماثل الذي وضعناه أن يكون تقييد «المعرفة» بصفة «العلمية» مسوقاً بتقييد «المنهجية» بصفة مناسبة للصفة التي تقيدت بها «النظرية» من قبل، فالتناسب بين الصفات المقيّدة لمكونات

(1) مصطلح الكلية مستعمل أعلاه بمعنىين. إذ توصف المعرفة بالكلية إذا كانت ثابتة لا تتغير وشاملة لا تتبعض. يسا النظرية والمنهج بوصفان بالكلية حين يتوصل هما كل الباحثين في ميدان بعينه. فالكلية إذا افترد بالمعرفة، افتاد الثبات والشمول، وهو مع المنهج والنظرية يعيد التوافق والإجماع.

(2) المعلوماتياً مركب مزجي من العلم والطور؛ وهو يقيّد مصطلحياً المفهوم من «العلم الأعلى» في برهان ابن سينا، وهو أيضاً المقابل العربي لما يعينه اللفظ الأجنبي Epistémologie spéciale.

السق من مستلزمات «مبدأ التصالح»؛ كما أن تعاقب تلك المكونات من ضرورات بناء المنطق.

ظهر إذن أن إشكال هذا الفصل يمكن صوغه من جديد بعبارة موجزة؛ فنقول: تُقيد المعرفة بوصف العلمية إذا تم اكتسابها في إطار «نظرية نسبية» بواسطة قواعد بشكل يلوّها المخصوص منهجاً متميزاً نفرد به مصطلح «القرتاب»⁽³⁾.

ولاحكام الإشكال المطروح بمعالجة تكون في غاية الوضوح، يحصل بما أن نُسيجها بالضوابط اللازمة، وهي متدرجة بحسب أهميتها على التوالي التالي:

أ. المحضر الإجرائي: بأن نتناول «السق العلومي» بمكوناته الثلاثة الموصوفة أعلاه في أحد مجالات العلم. وبحكم اهتمامنا باللغات، وجب أن تكون معالجتنا لهذا الموضوع داخل اللسانيات. حتى إذا اتضح الحل المقترح وبانت أهميته، صار بالإمكان بعدئذ فحصه من جديد في باقي حقول العلم.

ب. السربط المجالي: يحصل في ذهن الباحث الواحد الذي يؤمله تكوينه العلومي والعلومي لأن يتردد على مجالين مترابطين، فيجمع بين اللسانيات، بوصفها علماً موضوعه اللغات البشرية، وبين علوميا اللسانيات التي تجعل من اللسانيات موضوعاً للدراسة. فهو لساني إذا درس اللغة، وينقلب علوماً إذا حول نظره وشرع يتساءل عن كيف يجب أن تُدرس اللغة.

(3) القرتاب عبارة عن سلسلة من العمليات الذهنية المنبسطة بضربين من القواعد العرفية: «قواعد استقرائية» تكون الفرع الأول من هذه المنهجية ونسودي إلى «نتائج عامة» تنقلب في فرعها الثاني إلى «فرضيات مراسية»، منها يكون الانطلاق عند إجراء «قواعد برهانية» تُشتق من هاتين ومعارف علمية.

ج. التحليل التقابلي: باتخاذ البنية اللسانية فاعلة، يكون قد صمما للعرض كل الوضوح، لأن أي مكون في النسق العلمي لا تعين خصائصه الداخلة في تشكيل ماهيته إلا بتحديد الخصائص المكونة للماهية مقابله. وعليه، فإن للمعرفة العلمية لا تعني شيئاً إذا لم يُنظر إليها في مقابل كل من «المعرفة النظرية» و«المعرفة العادية». كما أن «النظرية العلمية» لا يتكشف بناؤها المطلق بمعمل عن «النظرية الكلية» في اللسانيات أولاً، ثم في غيرها من العلوم الإنسانية والطبيعية. وكذلك يستمر التحليل التقابلي ليشمل مكون المنهج في «النسق العلمي»، كما سيتبين في المباحث المخصصة لكل واحد منها.

1. لسانيات كلية ومعرفة نظرية

لا بأس من إشارة تاريخية، ولو باقتصاب، إلى أن بناء المواد النظرية التي يُستعان بها في البحث المعرفي بدأ في الثلاثينيات من القرن الماضي في مدرسة أبراغ على يد ألفريد شكري وبالكسوس. وكان استخدام النظرية حينئذ مقصوراً على «الفصل الثاني» من اللغة أو على مستواها الفولولوجي. ومنذ الخمسينيات من القرن نفسه، طفرت النظرية في اللسانيات الأميركية، فعمت اللغة بجميع فصوصها واكتمل بناؤها على يد شومسكي باعتباره ممثلاً للفلسفة الاصطلاحية في ميدان اللغة وعلمها.

من جملة ما يميز الفلسفة الاصطلاحية نفيها لحقائق الأشياء في الأعيان. وأصحاب هذه النزعة يجمعون، تبعاً لما نقل عنهم بوبر⁽⁴⁾، «على أن عقل الإنسان هو الذي يفرض قواعده على الطبيعة، ومن ثمة

(4) انظر بوبر، منطق للمعرفة العلمية K. Popper, La logique de la découverte scientifique.

فإن «قوانين الطبيعة» ما هي إلا نتاجٌ لإبداعات الإنسان، كما أن علم الطبيعة النظري إنما هو بناء منطقي لا صورة عن الطبيعة. وهذا البناء لا يتحدد، في التوجه الاصطلاحي، بمحطات العالم، وإنما الأمر بخلاف ذلك؛ إذ البناء المنطقي هو الذي يحدد خصائص عالم اصطناعي، أي عالم من المفاهيم المتحدة ضمياً بواسطة القوانين الطبيعية التي اخترعناها، ولا يصف العلم سوى عالم من هذا القبيل».

استلهم شومسكي⁽⁵⁾ نزعة الاصطلاحيين، وبلورها داخل اللسانيات في مواضع كثيرة من كتبه، فعكس عقيدتهم بمثل قوله: «جواهر الأشياء المشتركة تشكل الموضوعات الأولى للعلم، وهذه الجواهر ليس لها وجود إلا في الذهن، من حيث هي أفكار ناتجة من ذات الذهن نفسه. وبواسطة هذه الأفكار الطبيعية، يستطيع العقل أن يعرف الأشياء الخارجية ويتصورها من حيث هي موضوعات ثانوية للمعرفة». ويكرر الفكرة نفسها إذ يقول في عمل آخر:

«توجد مبادئ وتصورات مسبوقة في الذهن، إذ نترعها من أنفسنا ونسقطها على الموضوعات... وبالرغم من كون هذه التصورات المشتركة قد تمت إثارتها بواسطة الموضوعات لكن لا أحد، مهما كانت طريقة تفكيره غير معقولة، يتعيلها محمولة في ذات تلك الموضوعات... وباستعمال الحقائق الذهنية المطبوعة في النفس، نستطيع المقارنة بين الأحاسيس الجزئية وتركيبها وتأويل التجربة»⁽⁶⁾.

بإدراج المعطيات اللغوية ضمن الأشياء المكونة للعالم المجردة من ماهياتها إلا مما يضيئه العقل عليها، سيكون شومسكي قد انضم إلى أفلاس الاصطلاحيين، الأمر الذي سيضطره عقدياً إلى الرضخ المطلق

(5) انظر شومسكي، تأملات في اللغة Chomsky, Réflexions sur le langage

(6) شومسكي، اللسانيات الديكارتية Chomsky, La linguistique cartésienne

لكل النزعات التي تكون «التيار المراسي»⁽⁷⁾، ويجبره علمياً على إقامة نظرية لسانية مستحيب بيناتها للنطقي لشروط النسق الرياصي. وبيئكم النسقي تؤول التجربة ويتأني إسقاط بقاء عقلي على وقائع العالم ومعطيات اللغة. فالنظريات في النعمة الاصطلاحية «عبارة عن شبكات لاصطلياد العالم فتحمله عالماً معقولاً بتفسيره والتحكم فيه»⁽⁸⁾.

1.1. بناء للنظرية اللسانية بشروط اصطلاحية

تقام النظرية اللسانية بشروط النزعة الاصطلاحية إذا توافرت فيها أو في مواد بناتها الخصائص التالية:

(1) المقدمة الأولى للمؤسسة للنظرية يجب أن تكون «فرضية اعتباطية»، وهي قضية تتميز بسمات ثلاث هي: (أ) أن يكون محتواها وضعياً لا يحيل على واقع، (ب) لا تقبل الإثبات، لذلك تسند إليها القيمة «صادقة» مع التسليم الاعتباطي بهذه القيمة؛ (ج) لا تقبل الفحص ولا النقص، وكذلك حال ما يبى عليها. تلكم الخصائص متوافرة جميعها في فرضية العمل الاعتباطية المؤسسة للنظرية اللسانية الكلية، والفائلة: «إن اللغة ملكة طبعية مرفوعة حلقة في حللها عمو من الدماغ البشري تنفل من حيل إلى آخر بحورثات عضوية»⁽⁹⁾.

(2) النظرية مُزعة عن النقص؛ إذ تقوم بينها وبين موضوعها علاقة أحادية التأثير؛ من النظرية اللسانية في اتجاه المعطيات اللغوية ولا يسمكس أبداً. إن الحكم على الساء للنطقي للنسق النظري بالنفقة

(7) راجع الفصل الرابع من حوار شومسكي مع متسوروتا Chomsky, Dialogue avec Mitsou Ronat.

(8) للمزيد من التفصيل، انظر: كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية.

(9) للتوسع في الموضوع، انظر: د. محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، 1 أمول اللسانيات الكلية.

والضبط يتعلق بمدى الاتساع الداخلي الحاصل بين عرضية العمل وبين ما استُسط منها بواسطة قواعد برهانية محددة سلفاً، ولا يتأثر بساء النظرية البتة بملاحظة الوقائع التجريبية⁽¹⁰⁾. وبصير آخر يسمي في الاتساع نفسه، إن الشواهد الملحوظة في معطيات اللغة الخاصة كالعربية مثلاً يجوز استعمالها لاختبار قواعد النموذج الحوي الذي أقامته النظرية اللسانية، لكن ليس لتلك المعطيات أن تنقض مبدأ كلياً توفيقه النظرية.

(3) حماية النظرية من الأخطار إذا اشتدت أزمتها بسبب تصاعد القوادح بلزدياد التعارض بين توقعاتها وبين نتائج الملاحظة للثبته بالتجربة، أو بمعصية مؤسسة مراسياً⁽¹¹⁾. وللإصطلاحيين، علوميين كانوا أو لسانيين، حدة خاصة للدفاع عن النظرية والإبقاء عليها. وتتلخص في أربعة أنواع من الوسائل:

أ) التشكيك في القدرة العلمية للمنافس، كأن يدعي الاصطلاحي أن منافسه لا يتحكم بالقدر الكافي في موضوع الدراسة⁽¹²⁾.

(10) راجع مفهومى الدحض والانسجام Falsifiabilité et Coherence في الفصل الرابع من كتاب بوير، منطق المعرفة العلمية.

(11) حماية النظرية من القوادح للراسية في اللسانيات الاصطلاحية نقله د. عبد القادر الفاسي إلى بعض أصله، كما في مقاله «عن أساسات الخطاب العلمى والخطاب اللسانى»، ضمن للجمعية في الأدب والعلوم الإنسانية، من ص 43-63. ومن أمثلة التعارض المذكورة، نجد نظرية شومسكي الاصطلاحية تتوقع أن يكون لكل لغة بشرية رتبة أصلية، في حين ثبت ثبوتاً قطعياً أن لغات ليس لمكونات الجملة فيها رتبة أصلية. راجع مفهومى اللغات فتوليةية واللغات التركيبية في: الأوراجي، الوسائط اللغوية، أو اللغات العربية واللغات للرتبة في: الأوراجي، اكتساب اللغة.

(12) تتوقع نظرية شومسكي أن مبدأ التطاق البيوي داخل في محوى ملكة العربية، وعندما جعله بورتام في ملكة ذهنية أعم سماها الذكاء العام، دافع شومسكي عن نظوره بالتقليل من القدرة العلمية لمخالفه، كما يظهر من قوله: «إن

(ب) سرع العلمية عن ملاحظات الدروس بمنهجية النظرية للناقسة، وذلك بالتشكيك في المعلومات الملحوظة وفي نتائج التجربة، يطلع العلمية عنها والموضوعية. بل يجب توظيف متخير من الصبغات ليخرج من العلم كل شاهد على صحة الانحاء المسافس، من شأن التسليم به أن يقوض البناء المنطقي لنظرية جيدة تمتحق في عقيدة الاصطلاحي كل رعاية ونمهد.

(ج) تمسور الحدود⁽¹³⁾ يضطر إليه الاصطلاحي لعل وعاية. فالعلة تعود إلى ترايد نتائج التجربة التي قدح في توقعات النظرية؛ أما الغاية، فتكس في إعادة توافق متوهم بين النظرية والواقع. إلا أن دك التعمير يجب أن يجمع في عرف الاصطلاحي بين تحقيق ذهنت المطلبين وبين عدم المساس بالبناء المنطقي للنظرية، بحيث

كان بوتنام قادراً بالعمل على أن يشخص بكمية أو بأخرى الذكاء العام، وأن يبين ولو بطريقة فضفاضة كيف تاط عناصره تعلق القواعد التركيبية بالبنية العنصرية كما تصورها بوتنام، ماكون سمياً بـ "فرضية". اقترح بوتنام للضاد مشور إلى أن في دعه شيئاً، لكن اعترضه فاسد الصياغة. (راجع من ص 445-447 من كتاب "نظريات اللغة ونظريات الاكتساب" *Théories du langage*, *théories de l'apprentissage* انظر أيضاً رد شومسكي على أصحاب الدلالة التوليدية حين هجروا أسس النظرية للعبار فعملوا الدلالة مكان التركيب، وكذلك رده على الوظيفيين عندما قالوا: إن لاستعمال اللغة وظيفة تؤثر في ببيتها التصويرية. هذا فرد نقله د. عبد القادر الفاسي الفهري إلى كتابه اللسانيات واللغة العربية (انظر من 41، 61، 94).

(13) يستمد من تحليل يور مفهوم الحد في التوجيه الاصطلاحي والراسي أن تغير الحد في التوجيه الأول يعني إعادة صوغ النتيج الناحضة بتحويل حدها الصريح إلى حد صمي. وللمزيد من التوضيح، انظر للبحث العشرين، وكذلك الفصل الخامس من كتاب يور مطلق المعرفة العلمية. والوقوف على مثال علمي لتغير الحد بالمعنى الاصطلاحي، انظر ما جمعه متسو روتي من مقالات في كتاب "النظرية للعبار الموسعة" *Langue, théorie générative étendue*، والفصل الأول من كتاب شومسكي، قضايا الدلالة (*Chomsky, Questions de sémantique*).

لا يصل تعبير الحدود إلى ثوابت النسق التي تحمل منه نظرية متميزة.

(د) إدخال فرضيات مساعدة⁽¹⁴⁾. وهي عبارة عن أقاويل خاصة تتميز بعدم انتمائها أصلاً إلى النسق، وإنما تُلحَقُ به لحدة النظرية إبان تأزمها. ولعل "المعلمات" (parameters) التي ألحقها شومسكي بنظريته في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي أفضل ما يُحتمل للفرضية القاصرة في النظرية اللسانية الاصطلاحية⁽¹⁵⁾.

مخلص مما سبق إلى أن النزعة الاصطلاحية للتميزة بنيتها لحقائق الأشياء إذا ثبتت نظرية لسانية بشروطها الثلاثة؛ (أولاً، التسليم الاعتباطي بصدق فرضية العمل للتبناة؛ ثانياً، تبرره النظرية عن النفس؛ ثالثاً، حماية النظرية المتميزة بنيتها للخطي من الإهيار، أوجبت لتلك النظرية خصائص ثلاثاً: أولاً، أن يكون موضوعها كلياً؛ ثانياً، أن يكون منهجها جامعاً بين الفرض والاستبطان⁽¹⁶⁾؛ ثالثاً، أن تكون معرفتها نظرية.

1.2. منطلق المساقبات الاصطلاحية لغة خاصة ومنتهاها نحو كلي

سبق أن أثبتنا أن التسليم بكون اللغة ملكة طبعية مرقونة علقفة في عولايها عصبو من الدماغ البشري تشغل عو الأجيال بمورثات عضوية،

(14) الفرضية للمساعدة (Hypothèse auxiliaire) كالفرضية القاصرة (Hypothèse) ad hoc يستعملت هنا بوير كل ما يلحق النظرية إبان تأزمها من أجل إنقاذها من الإهيار (راجع كتابه منطق المعرفة العلمية).

(15) راجع: شومسكي، مبادئ وشرائط النظرية التركيبية Chomsky, Principles and Parameters in syntactic Theory؛ وكذلك الفصل الثالث من: الأوراعي، الوسائط المعوية، 1 - أقول اللسانيات الكلية.

(16) الفرض والاستبطان مركب لفظيها تركيباً مرجحاً فحصل على العرئاب، وهو للقاليل العربي للمصطلح الأجنبي Hypothético-Déductif.

كان من أجل اتخاذ هذه القضية فرضية العمل لإقامة نظرية لسانية كلية. وعاية هذا البناء المنطقي تكمن في اختصار التركيب البيوي للدماغ البشري، وصوغ مثال له في نمق من المبادئ والقواعد، أو التمثيل للمملكة اللغوية بواسطة نموذج نحوي. ولما بحاجة إلى التذكير بأن أي نموذج يجب أن يتم بلؤه بالقياس إلى حقل معين من الموضوعات، بحيث يصير ذاك النموذج المقام مشاهماً لأصله بية ووظيفة.

لكنه يحسن استحضار أن تأسيس النظرية اللسانية على فرضية العمل الطبيعية⁽¹⁷⁾ المذكورة آنفاً سيهينها قطعاً لأن يكون مقتضها كلياً، أو تكون حصيلتها نسقاً من المبادئ والقواعد الكلية (أي النحو الكلي).

ولعله من بون أهم الأسئلة التي تشدُّ الاهتمام باستمرار هو كيف الوصول إلى معرفة النحو الكلي؟ مع العلم أنه نهلت للملاحظة بكل أشكافها. وبعبارة أخرى، بيم توصي النظرية اللسانية الكلية وتنصح لكي ينتهي الباحث في إطارها إلى إقامة نموذج نحوي مشاكل للغة البشرية بية ووظيفة؟

إن أول شرط منهجي يجب الالتزام به هو ضرورة التقيد بمبدأ الاستحسان الداخلي للسق المنطقي، بحيث لا يقبل من العبارات القصوية الممكنة إلا ما كان متضخاً في مقدمة الانطلاق، أو مستطفاً من مصموفة السق المنطقي بواسطة قاعدة برهانية⁽¹⁸⁾. بالامتثال لمبدأ

(17) فرضية العمل الطبيعية مفادها وجود معارف أولية منسوجة في نية الخلية الدماغية؛ تلك الأوليات لا تتعلم ولا يفترض عطا الدهن منها، لأنها القاعدة اللازمة والأسس الصوري لكل المعارف المكتسبة. وهذه لفرضية تكاد مرادف فكرة الإلهام والتسوير التي تقابل الوضع والاصطلاح في الفكر الفئوي العربي القديم. للمزيد من التفصيل، انظر: د. محمد الأوراني، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

(18) راجع منهجية الاستبطان في الفصل السادس من كتاب تارسكي مدخل إلى المنطق، Introduction à la logique Alfred Tarski.

الانسجام، نستطيع النظرية أن تميز داخل الممكن بين وارد يجب الأحد به وناب يتعين إهماله.

إذن، انطلاق النظرية اللسانية من فرضية العمل الطبيعية يُحتم عليها أن تُقر بأن مبادئ النحو واحدة، وأن قواعد مشتركة بين جميع اللغات البشرية. وإذا تساءلنا عن كيف حصلت لنا المعرفة بالمعلومة للمعر عنها بقولنا: إن جميع اللغات تشترك في المبادئ نفسها المؤسسة لقواعد الأسماء الخاصة بها، كان الجواب في «أن هذه المعلومة متروعة ضمناً من فرضية الانطلاق»⁽¹⁹⁾. وهي معلومة واردة في إطار نظرية تفترض أن كل متكلم، في أي مكان أو زمان، يُولد مزوداً بملكة لغوية مستقرة في عصب دهن، وقد طُبع، في خلالها هذا العضو، معارف لسانية واحدة. نذكر منها على سبيل التمثيل ما صيغ في النص على صورة الأمر، كمبدأ التعلق البنيوي⁽²⁰⁾ في (1. أ)، أو على صورة الشرط، كمبدأ تحجب العصور⁽²¹⁾ في (1. ب)، أو على صورة النهي، كقيد السوج المعين⁽²²⁾ في نحو (1. ج) مما يلي:

(1) (أ) كَوْنُ قاعدة متعلقة بالية، وأهل كل قاعدة مستقلة عن البنية.

(19) انظر المفهوم من الحد الضمني المقابل العربي للفظ الأجنبي (Définition implicite) في بوير، منطق المعرفة العلمية.

(20) يعتقد شومسكي أن المعارف اللسانية الطبيعية المرفوعة حلقة في خلالها المضمر السهمي تكون مصوغة صياغة الأوامر. للمزيد من التوضيح، انظر كتابه تأملات في اللغة. Chomsky, *Réflexions sur le langage*.

(21) انظر شومسكي، نظرية السمل والربط، ص 119، 430 والأوراعي، البحث 4.6.3 في: الوصايط، ج 1، أقول اللسانيات الكلية.

(22) «يد المَوْج المعين» المقابل العربي لما سماه شومسكي (Condition du sujet spécifié). انظره في الفصل الثالث من كتابه: نظرية العمل والربط Chomsky, *Théorie du gouvernement du liage* وانظر أيضاً «قيد الجرر الاسمية» (NIC) في مقاله «On Binding»، ص 1-46 صر: Linguistic Inquiry 11.

(ب) متى قفروا على للتصل لم يأنوا مكانه بالمتفصل.
 (ج) يتمتع ربط المركب من الموجود داخل المركب ج يعبره الواقع
 خارج ج إذا كان ج يحتوي على صَوَجٍ مغاير للمركب من.
 ويمثل هذه المعارف الطَّبِيعِيَّةُ بقوى المتكلم، بشرط أن يتصل بلغة
 محطه، على تكوين نسق من القواعد النحوية وإتقان استعماله.
 وإذا علمنا مصدر ما في النحو من كليات تصدى في جميع
 اللغات، فكيف الوصول إلى استكناه تلك المعارف اللسانية الكلية؟
 إجابة عن هذا السؤال، يقترح اللساني ذو التوجه الاصطلاحي الصوابط
 المبهجة التالية:

(2) (أ) افترض وجود معارف لسانية مسوَّجة في الملكة اللغوية لدى
 كل متكلم مهياً بتلك المعارف الخلقية لأن يتعلم أي لغة.

(ب) إذا ثبت بدراسة دقيقة للغة معينة وجود خاصية بها تعكس
 معلومة طَبِيعِيَّة، وجب أن تكون تلك الخاصية، تبعاً
 للصوابط المبهجة (2. أ)، مبدأً كلياً تصح له جميع اللغات
 البشرية⁽²³⁾.

(ج) نتيجة الصوابط المبهجة (2. ب) تُخصَّصُ مراسياً بالبحث في
 النماذج الخاصة عن وقائع لغوية واردة بالنسبة إلى المبدأ الكلي
 المستخلص من دراسة لغة خاصة.

(23) هو شومسكي عن مبدأ التصميم الموصوف أعلاه في مواضع كثيرة من كتبه،
 منها قوله: إن القيام بتحليل عميق للغة الواحدة يوفر الوسائل الكفيلة
 بالكشف عن خصائص النحو الكلي. وقد قاده هذا الاعتماد إلى فرضيته
 الشهيرة التي تقول: إن ما يصح في الإنجليزية يحمل أن يكون كلياً يسع
 جميع اللغات البشرية. للمزيد من التفصيل، انظر كتبه: دراسات في الصورة
 والمعنى (Essais sur la forme et le sens)؛ ومائل الدلالة (Questions de
 sémantique ونظرية العمل والربط (Théorie du gouvernement et du
 liage).

(د) استناداً إلى طبيعة العلاقة⁽²⁴⁾ التي تقيمها النظرية الاصطلاحية بموضوعها المتشكل كما تحدت في (البحث 1.1) السابق، يجب إنشاء المفحص المراسي، ألا تؤخذ بعين الاعتبار معطيات السمات الخاصة إذا خالفت مبدأ أو قاعدة في النحو الكلي.

بالنظر إلى اختلاف الإنجليزية لأكثر اللسانين المعاصرين ولأقدمهم تظهراً، وجب أن تكون هذه اللغة، عملاً بالصياغة المنهجية (2. ب)، هي الأكثر حضوراً للدراسة اللسانية المعمقة. ومن تحليل أولئك اللسانين للمركب البعصي⁽²⁵⁾، كما تستعمله الإنجليزية، سوف يبعس من النهر قيد «السوج المعين» المصوغ في العبارة (1. ج)، ويُعمّم بعد ذلك على سائر اللغات.

تفصيلاً للصياغة المنهجية (2. ج)، تكون العربية، بتحويلها لتراكيب (3) الآتية، قد استجابت لقيد السوج المعين، فامتنع فيها ربط المركب البعصي (بعضهم - بعض) بالسابق (هم) في التراكيب التالية.

(3) (أ) هم رأوا غرباناً يتناول بعضهم بعضاً.

(ب) هم لم يسمحوا للراقات بمساعدة بعضهن بعضاً.

(ج) هم طلبوا منكم عدم إحراج بعضكم بعضاً.

وبخلاف ما سبق، يظهر للمركب البعصي (بعضهم - بعض) في الجمل (4) التالية مرتبطاً بالسابق (هم/هن).

(24) للوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بين النظرية وموضوعها، انظر: يلمسليم، مقدمات إلى نظرية لسانية. *Prolegomènes à une théorie du langage* ويوبر، مطلق المعرفة العلمية.

(25) سبق أن المركب البعصي يشمل *each other* كما تستعمله اللغة الإنجليزية في مثل: *they want each other to win* ومرادفه في الفرنسية *les uns les autres* كما في نحو: *ils ont promis à leurs épouses d'aller les uns chez les autres*. ومثل ذلك «بعضهم بعض» المستعمل في العربية كما في العبارة: «هم وعدوا آبائهم بزيارة بعضهم بعضاً»

(4) (أ) هم وعلوا زوجاتهم بزيارة بعضهم بعضاً.

(ب) هم أخبروكم بدعوة بعضهم بعضاً.

(ج) هنّ طالين من رؤسائهنّ مساعدة بعضهم بعضاً.

(د) هنّ استأذن الأزواج ببرد زيارة بعضهم بعضاً.

وقد تقدم أن العربية وغيرها من اللغات البشرية يعود ارتباط فاعل الجملة الناجمة بفاعل الجملة السابقة، كما في المجموعة (3)، أو عدم ارتباطه، كما في مجموعة الحمل (4) إلى عنى نسق المطابقة في هذا النمط من اللغات. بل إن العربية وغيرها من اللغات ذات الصرف الوزني قد لا تحتاج أصلاً إلى المركب البعضي الذي منه أستخلص مراسياً شرط السوج المعين. إذ يمكن للعربية أن تعبّر بالصيغة الصرفية الدالة على المشاركة للمعبر عنها في الإنجليزية ونحوها الفرنسية بواسطة المركب البعضي.

ولا يمكن مطلقاً أن يكون شرط السوج المعين ونحوه من مبادئ النحو الكلي منسوجاً بحلقة في خلايا العصر الذهبي المسمى ملكة لغوية وهو إما غير حاضر في اللغات ذات الصرف الوزني، وإما مستعمل استعمالاً خاصاً في لغات غير نسق مطابقتها.

وليس من العلم في شيء رمي اللغات المستعمية بالصرف هن المركب البعضي، وبفقدانها النسقية على التصرف فيه بكونها لغة شاذة أو غير طبيعية، لا لقصور فيها أو شيء آخر، بل لأنها لا تنقيد حرفياً بموجب شرط السوج المعين المصوغ في (1. ج).

وليس من العلم في شيء أن تنقيد اللساني بمقتضى الضابط المنهجي الموصوف في العبارة (2. ج)، بحيث يلزم تقسّمه، وهو بمحص مراسياً الفيد المذكور في لغته الخاصة، ألا يأخذ بعين الاعتبار أحكام المتكلمين الأشهاد إن هم جوزوا مثلاً جمل المجموعة (4). لأن حكمهم

هذا لا يستد في نظر الاصطلاحي إلى نسق منطقي يُمكنهم من تأويل وقائع لغتهم تأويلاً سليماً.

إذن، لا يحق للغة الخاصة، كالعربية ونحوها من اللغات المحورية، ولا للناطقين بها أن يجوزوا تركيهاً إذا نقض مبدأ كلياً. عن هذا المعنى تعبير النظرية اللسانية الاصطلاحية بعول أصحابها: «إن الشواهد المنحولة في معطيات اللغات الخاصة يجوز استعمالها لاخبار قواعد التركيب المقترحة، لكن ليس لها أن تدعم أو تنقص مباشرة شرطاً كلياً، لأن ذلك من اختصاص قواعد التركيب». هذا الأصل الاصطلاحي الذي صاعه شومسكي⁽²⁶⁾ في مواضع من أعماله المتعددة بعبارات متغايرة يمكن إجماله بواسطة البيان (5) الآتي.

(5)



وإذا ثبت، من دراسة مصفوفة ودقيقة للعربية في إطار نظرية لسانية مسببة، أن النسق المعطى لهذه اللغة يُخَوِّز تراكييب الجمل (4) التي تجمعها نظرية النحو الكلي بفيد السوج المين، فكيف يحل التداخل بين توقعات النظرية وواقع اللغات الخاصة؟

إن إعادة التوافق بين توقعات نظرية النحو الكلي ووقائع اللغات الخاصة لا يحصل أبداً، تبعاً للتوجه الاصطلاحي في اللسانيات، عن طريق إدخال تعديلات على البناء المنطقي للنظرية، بل يجب التمسك بالنظرية والمحاظرة عليها مع إعادة النظر في نتائج الدراسة والطعن في القسرة العلمية للباحث⁽²⁷⁾. إذ للتأثير اتجاه واحد، ينطلق من النظرية

(26) راجع الملحق من كتاب شومسكي، دراسات في الصورة والمعنى.

(27) للاصطلاحين طرق عدة لتحصيل نظريتهم للهندة بالانخبار. راجعها في

مصول القسم الأول من كتاب يوبر، متعلق للفرقة العلمية؛ وفي الملحق 4.2

من كتاب الأرواغني، الوسيط للصورة، ج 2، أقول اللسانيات الكلية.

ليحيط بموضوعها اللغوي. وهذا للبدا الاصطلاحي يردده المنظرون حتى أتباعهم، كما يظهر بصريح العبارة من قول بعضهم⁽²⁸⁾:

«الطريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألا تتحى بمحدد تقدم الحجة على كونها تتعارض مع التجربة كما يظهر في المناس العادية، ويجب أن يتوفر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تغفل بعض الظواهر بدون تفسير، والتسامح في وجود بعض المحجج المصادقة، خصوصاً وأن اللسانيين يترددون، في كثير من الأحيان، في تحديد نوع المحجج الواردة بالنسبة لنظرية معينة».

ومثل هذا الحديث للتكرار بكثرة في أعمال الاصطلاحيين يظهر بوضوح أن هؤلاء، أيما كان مجال تفكيرهم، لا يسمح للساني منهم للوقائع التجوية المصادقة بأن تؤثر تعديلاً في «الرواسم الأولية»⁽²⁹⁾ ولا في البناء المنطقي للنظرية اللسانية. وكان هؤلاء لا يترددون في التسليم بصدق العبارة (6) الآتية:

(6) البناء المنطقي لنظرية النحو الكلي يتوقع، بقواعده البرهانية، معارف لسانية يقينية، إذا لم تصدق في كل اللغات البشرية فلمحل واقع خارج النظرية.

إنما معارف لسانية، لانتمائها إلى ميدان اللغة، وكلية باعتبار فرصية العمل الاعتيادية التي تؤسس نظرية اصطلاحية، ويقينية من حيث مسهجة الاستنباط المستعملة لاختصاصها لا من حيث صحتها في

(28) انظر د. عبد القادر العاصي الفهري وهو يردد سذعة اصطلاحية نفس طبيعة العلاقة القائمة بين النظرية الفلسفية الكلية والوقائع التجريبية، في مقاله «عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب الأدبي»، ضمن للنهضة في الأدب والعلوم الإنسانية، ص 43-63.

(29) يستعمل الرواسم الأولية بمعنى *termes primitifs* في الفصل السادس من كتاب تارسكي، مدخل إلى المنطق.

جميع اللغات الشرية. وكل معرفة توافرت فيها هذه الخصائص الثلاث فصلاً عن نسقيتها، أمكن إدراجها في ضرب «المعرفة النظرية». ولا يصحنا من «المعرفة النظرية»، كما وضحا في مقدمة هذا الفصل والتزمنا به في سائر مباحثه، إلا «المعرفة النظرية الحقلية»⁽³⁰⁾، وهي المتتمية إلى حقل علمي بعينه كاللغائيات، دون غيره من الحقول الأخرى كالفيزياء والإحياتيا والعلك، ونحو ذلك من حقول العلم الخاصة.

1.3. خصائص المعرفة النظرية

تبين أن للمعرفة تكون نظرية وإن كانت حقلية، وأن «المعرفة النظرية الحقلية» تتميز بخصائص يمكن إجمالها في ما يلي:

أولاً: كوما «نسقية»، بمعنى أن حصولها للعارف يكون بواسطة نظرية يمكن بناؤها للظفي المحكم من إقامة نموذج مطابق، بية ووظيفة، لحقل معين من الموضوعات. خاصية النسقية هذه، وإن تقاسمتها كل من «المعرفة النظرية» و«المعرفة العملية»، فهي مميزة بالقياس إلى «المعرفة العادية» التي تختص بقيامها على «الإدراك المباشر»، كما سيتبين بعد قليل.

ثانياً: كوما «يقينية»؛ وهذه الخاصية مقصورة على «المعرفة النظرية» المستبقة بقواعد برهانية صورية من مصفوفات النسق (وهي مقدمات لا تحيل على واقع). وكل معلومة يقينية، فهي صادقة وإن لم

(30) من المعرفة النظرية ما يكون "محتاً"، فلا يتناول أي حقل من الموضوعات، بل لا تطلعنا هذه المعرفة النظرية البحتة على شيء في العالم الذي يحيط بها، لأن مثل هذه المعرفة تكون مستبقة بتطبيق قواعد صورية يشكل بناؤها الصارم نسقاً رياضياً محتاً. للوقوف على هذا الصرب من المعرفة، انظر الفصل الأول من كتاب رودلف كارناب، الأسس الفلسفية للعرباء Rudolf Carnap, Les fondements philosophiques de la physique

تصادف واحداً في لغة. إذن «القيمة الصدقية» المسندة إلى المعلومة
اليفسية تُنَاط بمهجية استنباطها لا بمعيار مطابقتها للواقع.

ما أوردناه في شأن هذه الخاصية يمكن توضيحه بمثال بسيط،
يعرفها بكيفية بناء سق صوري منتج في نظرية النحو الكلي للمقولات
المعجمية التي تنقسمها جميع اللغات البشرية.

بقصة سق صوري يحتاج إلى: التحديد المسبق لعدد محصور من
الرموز⁽³¹⁾، كعلامتي الإيجاب (+) والسلب (-)، إضافة إلى «س» رمز
مقولة الاسم، و«ف» رمز مقولة الفعل⁽³²⁾. ثم تركيب ذلك في الدالة
التالية [± س ± ف]. وأخيراً حصر الاحتمالات المتولدة عنها
بالضرورة المنطقية، لنحصل في النهاية، من تلك الدالة (7 أ)، على
الأقسام الأربعة للممكنة (7 ب)، كما يتضح مما يلي:

(7) (أ) [± س ± ف].

(ب) [+ س + ف] تمثيل لمقولة الصفة.

[- س - ف] تمثيل لمقولة الأدلة.

[+ س - ف] تمثيل لمقولة الاسم.

[- س + ف] تمثيل لمقولة الفعل.

ندرك بقياً أن الدالة (7 أ) تولد بالضرورة المنطقية الأقسام الأربعة

(7 ب) ليس غيـر. ومع ذلك، لا يستطيع أحد الجزم باليقين نفسه أن
هذا التقسيم الرباعي كلي³ (أي كل اللغات البشرية تنقسم هذه

(31) ينظر في موضوع مهجية بناء الأساق الصورية: تارسكي، مدخل إلى المنطق
Alfred Tarski Introduction à la logique و كارساب، الأسس الفلسفية
للغرياء. Rudolf Carnap, Les fondements philosophiques de la physique
و كارل يوبر، منطق المعرفة العلمية.

(32) راجع المبحث 3.2 في: شومسكي، نظرية العمل والربط، والعصل الأول من
كتابه: The Minimalist Program.

للمقولات الأربع لا أقل ولا أكثر⁽³³⁾ حتى وإن سلمنا بعرضية العمل
الطعية التي من مستلزماتها قولهم: ما صحح في لغة معينة وجب أن يصح
في سائر اللغات.

لا أحد يكر كون الأقسام (7 ب) مستترة بالضرورة المنطقية من
الدالة (7 أ)، لكن لا أحد أيضاً يستطيع أن يتوصل من النتيجة [- س -
ف] إلى معرفة ماهية هذه المقولة، وكذلك الحال في باقي المقولات. وكأما
مندحرون إلى معرفة الماهيات من جهة أخرى، وبمعرفة غير للمهجة، حتى
إذا تصورناها تمام التصور ألقينا بها الصيغ الرمزية في (7 ب)، ومع ثلث
الدعوة نستلم تحديراً بضرورة رفض كل ما يحده من تلك الجهة مخالفاً
للنتائج المستبعدة، كان الاختلاف في الكم أو في الكيف، وبذلك ثبت
خصيصة اليقينية للمعرفة النظرية، نُعر عنها من جديد في ما يلي:

(8) النتيجة المستبعدة بقواعد صورية معلومة يقينية وإن لم
تصادف واقعاً، أو كان في الواقع ما لم تصادفه.

فالنتيجة المستبعدة الثالثة للمعرفة النظرية متمثلة في كنية
النتائج المستبعدة، وعلى هذه الخصيصة انبت نظرية النحو الكمي
المستخلص من دراسة مدققة للغة الإنجليزية. ومن كليات النحو مذكر
مبدأ تأصيل اللغات لأبنيتها القاعدية⁽³⁴⁾ المصوغ بالمبارة (9) التالية:

(33) عدد أقسام الكلم قد يختلف حتى داخل اللغة الواحدة، وذلك بحسب
منطقات الدارسين. ففي العربية مثلاً وجد سيويه ثلاثة أقسام: الاسم
والفعل والحرف، وبلغ العدد في مقترح تمام حسان سبعة: الاسم والصيغة
والفعل والضمير والخالفة والحرف والأداة، كما في كتابه، اللغة العربية
معناها ومبناها، ص 90. ووجدنا معيار معيار غير دينك العديدين بمقولات
أخرى، هي: اسم تام، اسم ناقص، فعل تام، فعل ناقص، صيغة، مصدر،
خالفة، أداة.

(34)راجع في مسألة الرتبة الفصل الثالث من كتاب: الأوراعي، الوسائط اللغوية،

ج 1.

(9) (أ) لكل لغة بنية قاعدية ذات رتبة قارة، توصلها بانتقاء أحد

الترتيبات الستة (9 ب) المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي.

(ب) فا - فع - مف. فا - مف - فع.

فع - فا - مف. فع - مف - فا.

مف - فا - فع. مف - فع - فا.

ومأصيل لعاب كالأبجدية مثلاً للترتيب: (فا - فع - مف)، قد نسمح بتفريع ترتيب آخر، فاحتاجت إلى قاعدة تحريك تسمى عادة بقاعدة «انقل الألف»، وهذه القاعدة تسمح بنقل أي مقولة إلى أي موقع، مع ضبط هذا النقل بقيود لاختيار النقول ومكان إقامته. وما وجد في الأبجدية وجب بحكم مبدأ التعميم أن يكون كلياً يستغرق جميع اللغات البشرية.

إن مبدأ تأصيل الرتبة لمكونات البنية القاعدية، وقاعدة التحريك «اللزمية عنه»، إذا نقصت كليتهما معطيات لغوية وجب إعادة التوافق بينهما، لكن ليس بإدخال تعديل على الكلّي ليقينه، ولا بالتشكيك في المعطيات الداحضة لنوقها القطعي، وإعنا باصطلاح «فرضيات عينية» تُتحقق بالنظرية ضد الحاجة لتقوم بدورين في آن واحد: (أ) أن تساعد النظرية على الصمود وتحملها من الإغيار، بسبب تضاد توقعاتها الماقصة لواقع اللغات، (ب) أن تُناط بها المميزات الملحوظة في اللغات الخاصة. وما جُمع، فضلاً عن الإخفاق المتأخر، بين هاتين المهمتين من تلك الفرضيات فهو البرمتر في حقل اللسانيات.

مخلص مما سبق إلى أن اللسانيات الكلية نظرية لغوية أساسها فرصة عمل اعتباطية، ومهجيتها قواعد استنباط صورية، وتأتجها معرفة نظرية تتسم بالسقبة واليقين والكلية. وهي نظرية مُبرمتة، إذ تستعين بفرضيات عينية لحل تناقضاتها مع بعض اللغات.

وما سقاه في موضوع اللسانيات الكلية يدعونا بكل إلحاح إلى إقامة مقترح يتجاوز، بالمعنى العلمي للتجاوز، نظرية النحو الكمي، بإدماجها في نظرية أعم للسانيات التسمية.

2. لسانيات نسبية ومعرفة علمية

اللسانيات النسبية نظرية لغوية تؤسسها «فرضية مراسية» نعيد أن النفاذ البشرية «ملكات صناعية كسبية». ويلزم عن محتوى هذه الفرضية أن تتميز بمصائص ثلاث:

أولاً. كونها قضية واقعية تميل على موجدات في المحيط الخارجي يتم اقتناصها مراسياً⁽³⁵⁾. ولارتباط محتواها بالواقع، صارت تقبل الإثبات وتحتل النقض⁽³⁶⁾. وإذا لم تثبت عند المحصر، وجب إدخال التعديلات اللازمة عليها وعلى النظرية المستندة إليها.

ثانياً. كون اللغة داخلة في الملكات الصناعية يترتب عليه أن تكون موضوعاً بالاختيار. وما هو كذلك يجب أن يكون مختلفاً في حدود ما تسمح به الإمكانيات الاختيارية.

(35) نسبت أن الفرضيات المؤسسة للنظريات إما اعتباطية لا تميل على شيء في المحيط الخارجي، وإما مراسية مرتبطة بواقع. وهذه الأخيرة «حدود، ومقدمات واجب قولها في أول العقل أو بالحس والضرورة أو بفيلس يدهي في العقل» (ابن سينا، البرهان، ص 59) راجع أيضاً روحلف كلرناب وهو يفرق بين القوانين علمية (Lois implicées) والقوانين الكلية (Lois universelles) في كتابه: الأسس الفلسفية للبرهان، وراجع كذلك كارل بوبر، حيث يدافع في كتابه: منطق المعرفة العلمية، عن تصور الأقاليل الجزئية (énoncés singuliers) في مقابل الأقاليل الكلية (énoncés universels) لدى الاصطلاحيين.

(36) الفرضيات المؤسسة للنظريات قابلة للإثبات دون السقوط في إقامة براهين بلا نهاية، ولا في القور: كالبرهنة بعض الفرضية على بعضها الآخر. وهو ما يؤكد ابن سينا بقوله: «لكسل واحد من الصناعات، ومخصوصاً النظرية، مبادئ وموضوعات ومسائل. والمبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة، ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة. وإنما تُبرهن في علم فوقها أو في علم دونها». (البرهان، ص 98)

ثالثاً. اللغة، إذا حلت بالعضو الفعلي⁽³⁷⁾ للهيا خلقاً للانصياح،
شكنته بسيتها وكوت له القدرة على فعل الكلام.

انضح، مما سقناه في الفقرة أعلاه، أن التأثير متبادل بين النظرية
وموضوعها، وأن اتجاهه في البدء يجب، بمقتضى العرضية المراسية، أن
يسطلق من اللغات نحو النظرية، مما يجعل من اللسانيات النسبية نظرية
لأغاء غمطية. نظرية تكون جميع توقعاتها اللسانية تمطية، أو تتوقع لكل
الأنماط اللغوية القواعد النحوية المناسبة.

1.2. بناء نظرية اللسانية النسبية

من انشعالات اللسانيات النسبية ضبط بناء النظرية مما يجعلها
تتوقع الأنماط اللغوية الممكنة والقواعد النحوية التي تصادف واقعاً في
غمط معينه. ولكي تستجيب نظرية اللسانيات النسبية للضابط
المذكور، يلزمها أن تجعل من «العرضية الكسبية المراسية»⁽³⁸⁾ أساساً

(37) سبق أن أثبتنا أن آلية الخلوية للأعضاء الدماغية تمتاز عن غيرها بتمهيء العضو
الفعلي لتشكيل بنية ما يحمل فيه مكتسب عندئذ قدرة عملية. (لتوسع في
الموضوع، انظر: الأوراني، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

(38) من خلال المقارنة بين لغة الحيوان ولغة الإنسان، تبين لابي سينا أن الضرورة
الخلقية تحتم أن تكون الأول طيبة لأن الحاجات البيولوجية للحيوان متناهية،
فأنتز كل صنف من هذا النوع على شواصل بلغة محدودة على قدر الاختلاف
ولما كانت أغراض الإنسان غير محدودة، لزمته لغة على قدر الحاجة، بإمكانات
غير متناهية. وعبر التناهي متعدد، والمتعدد وصحي. بل إن الضرورة الخلقية
للإنسان هي الباعث له على اختراع لغاته، كما نص على ذلك لابي سينا بقوله:
"ولما كانت الطبيعة الإنسانية عطاشة إلى المخاطرة لا مبطرتها إلى المشاركة
والخوار، فتجست إلى اختراع شيء يوصل به إلى ذلك، ولم يكن أعنف من أن
يكون فعلاً، ولم يكن أعنف من أن يكون بالتصويت... فمالت الطبيعة إلى
استعمال الصوت، ووضعت من عند الخلق بالآلات تقطيع الحروف وتركيبها بها
ليبدل بها على ما في النفس من أثر". كتاب العبارة، ص 2. وللمزيد من
التفصيل، انظر أيضاً القسم الأول من كتاب الأوراني، اكتساب اللغة في
الفكر العربي القديم؛ والمقالة الخامسة من كتاب ابي سينا، النفس، ص 181.

ليائها، كما يجب أن يكون بنائها⁽³⁹⁾ قائلين وجوب أن تكون هذه
القولب نمطية.

إن النمطية تعني هنا الجمع بين إثبات الاختلاف اللغات البشرية،
وبسبب منع اختلافها من الانتشار الواسع، مع توقع إمكان يرجعه إلى
أقل عدد بعد الواحد الكلي. ولا سبيل إلى حصر من هذا الصرب بعد
استثمار على نطاق واسع لمبدأ التقابل الثنائي بين شبكتين محتملتين من
الوسائط⁽⁴⁰⁾. وليكون هذا الاستثمار تسقياً، تعين أن تكون الوسائط
من مقومات النظرية اللسانية التي تتوقع قواعد نمطية، وأن تكون داخلية
في تشكيل بنيتها المنطقية التي تنتج معرفة علمية.

إشارة الاختلاف النمطي لا يترتب عليه عدم التلاصق اللغات من
كل واحد، لأنه يكفي أن نعتبر الطبيعة الرمزية للغة لتبين أن كل
اللغات، مهما اختلفت بنيتها النمطية، فهي عالم رمزي يعكس بصدق
النظام الأشياء في عالم نصوري مطابق لعالم واقعي⁽⁴¹⁾. واللغات، من
جهة ما تعكس، يجب أن تتوحد ولا تختلف. فهي واحدة من جهة
للمر عنه، ونمطية من جهة العبارة.

(39) للثنائية في اللسانيات النسبية تصور مغاير لما هي عليه في كل من النحو
التوليدي التحليلي والنحو الوظيفي. للتوسع في الموضوع، انظر الفصل
السابع «مفهوم اللغات وقولب اللسانيات» في كتاب الأوراني، الوسائط
اللغوية، ج2، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، انظر الطرة 49.

(40) نستعمل هنا الوسيط بمعنى معبر لتداول الرموز في نظرية النحو الكلي. راجع
الفصل الثالث «مفاهيم النظرية ووسائط اللغة» في كتاب الأوراني،
الوسائط اللغوية، ج1، أقول اللسانيات الكلية.

(41) للوقوف على الطابع لثنائي الطلوع في التقليد الغربي على اللغة، انظر كتابي
شومسكي، اللسانيات الميكروية Linguistique constructive وعلامات في اللغة
Réflexions sur le langage انظر أيضاً مقدمة الطبعة الإنجليزية لكتاب بوبر،
مطلق المعرفة العلمية.

هذا الطابع الارذواجي للحيّز للغات البشرية بلع من البيان في
المكر العربي الفلم حق لاكتة الأقلام على اختلاف تخصصات
أصحابها. وأوضح عباراته قول الغزالي:

«إن الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقته في نفسه؛
الثانية ثبوت مثال حقيقته في النفس، وهو الذي يعبر عنه بالعلم؛ الثالثة
تأليف صوت بحروف تدل عليه، وهو العبارة الثالثة على التل في
النفس؛ الرابعة تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ، وهو
الكتابة. فالكتابة تتبع للفظ إذ تدل عليه، واللفظ تتبع للعلم إذ يدل عليه،
والعلم تتبع للمعلوم إذ يطابقه ويوافق. وهذه الأربعة متطابقة متوالية،
إلا أن الأولى وجوديان حقيقيان لا يختلفان في الأعصار والأمم،
والآخرين، وهما اللفظ والكتابة، يختلفان في الأعصار والأمم لألها
موصوعان بالاختيار»⁽⁴²⁾.

ولا يمينا من تلك المراتب الأربعة سوى وجود الشيء في المرتبتين
الثانية والثالثة، لأنه في المرتبة الثانية يكون وجودياً، أي ثابتاً في أذهان
كل الأقوام بغض النظر عن لغاتهم الخاصة. ولوقوعه في هذه المرتبة،
نسميه تبعاً للغزالي «نطقاً»⁽⁴³⁾، وثباته في أذهان الجميع وسريانه في

(42) الغزالي، المستصفى، ج1، ص 21.

(43) يعبر الغزالي عن تصور النطق والكلام والقول ومن علاقة النطق
القائمة بين هذا الثلاثي فيقول: «النطق ليس هو صورة العبارة، ولا نفس
الإشارة، ولا شكل الحروف، ولا تطويح الأصوات، بل النطق هو تمكّن النفس
الإنسانية من العبارة عن الصورة المفردة المقررة في علمه، للفرده في عطفه،
لثبوتة عن الأشكال المعرلة عن الأجسام... وهو أصل الكلام والقول... لأن
كلامنا أثر حقيقي... قبل إلقاء القول عليه... والكلام يحتاج إلى عياره ونظم
ولفظ ليصير قولاً... ولا يظهر القول إلا بواسطة الصوت... فالقول هنا صادر
عن لسان المتكلم وانتظمت عبارته، بحسب القواعد... ويبلغ لسانه اللبوس المركبة
للمرتبة إلى أذن السمعين». (الغزالي، المعارف العقلية، ص 30-39).

كل اللغات، استحق محتوى «النطق» أن يتصف بالكلية بالمعنى الوارد
للتسمية في النظرية اللسانية. وإذا أصبح الشيء موجوداً في المرتبة الثالثة،
انقلب عندئذ وضعياً بالاختيار، وصار متغير الهيئة غير الزمان، ومتبدل
الصورة بين لغات الأمم. وما كان كذلك يسميه مع العزالي «القول»
وبما أن تغير هذا الأخير يكون في حدود ما تسمح به الوسائط، استحق
«القول» أن يتصف بالمنطقية.

نبين مما تقدم أن «النطق الكلى» يُعدُّ شرطاً ضرورياً لتكون ما
بعده، وإذا صح أن «القول المنطقى» يُشكل، بموجب طبيعته المادية،
صورة مطابقة لما قبله لاح فراغ في النسق المفهومي للنظرية وفي لغتها
الاصطلاحية، لأن السابق الكلى لا يكون شرطاً مباشراً لللاحق المعطى
الذى يحيره طبيعته المادية على أن يكون مطابقاً لأصله. ولسد هذا
الفراغ، تعين إدخال مصطلح «الكلام» بوصفه أصلاً للقول وشرطاً
مباشراً لتكونه.

ظهر أن «الكلام» بمثابة حلقة وصل، لأنه يجمع في آن واحد بين
كونه «لاحقاً وأصلاً»؛ فهو «أصل» لصورته، لأنه يُعدُّ شرطاً كافياً
لتكون القول بعده، و«لاحق»؛ لأن سابقه «النطق» شرط لا يكفي
لتكون «الكلام»، لأن «النطق» ليس سوى جزء من الشرط التام،
جزؤه الثانى «الوسائط»، ومن مجموع ذلك؛ «النطق الكلى والوسيط
الاختياري» يتشكل «أصل» ضرورى لتكون «كلام معطى»، يُعدُّ
بمسوره أصلاً لصورته «القول المنطقى»، لأن المطابق للمعطى يجب أن
يكون معطياً مثله.

اتضح أن «النطق الكلى» مثل «الكلام المنطقى» في استرقاد
العمود من «الوسيط الاختياري»؛ إلا أن «النطق» يقتدر إلى «الوسيط»
ليخرج به من مجرد «سابق» ويشكل معه «أصلاً» وشرطاً كافياً لما

بعده، بينما «الكلام» يحتاج إلى «الوسيط» ليضمن لنفسه، بالرغم من عطيته، أن يكون صورة مطابقة للكليّ قبله.

كل للمفاهيم الواردة في الفقرات السابقة يمكن من جديد تقديمها دفعة واحدة وتسييقها بعلاقة التعدية القائمة بين «الصورة» و«أصلها»، كما يكشف عن ذلك البناء المباني التالي:

(10) [العالم الخارجي]

↑ ↓

[النطق الكلي] + [وسائط اختيارية] ← [كلام عطلي] ←
(قول عطلي).

كُونًا حتى الآن المفاهيم الرئيسية التي تدخل في تشكيل البناء النظريّ للسائيات السببية، وبينما كيف ترابط فيما بينها وتتسق. ومع ذلك كله، لا بد من تحليل دقيق ومفصل لكل عنصر في المباني (10) أعلاه.

2.2. كليات النسائيات النسبية ووسائطها الاختيارية

دفعاً للتطوير، نكفي بالإشارة العابرة إلى أن التعدية بين «العالم الخارجي» وبين «عُدّة الاكساب»⁽⁴⁴⁾ تبادلية؛ بمعنى أن هذه العلاقة تقوم أولاً بين «أصل سابق» يتمثل في الحقائق الثابتة في العالم الخارجي، وبين «صورته اللاحقة»؛ وهو المعنى أو مثال الحقيقة المرئى في الدهر. ونقوم ثانياً بين «سابق» (وهو «معنى» يتولد أصلاً في الدهر من المثال المرئى ومعها إحدى علاقات التوليد كالمخالفة والمماثلة والروم ونحو ذلك من العلاقات المولدة للمعاني الذهنية)، و«لاحقه» الذي يشكل

(44) عُدّة الاكساب تشمل قوى النفس المعرفية وقواها التعليمية. للمزيد من الإيضاح، انظر القسم الأول من كتاب الأوراعي، اكساب اللغة في الفكر العربي القديم.

حقائق ممكنة يُسقطها النهر على العالم الخارجي، سواء أكانت تلك الحقائق لزومية أو احتمالية أو تخيلية⁽⁴⁵⁾.

من علاقة التعدية التبادلية التي تقوم بين العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي وبين عدة الاكتساب الهيأة للتصور والتوليد نشأ في ذهن كل إنسان الأمثلة نفسها للحقائق الممكنة والثابتة نفسها، من قبيل [شمس، صر، كسوف، خشب، نار، حرق، أمذ، ذنب، حن، اقتراس، طفل، إنسان، غصن، فاحة، بلع، مصنع، رجل، ابن، امرأة...]، فيتكون له «نطق» محتواه «كليات مجردة». وهذه الأخيرة من حيث محتواها قسمان: «كليات دلالية» و«كليات تدلولية»، وكلا القسمين يتفرع إلى صنفين، كما سيتبين.

1.2.2. الكليات الدلالية والتدلولية

بتميز الكلّي بتولفر ثلاث خصائص يلزم لاحقتها عن السابق على النحو التالي: (أ) أن يكون الكلّي مفهوماً لكل لغة بشرية، فلا توجد لغة مع عدمه، (ب) أن يكون مشتركاً بين جميع اللغات، فلا تخلو إحداها منه، (ج) أن يكون له انعكاس، على نحو معيّن، في «البنية القولية» الخاصة باللغات، وإلا فلا دليل مادي أو حسي على وجوده. والكلّي، كما وصفناه، يجب أن تنظمه علاقة؛ وهذه العلاقة تنصرع تبعاً لطرفيها إلى قسمين.

(أ) علاقة تدلولية إذا كان طرفاها متخاطبين، كأد يوجد المتكلم [ك] ذاتيلاً في العلاقة [ع] مع المتخاطب [ح] بحيث يلزم [ك] تكوّن القول (ق) المتميز بخاصية بيوية تعكس العلاقة [ع]. والكلّي التداوي كما وصفناه مصوغه من جديد بالصارة (11) الآتية.

(45) للتوسع في الموضوع، راجع الفصل الرابع من كتاب الأوراعي، الوسائط اللغوية، ج 1 - أقول اللسانيات الكلية.

(11) الشرع خا (ق).

من الأمثلة المشخصة لهذا الكلي وجود متكلم مخصوص داخلاً في علاقه مع مخاطب معين تلزمه تلك العلاقة أن يكون بية قولية بخصائص العملة المطلوبة، من نحو «ماولني بطلاقة التعريف»، و«أين بئ ليلة وقوع الجسرة»، و«لا تعادروا المدينة إلى إشعار آخر». والكلي التداولي يتفرع إلى (أ) عدد محصور من العلاقات التخاطبية الممكنة من جنس المصوغ في العبارة (11) أعلاه. (آ) اقتضائات بحثية؛ وهذه عبارة عن صوابط كلية تُقيدُ التخاطبين بوصفهما طرفي العلاقة التخاطبية⁽⁴⁶⁾.

(ب) علاقات دلالية محصورة العدد تتميز بأن أطرافها مفردات بحثية؛ كملاقة الإضافة (ع U ع) القائمة بين المتضامين (س، ص) المعبر عنها بالدالة؛ [ص (ع U ع) س]، والمتحقق لغوياً في بية قولية على نحو (ضوء شمس، ابن امرأة). وعلاقة الانتماء بين الكل (سا) وبعضه (س) المصوغة في (س \exists سا) والمحققة لغوياً في (الطفل إنسان)، وعلاقة السببية (د) الجامعة بين طرفين بحيث يكون أحدهما سبباً في وجود الآخر (س د ح) كما يتحقق لغوياً في نحو (حرق النار)، وعلاقة الملكية (و) التي تجمع بين طرفين أحدهما يكون حافطاً لوجود الآخر (ح و س) مثله في اللغة (كسوف الشمس)، وعلاقة السببية (ك) القائمة بين طرفين (ح ك س) بحيث يجمع أحدهما بين كونه سبباً وحافطاً للآخر كما في (هروب الناس)، وعلاقة الضرور (ف) التي تربط طرفين بشرط أن يكون أحدهما متصفاً للآخر⁽⁴⁷⁾، وهذا الأخير لازماً عن سابقه.

(46) للمزيد من التلخيص، انظر الفصل الخامس من كتاب الأوراعي، الوسائط اللغوية، مج 2 - اللسانيات النسبية والأشياء النسطية.

(47) للوقوف على ما سرد من العلاقات وغيرها، راجع الأصول الإخبارية في القسم الثاني من كتاب الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم؛ والفصل الثالث من الوسائط اللغوية، ج 1 - أقول اللسانيات الكلية.

ظهر أن الكليات الدلالية تنفرع هي الأخرى إلى صنفين: (أ) مفردات بحثية؛ وهذه تمثل الوجه الكلامي الضروري لتكوين مدخل لمعاجم اللغات البشرية. (أأ) علاقات تأليفية: بواسطتها تنظم المفردات للبحث، ويشأ في «تركيب» جميع اللغات «بنية وطبيعة» واحدة. اتضح أن الكليات الدلالية والتداولية، في النظرية اللسانية السببية، مقسومة لكل الأنساق التي تُصنع لغرض التواصل، وبالتالي فهي واجبة التحقق في كل اللغات البشرية لكن بكيفية غير مباشرة، ومن ثمة نشأت الحاجة إلى الوسائط اللغوية.

2.2.2. الوسائط اللغوية الاختيارية

نشكل الوسائط اللغوية، داخل النظرية اللسانية السببية، مجموعة محصورة من الاحتمالات المتفاعلة والموزعة توزيعاً توافقياً على مفردات اللغات وقوالب أبحاثها⁽⁴⁸⁾. وبعبارة أخرى، كل وسيط لغوي يمثل أحد الاحتمالين المتفاعلين، إذن لكل وسيط مقابل، بحيث إذا اختارت لغة ما أحدهما لأحد فصوصها، نرجح أن تختار لمصنفها الآخر الوسيط الموافق، ولم يُستبعد أن تختار لغة ثانية، لنفس المصنف فيها، مقابل ذينكم الوسيطين. وإذا أردنا أن ندقق أكثر، نستطيع أن نقول بوجود شبكتين

(48) سبق أن أثبتنا في أكثر من موضع أن كل لغة بشرية تقبل أن تنحصر إلى أربعة فصوص متماثلة: (1) فص نصفي له محتوى صوتي، ينحصر إلى: (أ) نطق (phonétique) و(ب) نص (phonologie)؛ (2) فص معجمي محتواه عدد غير محصور من المدخلات المتميزة كل منها بتمثيلها كلفي ولفي، ينحصر إلى (أ) معجم واقع؛ مدخله أصول (ب) معجم متوقع؛ مدخله فروع؛ (3) فص نحوي معجمي محتواه قواعد توليد مدخل فروع من أصولها. ينشعب إلى (أ) اشتقاق؛ محتواه قواعد تحقيق الكلام، (ب) تصريف؛ يحتوي على قواعد معجم القول؛ (4) فص تركيبية؛ يتضمن قواعد التركيب، ينشعب بحسب النمط اللغوي، إلى مكونين أو ثلاثة مكونات. ويكفل بكل فص لغوي قالب نحوي في إطار فوض قوالب النموذج النحوي لمجموع فصوص اللغة.

من الوسائط اللغوية في آن واحد، بحيث يكون لكل وسيط ما يوافقه في زمرة، وما يخالفه في زمرة مقابلة.

استناداً إلى ما سبق، من أن الكليات الدلالية والتداولية واجبة التحقق في اللغات من خلال الوسائط المنتظمة في رمزين واقعتين على طرفي النقيض، يلزم النظرية اللسانية السببية أن تتوقع عطين لعوتين وأن تقسم محمودتين محوتين. وبما أن هذه النظرية قالية، وجب أن يكون التنبؤ المتوقع محصوراً في مستوى الفصوص اللغوية.

3.2.2. تقابل للوسائط وتنميط للفصوص

كما لا يحلو معجم لغة بشرية من مقولة الفعل المتعدي (فع) للتميز بخاصية تطلعه إلى الموضوعين (س₁، س₂)، وجب أن يوجد في النص التركيبي لأي لغة ائتلاف لتلك المكونات الثلاثة (فع، س₁، س₂)، بحيث يألف (فع) وأحد موضوعيه (س₁) في «السبة القاعدية» بعلاقة السببية (⊃)، فيكون للموضوع (س₁) وظيفة الفاعل الحوية (س₁^ف)، ويألف (فع) من جهة أخرى بموضوعه الثاني (س₂) بعلاقة العلية (⊃) فتلحقه وظيفة المفعولية الحوية (س₂^م).
عس الائتلاف الحاصل بالعلاقين الدلاليين الكلتيين (⊃، ⊃) بين المكونات الثلاثة (فع، س₁، س₂)، وما لحق بمصها من وظائف نحوية (ف، م) نعر من جديد بالتوليفة (12) التالية:



تندرج التوليفة للمعر عنها بالصيغة (12) فيما سبق أن سميا «كليات نطقية». وهذه الكلية واجبة التحقق في اللغات الشرية، ويُعرص في كل لغة أن تُميز كلا المكونين (س₁^ف) و(س₂^م) بخاصية

بسيوية تُعرب عن وظيفته النحوية، ويحصل هذا الإعراب من خلال وسيطين متقابلين يمثلان إمكانيتين.

إما أن يكون تحقق الكلية التغطية (12) من خلال «وسيط الرتبة المخصوصة» الذي يوجه اللغات التي اختارته، كالألمانية ونحوها الفرنسية، إلى استغلال إمكان العلاقة الرتبية، ويجعلها تُخصص للمكون (س¹) مرتبة محددة سلفاً بالقياس إلى المرتبة المخصصة للمكون (س²). وسينكون للغات التي اختارت هذا الوسيط بالذات فصل تركيبي، يتميز ببنية قاعدية ذات رتبة قارة، يعبر عنها شومسكي⁽⁴⁹⁾ في نظريته للنحو الكلي بإحدى الصيغتين في التمثيل (13) التالي:

(13) (أ) م س - صرف - م ف.

(ب) فا - فع - مف.

ولما أن يكون تحقق الكلية (12) من خلال «وسيط العلامة المحمولة» الذي يمكن اللغات التي اختارته، كالعربية واليابانية ونحوهما، من إحداث العارق بعلامة صوتية في مستوى التوليفة الكلية، بحيث يحصل الإعراب عن الوظائف النحوية من غير أن يكون لبعض المكونات موقع عند بعضها الآخر. وسينشأ للغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة فصل تركيبي يتميز ببنية قاعدية ذات رتبة حرة، يعبر عنها من جديد بالتوليفة (12) للمادة بعلامتي الإعراب في التمثيل (14) التالي:

(14)



(49) انظر البحث 2. (ص 43) و 9.2 (ص 235) من كتاب شومسكي، نظرية العمل والربط، والبحث 2.4 للمخصص للرتبة في كتابه The Manualist Program

وعما أنه ليس في الإمكان أكثر من الوسيطين المذكورين لإعراب جميع اللغات البشرية عن الوظائف النحوية للمثل لها بالتوليفة الكلية (12)، يلزم بالضرورة المنطقية ما يلي من المعارف العلمية:

(أ) فص التركيب ليس كلياً، ولا يكون كذلك إلا عن طريق احتمال كنيته، كما فعل شومسكي⁽⁵⁰⁾، إذ وسع إطار نظريته حتى تشمل قواعد نحوه الكلي لغات مغارة للإنجليزية.

(ب) فص التركيب يتنوع بحسب الوسائط التي تخصه، ولا يتعدد تبعاً لعدد اللغات. ولذلك يجب أن تتجمع اللغات للتواحدة حالاً وما تقرض أو يوجد استقبلاً في غطين اثنين ليس غير: (1). لغات توليفية كالعربية: يتميز تركيبها ببنية قاعدية ذات رتبة حرة، و(2). لغات شجرية كالإنجليزية يختص فصها التركيبي ببنية قاعدية ذات رتبة قارة.

(ج) قواعد الفص التركيبي معطية، فلا تصادف واقعاً لغوياً خارج معطها، ولا واقع لغوي³ في معطها لا تصادفه.

وعليه، فإن مبدأ تأصيل الرتبة القاعدية، وقاعدة «انقل الألف»، وفيد السوج المعين، ومفهوم المركب الفعلي، ومبدأ أحادية الوظيفة، ونحو هذا الكثير مما استخلصه شومسكي من دراسته للغة الإنجليزية وصح في نحوه الكلي، سينحول إلى بعض ما توقفه نظرية اللسانيات السية، بوصفه قواعد معطية تصدق في الفص التركيبي للغات الشجرية ليس غير. أما البعض الآخر الذي توقفه أيضاً هذه النظرية،

(50) من معارف شومسكي جمعه بين الإقرار بكون اللغات البشرية منقسمة إلى «لغات شجرية» و«لغات غير شجرية» وبين التصريح المتكرر باستحالة تطبيق قواعد لغة غير شجرية على لغة شجرية، وبإمكان توسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتناول اللغات غير الشجرية. للمزيد من التفصيل، راجع للمبحث 2.2 من كتابه: نظرية العمل والربط.

فيصدق في اللغات التوليفية ليس إلا. نذكر منه على سبيل المثال مبدأ
التربيب التلوي، وقاعدة التضييد، وأصل نقل الإعراب، والازدواج
الوظيفي، ومفهوم المركب التبعي، ومحو هذا عما يشكل القالب
التركيبى للمعط التوليقي من اللغات البشرية.

ولعل ما أوردنا في هذه الفقرة قد وضح بشكل جلي كيف
صارت نظرية المحرر الكلي التي وضعها شومسكي متجاوزة علومًا
بنظريتنا للنحو النمطي، لأن كل توقعات النظرية الأولى صارت في
النظرية الثانية بعض توقعاتها، كما أن بعض ما تنبأ به هذه الأخيرة لا
تدركه الأولى.

ولإتمام في البيان المثال للوضح، نجد نظرية اللسانيات النسبية
تنسب إلى لغات كالغرية اختارات وسيط الجذر، معجماً شقيقاً يتميز
بصنفين من المدخل القطبية: «أفعال شقائق» يتناسب مع بعضها مبدأ
الازدواج الوظيفي، و«أفعال إسامي» يوافقها مبدأ أحادية الوظيفة. كما
تنسب، إلى لغات كالأبغرية اختارات وسيط الجذر، معجماً مسيكا
متميزاً بمدخل فعلية إسامي ليس عمر⁽⁵¹⁾، ولا يوافق هذه اللغات سوى
مبدأ الأحادية. وبما أن نظرية اللسانيات الكلية قد استخلصها شومسكي
من نحو الأبغرية، ولم يؤسسها على وسيط، ولا نمط لها فصلاً لموباً، لم
يكن محوه لنسباً بفور مبدأ أحادية الوظيفة الممتد فيه مبدأ كلياً على الرغم
من قصوره عن وصف البنية الوظيفية لمثل التركيب «لامس الرجل
المسراة»، وإن ثبتت كفايته الوصفية لتراكيب من قبيل «لمس الرجل
المراة». يلزم عما تقدم أن للمعرفة العلمية نسبية في حقل اللسانيات.

(51) للمزيد من التوضيح، انظر الفصل الرابع المخصص لتعلق المعاجم النمطية
بالوسائط اللغوية في كتاب الأورامي، الوسائط اللغوية، ج 1 - أقول
اللسانيات الكلية.

4.2.2. خصائص المعرفة العلمية

اتضح أن البناء المنطقي للنظرية التسمية، في حقل اللسانيات على الأقل، يُستج معرفة علمية، تتميز عن غيرها المعرفة النظرية والمعرفة العادية بخصائص يحملها كالتالي:

(أ) المعرفة العلمية نسقية: تبين أن بين معرفتين النظرية والعلمية تشاركاً في خاصية النسقية. غير أن نسقية الأولى «صورية»، بينما نسقية الثانية «مادية». وتشكل المعرفة النسقية المادية شق الاستبطان القائم، في منهجية اللسانيات النسبية، على الحصر التقابلي للوسائط المتاحة للغات من أجل تحقيق إحدى الكليات الدلالية أو التداولية. هذا الحصر التقابلي يمكن لمسه من جديد في تحقيق اللغات للإضافة المحصة الكلية المثل لها بمجموع العلاقتين [ع لا ع] بين المتصافين (س، ص)، كما نعر عنها الدالة (15) التالية:

(15) س [ع لا ع] ص.

لتحقيق الإضافة الكلية (15) ليس في الإمكان أكثر من احتمالين اثنين؛ إما حفظ رتبة المتصافين، وإما تحريرها. واللامات التي تختار أحد الاحتمالين تكون في ذات الوقت قد أهملت الاحتمال الآخر ولا تسمح به. من اللغات التي اختارت احتمال الحفظ مذكر لخط العربية والعربية المتغير بتقديم المضاف وتأخير المضاف إليه كما يظهر من الأمثلة (16)، ولا يتبادل المتصافان الموقع.

(16) أ قميص محمد. قميصنا.

ب كتاب سيويه. كتاب ما.

والطائفة الباقية من اللغات اختارت التحرير مطلقاً كالأبجدية

والمرنمية، وهو ما يظهر من المثال (01) في الطرة أسفله⁽⁵²⁾.
وباختيار النمط الثاني للتحرير انتهى فيها احتمال أن يكون لأحد
المتضامين عند الآخر موقعاً قاراً لا يُعارفه كما هو الحال في النمط
الأول من اللغات.

ولا شك في نسقية هذه المعارف، بمعنى أن نسقاً بعينه يتوقعها
مسألة بمفسرات كالوسائط الحاصرة لمختلف الإمكانيات، وليس
هناك معارف أخرى تخص موقع المتضامين في اللغات جميعها لا
يتوقعها النسق نفسه. كما لا يتوقع معارف لا تصادف واقعاً في
لغة. وكل ما يستجيب للقبود الثلاثة فهو من قبيل المعرفة العسية
النسقية غير الصورية.

(ب) المعرفة العلمية نمطية؛ إن النظرية اللسانية سواء أكانت كلية أم
كانت نسبية، لا ماض لها من الجمع بين الأمرين: أولاً، تقدم
وصف كاف للعناصر البوية للعبارة اللغوية. وثانياً، إيجاد
مفسر معقول يُبسط به الوصف المقدم. وبما أن الوسائط تقوم بدور
المفسر في النظرية اللسانية النسبية، وجب أن تقدم هذه النظرية
عناصر بنوية نمطية. لوصف وظيفة الماعل الحوية مثلاً، يجد
نظرية المحر النمطي تُدعى «الموقع»، بوصفه عاصمةً بيويةً أساسية
لتحديد تلك الوظيفة في اللغات التركيبية، لكنها تحمل الموقع في
اللغات التوليفية لفائدة العلامة، بوصفها الخاصية البوية الأساس في
المركب الحامل لتلك الوظيفة.

يتسرب على مدى هذه الفقرة أن عاصمة النمطية المميزة للمعرفة
العلمية تُلزم نظرية اللسانيات النسبية أن توفر للكلي الدلالي أو

(52) من لغة الإضافة لفرره في الإنجليزية Your advice, English book, south of now
وكمالك يكون في الفرنسية le livre de sibawayh, sud Afrique, mon journal

التداولي نفسه أكثر من وصف واحد لخصائصه البسيطة، بشرط
الامحصر التقابلي لضمان النمطية لتلك الكثرة.

(ح) المعرفة العلمية حقيقية. يفترض في المعرفة العلمية أن تجمع بين
اليقين المنطقي بالأساق الصورية، والموافقة للواقع المستحصل
بالمناهج التحريية. وكل معروفة جمعت، فضلاً عن السقبة والنمطية،
بين اليقين والموافقة فهي حقيقية. إذن، لا يكفي في المعرفة العلمية
اليقين الرياضي، إذ سبق أن كل «معلومة» مستنبطة بواسطة الأساق
الصورية، منطقية كانت أو رياضية، فهي يقينية، إذا لم تصادف
واقعاً في العالم الذي نعيش فيه فهي متحققة في أحد العوالم
الممكنة. وعليه، ليس كل «معرفة» يقينية بواقعية أو حقيقية.

فصلاً عن انتهاء الترادف بين اليقين والحقيقة، فإننا نجد المعلومة
المستنبطة بالنسق البحث الرياضي أو المنطقي تكون من حيث الصياغة
الصورية في غاية الوضوح، لكنها من حيث الإحالة على فحواها فهي
في غاية الإبهام إلى درجة أنه لا يتأتى إقران العبارة الصورية بمحتوى
معين. وبيان هذا القصور في الإحالة، يكفي استحصار التقسيم
الرباعي للكلم (7 ب) الذي استنبطه شومسكي من النسق الصوري (7
أ) الذي وضعه لحد كل قسم لا يفيد شيئاً بالنظر إلى الصياغة المعبرة
عن كل قسم من الأقسام الأربعة.

لقد سبقت منا الإشارة إلى التلاف المعلوماتي حول اعتبار
النظريات شيئاً كائناً لا اصطفاً للمعرفة بموضوعات أحد الحفول العلمية.
لذا يتوجب على النظرية اللسانية أن تطلعنا بلا ريب على واقع لغوي،
وهي عندئذ تنتج معرفة علمية تتسم بخاصية الحق والواقعية. وكل نظرية
تنتج معرفة مقترنة بأحد شك فيها أو في موافقتها للغات البشرية فهي
في مرتبة دون العاية التي من أجلها بُنيت.

ولنمثل لخصاصة الحق والواقعية للميزة للمعرفة العلمية من المكون
 الصرقي⁽⁵³⁾ لسجد كل اللغات البشرية قبل أن تُقرّ سبقها الصرقي على
 عطف ممكن نكس تكون مخيرة بالنسبة إلى معجمها بين وسيطي الجذر
 أو الجذع⁽⁵⁴⁾. باختيار بعض اللغات «وسيط الجذر» لمعجمها، تصطر
 إلى اختيار «وسيط الوزن» لصرفها. وباختيار بعضها الباقي لوسيط
 الجذع سيصطرها إلى اختيار «وسيط الإصاق»⁽⁵⁵⁾ لصرفها.

وكل اللغات الجندرية (أي الأعدة بوسيط الجذر) يحتمل صرف
 بعضها الاقتصار على الإمكانيات التي يُتيحها «وسيط الوزن»، مع عدم
 مانع من توظيف إتاحات «وسيط الإصاق»، ويحتمل بعضها الآخر
 كالعربية الجمع بين إتاحات الوسيطين، كأن تُصنّب الجذر مجرداً (درس)

(53) المكون الصرقي أحد فرعي المعن التحليلي فرعه الثاني مكون اشتقالي،
 يحتوي هذا الأخير قواعد دلالية لتشفيق الكلمات الأصول وتوليد كلمات
 فسوع تحسري في جميعها دلالة الكلمة الأصل. أما مخزى المكون الصرقي،
 فقواعده صوتية لتعبير بية الأقولات الأصول لإنتاج قولات فسوع.
 (54) للوقوف على الوسيطين للذكورين وعلى قيمهما، انظر الفصل السابع من
 كتاب الأوراني، الوسائط اللغوية، ج 2 - اللسانيات النسبية والأنحاء
 النمطية.

(55) وسيط الوزن يصدق على عملية إعداد صيغ صوتية مثل (عَل) و(فَاعِل)،
 لأن تصرع فيها جنود رهوة تتألف من صوتات فقط، سواء أكانت مجردة
 مثل (درس) أم كانت مزيدة مثل (تدرس). وفي المقابل، يصدق وسيط
 الإصاق على عملية لحام سوابق مثل EN أو لواحق مثل MENT بمسوع
 ترنص فيها الصوتات بالصوتات مثل Terre للمصبول على Enterrement
 وبذلك يحل الصرف الإصاقي خطياً إلى جدوع صلبة ولواحق تتشجم به
 من أوله أو من آخره. يسما الصرف الورني يحل هرمياً إلى جنود رهوة
 مزيدة أو مجردة وصيغ صرفية تتألف من الصوتات فقط. ويكون الصيغة دالة
 في الصرف الوزني دلالة اللاصقة في الصرف الإصاقي، علاناً لما يراه في
 صرف العربية للمستصيون بنظرية النحو الكلي. للمزيد من التفصيل، راجع
 الفصل السابع من كتاب الأوراني، الوسائط اللغوية، ج 2 - اللسانيات
 النسبية والأنحاء النمطية.

في الصيغة (فعل) للحصول على (قرس)، ثم تصبه مريلاً في صيغة
(تفاعل) ويكون الناتج (تدارس)، وتلصق بالناتج «علامة مفكوكة»⁽⁵⁶⁾
تتألف من سابقة (ي...ـ) ولاحقة (...ون) ويكون الناتج
(يتدارسون). هذه المرمية يعبر عنها من جديد كما يلي:

(16)

(أ) قرس ← فعل ← قرس

↓

(ب) تفاعل ← تدارس

↓

(ج) يتدارسون

نقرأ المرم الصرقي (16) على اعتبار أحرف «سالتنوبها» زائدة
على الجذر (16أ)، لكنها أصلية في الصيغة الصرفية (16 ب)، سيما
علامات المطابقة المفكوكة (16 ج) (ي...ون)، بما فيها من أحرف
بصارية (نايت)، تكون رائدة على الصيغة الصرفية (16 ب)، لكنها
أصلية في البنية الصرفية التركيبية (16ج)، أو البنية الصركية.

ويستخلص المثال (16) معنى قولنا إن اللغات الحديثة من غط العربية
تستغل أولاً إتاحات الوسيط الورني؛ باستعمال الصوات لإنشاء عدد
محصور من الصيغ الصوتية ليختبرها بمادة جذرية رموية وتستغل ثانياً، في
مطابق محدود، إتاحات مبدأ الإصاق فتريد على الصيغة الصرفية علامات
المطابقة في الأفعال والصفات، وعلامات الجنس والعدد وبما النسبة في
الأسماء. ويمكن أن نلاحظ انعكاس الاستعمال المتخرج لإتاحات
الوسيطين في جمع الأسماء وجمع جمعها، كما في المثال التالي:

(56) للتوسع في الفرق بين الظاهر والضمير والعلامة، انظر للمبحثين 2.6.3 و 5.6.3
في كتاب الأوراعي، الوسائط العربية.

(17) (هـ) رَجُلٌ ← رَجُلًا ← رَجَالَات.

(ب) هَرَمٌ ← هَرَامٌ ← هَرَمَات.

(ج) يَتٌّ ← يَتٌ ← يَتَات.

وكل لغة أسست صرفها على وسيط الإصاق تكون قد مَوَّتت
إمكان استعمالها لإتاحات وسيط الورد، وبالتالي صَبَقَتْ مكوَّناتها
الصرفيَّة القدرة على توليد جمع الجمع إذا نحن وقفنا عند هذا المثال.

3. لسانيات خاصة ومعرفة علمية

تتميز اللسانيات الخاصة، بالمقارنة مع اللسانيات الكلية واللسانيات
النسبية، بخصائص تفردها عن الضريين السابقين. وهذه الخصائص تُنسبُ
موضوع الدراسة، واللهجة النبعة في هذا الضرب من التفكير اللساني،
وأخيراً المعرفة المستحصلة من دراسة ذلك للوضوع بتلك اللهجة.

3.1. لسانيات موضوعاتها لغات خاصة

من الأعمال اللسانية، مثل كتاب سيويه، ما يُعنى بلغة بعينها
كالمصرية دون غيرها من اللغات، ولا بهمَّة ما إذا كانت مبادئ نحو
اللغة المعية وقواعده كليةً أو نمطية أو خاصة. إن ما يجري في السمات
الأخرى ليس من إشكالات صنف اللسانيات الخاصة، إذ لا يهمها
سوى الخصائص البيوية التي تصدق في اللغة موضوع الدراسة.

حين قال في العربية نحاشها: «مَن قلدروا على المتصل، لم يأتوا
مكائنه بالمتصل»⁽⁵⁷⁾، لم يهمهم حيث أن يكون هذا القيد كَلْبًا كما
صوره شومسكي وقد صاعه بعبارتهم تقريباً تحت «مبدأ تجس

(57) ابن جني، الخصائص، ج2، ص ص 191-192؛ والأصحفي، شرح الألفية، ج1،
ص 127؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 24؛ وسيويه، الكتاب، ج1،
ص 377 وما بعدها.

الصحيح»⁽⁵⁸⁾، ولا فهم أن يربطوه بوسيط لتحديد النمط اللغوي الذي يصدق فيه هذا المبدأ، كما عن لنا أن نعمل بعدهم⁽⁵⁹⁾، وإنما اکتفوا باستشكال مواقع التطور النسبي لضمائر الرفع المتصلة والمتصلة في اللغة العربية.

وكذلك كان حالهم وهم يجهلون في صياغة «قواعد القلب» بمثل قولهم: «منى اجتماع الولا والياء وقد سبق الأول بالسكون، أيتها كانت، قلت الولا ياء وأدغمت الياء في الراء»⁽⁶⁰⁾. لم يستشكل الصرفيون امتدادات هذه القاعدة خارج العربية وسريتها في كل اللغات البشرية أو في بعضها، لأنهم لم يسعوا إلى ربطها مبدأ ثبتت كنيته، ولا بوسيط وضحي، من شأنه أن يوفر للعلماء التي اختارته الإتاحت نفسها. واستمر لسانيو العربية على هذا التوال في الأغلب الأعم من الظواهر اللغوية التي عالجوها، مع العلم أن انحصار الدراسات اللسانية في اللغة المعينة، بعض النظر عما يجري في سواها الكلي أو البعض، ظاهرة عامة في اللغات، ومتشرة بكثرة بين لغويين قداماء ومحدثين.

2.3. ارتباط اللسانيات الخاصة بمنهجية الاستقراء

يطلب على التأمل اللساني المحصور في اللغة الخاصة التقيّد بمنهج الاستقراء. ويقوم هذا النهج في حفل اللغة على تجميع المعطيات بوصفها ملحوظات تحريرية وإنجازات لغوية لمن يوثق بمصاحبة كلامه. ويتسبّب ذلك تنظيم هذه المعطيات وفق سلمية من للماهيم اللسانية؛ مسبّوها تصويّات اللغة المدروسة، سواء كانت نطائِقَ غطية أو بدائل

(58) انظر شومسكي، نظرية الفعل والربط، ص 119 و 430.

(59) راجع للبحث 4.6.3 من كتاب الأوراني، الوسيط اللغوي، ج 1 - أمول اللسانيات الكلية.

(60) ابن عرش، شرح اللوحي، ص 461.

لنَهْجِيَّة، فانتظاماتُ هذه التصويّيات في وحدات معجمية وصرفية،
ومستهاها اطرادات هذه الأخيرة في الجملة⁽⁶¹⁾. وغاية كل ذلك تقديم
وصف للقواعد الواجب مراعاتها أثناء الكلام لصون اللسان من اللحن.
ولم يستع هذا الضرب من التفكير اللساني إلى إقامة نظرية تساعد
مستعملها على فهم كل مظهر اللغة التي يدرسها.

ومن أهم ما يخلقه غياب النظرية اللسانية انتشارُ الخلاف المعري
بصورة غير مقبولة في العمل العلمي؛ كأن يحدث في الثلاثة؛
أولاً في المعطيات؛ وقد وصل الخلافُ إلى درجة الانقسام حول
معطيات تتردّد بكثرة من قبيل (زانُ العروسُ ناحتها)؛ فيسمح البعضُ
ويسمح لها البعض الآخر.

ثانياً في الوصف كأن يُوصف المعطى الواحدُ بمصائص متغايرة.
منه ما أورده الأزهري في من خلاف حول أصل الهمزة الصرفية لمثل
(سَيْد، ومَيّت، وقَيْم)، إذ قال «الفرّاء في القَيْم هو من الفعل فَعِل؛
أصله قويم، وكذلك سَيْد سويد، وجَيْد جويد... وقال سيبويه قَيْم ورنه
فَعِل، وأصله قَيْم، فلما اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن أهدلوا من
الواو ياءً وأدغموا فيها الياء»⁽⁶²⁾.

ثالثاً التفسير بما يلوح للذهن لأول وهلة، وهو ما يجعل الخلاف
يتصاعف حول التفسيرات الممكنة للظواهر الموصوفة. وفي هذا القسم
تدرج مئات المسائل الخلافية المسروقة بعضها في كتاب الإنصاف
لأبي المراكات الأنباري وفي غيره من الكتب الخاصة بهذا الموضوع.

(61) للمزيد من التفصيل، انظر تناول العلوميّ لهذه النهجية في كتاب ل
يلمسلييف، مقدمات لنظرية لسانية Louis Hjelmslev, Prolegomènes à
une théorie du langage والتطبيق العملي لها في كتاب تمام حسام، اللغة
العربية معانها ومينها.

(62) الأزهري، تقديم اللغة، باب القاف والميم، ج9، ص 360.

وأبى منته عبارة الخليل الشهيرة اعتلت أنا بما عدي أنه علة... فإن
سمح لغري علة أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها⁽⁶³⁾.
ومن المستبعد أن ينكر أحد أن من أهم الدواعي إلى إقامة
النظريات هو الرأى الباحثين بقول ما تسمح به النظرية التي تساعدكم
على الإجابة في الرأى وتتمنعهم من اختراع مفسرات من أنفسهم.

3.3. مميزات المعرفة العقلية

الجمع بين اتحاد الاستقراء منهجاً وإحدى اللغات موضوعاً
لدراسة يولد معرفة عادية، تفرد بخصائص معبرة لمهرات المعرفتين
النظرية والعلمية. وهي تبعاً لتسلسلها في ما سبق على النحو التالي:
(أ) المعرفة العادية نفسية: وهي كذلك إن لم يتجهز اللسان المقبل على
دراسة لغة خاصة بسبق مطلق، ولم يتقيد بقواعده العرفية الصارمة،
ولا استمسك بما قد يعصم فواه الذهنية من أن تصل في تأملاتها
النوعية. يعني هذا أن التشجيع المباشر للقوى الذهنية، أنها كان موضوع
النظر، سيُنتج معرفة عادية تتسم بالخاصية النفسية بدل السقية.
ويمكن توضيح ما ذكرنا بمثال شخص أراد أن يقيس استقامة الخط
والمنحني، فاكتمى بإعمال قوله البصرية، وصارت هذه القوى
النفسية مصدر معرفته بهذا الموضوع، لكنه لا يستكين إلى هذه
المعرفة، وهو كمنه ليس بمستفي منها، لأنه لا يدري أصادف
الصواب في ما رأى أم أخطأ. ولو وسّل مسطرة، العيار التحريسي
المباين، أو استعان بالمعادلة الخطية (ص = أ + ب) في معلم
ديكارتي لكان مصدر المعرفة غير القوى الذهنية ولصارت المعرفة أيضاً
غير المعرفة النفسية.

(63) انتهى بكامله قلبه الرجائي الإيضاح في علل النحو، ص 65.

(ب) للمعرفة العادية تصوورية: التصورية خاصة ملازمة للمعرفة العادية ومرتبة على الخاصة النفسية، وهي بذلك تقابل الثبينة في المعرفة النظرية والحقيقية في المعرفة العلمية. ونختص التصورية بإمكان وجود معرفتين متنافستين حول موضوع واحد، ولا سبيل للحقن من صدق إحدهما وكذب الأخرى، ولا من كليهما معاً إذا كان الصواب في عورهما.

وبكفينا توضيحاً لخاصية التصورية بما وصفناها أعلاه أن يستعسر بحاسة العربية عن عامل النصب في المفعول لتتلقى عدداً لا بأس به من الأجوبة. «فقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب المفعول والفاعل جميعاً... وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص هشام بن معاوية صاحب الكشال على أنك إذا قلت: «ظنت زيدا قائماً» تنصب زيدا بالثناء وقائماً بالظن، وذهب خلف الأحرار من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أن العمل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً»⁽⁶⁴⁾.

موضوع واحد بخسة أوصاف، ولو نقباً في كل ما وصفت لوجدنا العدد أكبر، من غير أن يعلم صاحب رأي المورث الكافية لاستمالة للتوقف.

وإذا تجاورسا الظاهر للمحوظ في معطيات اللغة المدروسة، وجدنا الخلاف بطرد كلمسا وجه الدارس تأمله نحو السق التلوي خلف مدركاته الحسية. إذ سيلاحظ جميع الصرفين سقوط اللوا من مصارع بعض المثال ومكوئها في البعض الآخر، لكن تصورهم لمعسر هذه

(64) أنظر المركبات الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين الحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص 78.

الظاهرة الصرفية سيتعدد ويختلف مع فقد الوسيلة المهيمنة للتحقق من صحته ما عرفوا. وعندئذ نشأ معرفة عادية تستخلص بالاستقراء من معطيات لغة خاصة، وتتميز بالنفسية بدل السفية، وبالتصورية عوض يفييه المعرفة النظرية أو حقيقة المعرفة العلمية، وبالخصوصية بدل كلية المعرفة اليمسية ونظرية المعرفة الحقيقية.

خلاصة

كمية اشتغال ذهن بشري، وهو يكون المعرفة في ذاته بما أوتي من مؤهلات فطرية، كان الإشكال القديم للتعبد على الدوام. وعند التدقيق في أدبيات مختلف الحقول المعرفية التي تناولت الموضوع على مر العصور، كان السؤال الأول عن طبيعة المؤهل الفطري للذهن البشري، مع تعلسم المسبق بأن هذا المؤهل لا يقبل أن يكون موضوعاً للمعرفة، لامتناع أن يكون في آن واحد وسيلة ومهدفاً؛ إذ ليس في الإمكان أن يُنَوَّسَلُ به إليه. فكما لا تُبصر العينُ ذاتها، كذلك ذاتُ الذهن لا تلوح لنفسها. وبكلمة واحدة إن معرفة آلة المعرفة لاحتاجُ إلى آلة أخرى سابقة على الأولى. وما قال أحدٌ بوجود سقين فطريين في الدماغ البشري، بما في أحدهما يُعرف الآخر الذي به يُعرف باقي العالم الواقع خارج الذهن.

ومع هذا الامتناع المعرفي كان الاتفاق من الجميع على أن دماغ الإنسان مُروثةٌ بحلقةً بجهاز فطري يتقل من السلف إلى الخلف بالوراثة. وبه يستطيع الذهنُ خاصةً دون سائر الأعضاء المكونة للجسم البشري من تكوين أنساق معرفية في ذاته، بشرط احتكاك هذا الجهاز الذهني بمكونات العالم الخارجي. ومع هذا الاتفاق وقع اختلاف أول حول ماهية هذا الجهاز، فكانت المرضتان المتعايشتان في جميع العصور وإن وقعتا على طرفي النقيض، إحداهما كسبيةٌ والأخرى طَبِيعِيَّةٌ.

يميل أصحاب الفرضية الطبيعية إلى أن الجهاز العقلي عبارة عن «علوم أولية» منسوجة بخيالة في خلايا عضو من أعضاء المخ البشري. بما يقوى ذلك العضو الذهني من أن يسي في ذاته أنساقاً معرفية. ووقع اختلاف تلك بين الطبعين حول «طبيعة العلوم الأولية»، فانقسموا إلى لسانين، ومنهم شومسكي الذي اعتبر «العلوم الأولية ذات طبيعة لسانية»، وإلى غلومين، وقد جعلوا تلك «الأوليات ذات طبيعة مطلقة».

وفي المقابل يذهب الكمبيون إلى أن الجهاز العقلي المنسوج في خلايا العضو الذهني عبارة عن «برنامج لتثبيت العلوم» التي يتقنها السدنة عند اتصاله بسية العالم الخارجي، حتى إذا استقرت في ذاته اكتسب بها قدرة إضافية على استنباط علوم نظرية، يُعترض أن تكون لها مقابلات في واقع العالم الخارجي، وللتحقق من ذلك يلزم اختبارها مراسياً. وبرنامج التثبيت لمصومته تقتصر به المعرفة اللغوية أو الفيزيائية أو الرياضية أو الملكية، وغير ذلك من العلوم التي تُهم الإنسان ويشتغل بها دهنه تحصيلاً واستنباطاً.

انطلاقاً من نظرية لسانية من فرضية العمل الطبيعية يُحوها على تصور النعمة ملكة طبيعية، وكل ما هو طبيعي لا يختلف بين الأقوام، ومن ثمة يُلزمها أن تبني نموذجاً محورياً واحداً لجميع اللغات. إلا أن الوصول إلى مبادئ هذا النحو الكلي وقواعده طرح مشكلاً سهجياً. مع الإقرار الاحتراسي بوجود «علوم لسانية أولية» في العضو الذهني لدى كل إنسان إلا أن الوصول إليها مباشرة متعذر، لامتناع أن يُتوصل بها إليها كما سبق، وبقي البحث عنها في اللغات باعتبارها مرآة تعكس بأبيتنها التركيبة البيوي للدماغ البشري.

ولمّا لم يكن بوسع أي لسان أن يحيط علماً بلغات كثيرة بله جميعها كان الاضطرار إلى الاختصار على دراسة لغة واحدة، وما وجد

فيها عُدِّي مبدأ التعميم إلى سائر اللغات. وفي أثناع هذا السهج من
المفوات الشيء الكثير، من أهمها:

i. يصح استخدام مبدأ التعميم القاضي بتعدية وقائع لغوية من لغة إلى
باقي اللغات إذا اتبى على مقعدة واقعية. أما أن مستند إلى فرصة
عملية نظرية لم يثبت لها محتوى واقعي فإن هذه التعدية من قبيل
التحكم في اللغات بإسقاط ما في بعضها على الباقي.

ii. إن إحاطة النظرية اللسانية بسياج من الوصايا المانعة للغات الهامشية
خاصة من التأثير في النظرية بالتصويب والتعديل ليدل دلالة
واضحة على ضعف مبدأ التعميم ووهن ما اتبى عليه. ولا شك في
أن عدم الوثوق في النظرية من أسباب تحصينها، وأن مخالفة
توقعاتها لوقائع لغات كثيرة من أسباب عدم الوثوق بها.

iii. دراسة اللغة المعينة كالأجملرية بحثاً عن المبادئ الكلية لسحو اللغات
ليس لها من المنهج إلا منهج الاستفراء الذي يجعل من الملاحظة
الحسية للمعطيات اللغوية مطلقاً لتحديد مبادئ السحو الكلية.
وعند العلم بأن الاستفراء هو منهج الأمرقيين المرفوض كلياً من
لدى الطبيعيين المشبهين بمنهج القرض والاستنباط.

الفصل السادس

توقعات النخلة وواقع اللغات

مقدمة

لا بأس من التصريح في مقدمة هذا الفصل بالأوليات المنهجية التي تُقيد تناول العلاقة بين اللغة في حد ذاتها وتصورات النحاة لها. في مقدمة تلك الأوليات نذكر هيثمية يمكن التعبير عنها من جديد بقولنا: إذا جاء لمويان بوصفين متغايرين لموضوع واحد فأحد الوصفين غير مطابق للغة موضوع الوصف أو الصواب في غيرها⁽¹⁾. والهيثمية المذكورة تُسلم في إطار فرصة كسبية واقعية تجعل للغة وجوداً حقيقياً فتكون مستقلة عمايتها أمام الاستقلال عن الناظر فيها الوصف لتلك الظاهرة. وليس للحوي في إطارها سوى أن يكتشف بيئتها الذاتية، ويصوغ مكتشفاته في النموذج الحوي المسوب إليه. وعليه أن يتجهز لهذه المهمة بإقامة نظرية لسانية بتحديد ذريعة إلى اللغة، ويتوسل بها إليها، لأن النظريات في تقدير المنطقيين والعلميين عبارة عن شبك لاصطياد العالم على ما هو به لجعله عالماً معقولاً، ولتفسيره والتحكم فيه⁽²⁾.

ولا حاجة إلى تفصيل القول في عدم صحة الهيثمية في إطار

(1) الهيثمية المذكورة أعلاه هيئت بعبارة منها قول أبي الحسن الفارسي «وكل مذهبين مختلفين فيما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، وما أن يكونا جميعاً كاذبين والحق غيرهما جميعاً»، كمال الدين أبو الحسن الفارسي، صبح الناظر لدوي الأَبصار والبصائر، الخزانة المصرية العلمية للكتاب، القاهرة 1404 هـ.

(2) انظر ص 58 من كتاب كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية.
K R. Popper (1935), La logique de la découverte scientifique,
Payot, Paris (1978).

الفرصة الطبيعية الاصطلاحية التي تُعَلِّق ماهية الموضوعات في العالم الخارجي بالنظرية التي يصنعها الباحث. إذ اللغة في إطار هذه الفرصة موضوعٌ متشكِّلٌ من اختراع الباحث أو بناءٌ تُنشئه نظريته. وبتعبير أعم «إن عقلنا هو الذي يقرر قوانينه على الطبيعة، وأن قوانين الطبيعة نتاج إبداعاتنا الحرة، وأن علم الطبيعة النظري بناءً منطقي لا صورة عن الطبيعة، لأن الساء المنطقي لا يتحدد بمصالح العالم، بل هو الذي يحدد خصائص عالم اصطناعي؛ عالم من المفاهيم المحددة ضمناً بواسطة قوانين الطبيعة التي اخترعناها، ولا يتحدث العلم إلا عن عالم من هذا القبيل»⁽³⁾.

ومن لوازم الفرصة الطبيعية الاصطلاحية ألا مفصلة بين توقعات السحاة من معيار مطابقتها لواقع اللغات، لأنه واقعٌ من إنشاء النظرية اللسانية. ومن المعلوم أن معايير للمفاضلة بين أعمال السحاة ترتبط في هذا التوجه بالبناء المنطقي للنظرية التي يصنعها كل واحد منهم⁽⁴⁾. من ثلث المعايير، فضلاً عن الكفاية الثلاث الوصفية والتفسيرية والنفسية، الانسجام الداخلي والبساطة والأناقة، وقد يصيب بعضهم الصياغة الصورية، وآخرون يشترطون بدل الكفاية النفسية كفاية حاسوبية.

ونظراً لعدم افتناعا بالفرصة الطبيعية الاصطلاحية، وقد سبق أن برها على فسادها وفساد ما يبني عليها⁽⁵⁾، لم يبق أمامنا من اعتبار سوى الأحد مقابلها على جهة الثالث المرفوع، فنطلق في بحثنا المعوي من الفرصة الكسبية الواقعية التي تفرّ للغات باستقلال بيتها عن

(3) كارل بوبر، منطق المعرفة العلمية، ص 77 K R Popper (1935), la logique de la découverte scientifique.

(4) انظر ص 58 وما بعدها من كتاب شومسكي أوجه النظرية التركيبية. N Chomsky (1965), Aspects de la théorie syntaxique, Seuil, Paris, 1971

(5) انظر محمد الأوراعي، الوسائط المعوية، ١٠ أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط 1421هـ

نظريات الدارسين لها، وفي إطارها تصح الهيئمة السابقة، ويتأتى استعمال معيار التصديق لقياس نسبة التوافق بين أوصاف النحاة للغات وبين واقع هذه اللغات في حد ذاتها.

وللمزيد من التوضيح يحسن تحرير الصارة بمثال من قبيل الروائد التي ملحق الفعل الماضي وتلتصق به من آخره، فإذا كانت موضوع نظرية النحاة وانتهى بعضهم إلى أن بعض تلك اللواحق ضمائر والباقي علامات مطابقة، ووصفها آخرون بكونها علامات مطابقة لا غير علما بمطلق الهيئمة الصوري أن أحد الوصفين صادق توافق واقعاً في العربية ونحوها من اللغات، وأن الوصف الآخر خاطئ إذ يُسند إلى تلك اللواحق خصائص بنوية ليست من مكونات ذاتها ولا من لوازمها. إلا أن العلم بالاستعداد بالهيئمة لا يمنع لتمييز الوصف الصواب من الوصف الخطأ، وعليه سيظل سؤال كيف الوصول إلى تمييز صادق الوصفين في مقدمة اهتماماتنا الحالية.

1. توافقت النحاة ومعايير المفاضلة بينها.

من الصعب إنكارُ جدوى المفاضلة بين اجتهادات النحاة، وخاصة بالنسبة إلى الجيل الحالي من اللسانيين العرب الذين ورثوا من السلف فكراً لغوياً ضعيفاً واقتبسوا من الغرب أفكاراً لسانية وأدوات منهجية جديدة لمعالجة اللغة. ونحمل الإشارة هنا إلى أن الموضوعية المشودة في العلم عموماً تقضي أن يكون معيار الزمان كالانتساب من حيث عدم المورد في تعلّم عمل لغوي وتأخير غيره. فلا يُفصل العكس اللغوي العربي المنقش لحداثته وقدامة الفكر اللغوي العربي الموروث عن السلف، كما لا يُفصل هذا الأخير بمرّد الانتساب إليه. وإما يُقنم أحد الوصفين المقترحين بمعايير منهجية صارمة سيأتي الكشف عنها بعد

تفصيل في اجتهادات النحاة من حيث الكفاية الحوية الواجب توافرها في كل واحد من المهتمين بدراسة اللغات.

1.1. الكفايات التحوية.

مما لا يخفى على أحد أن من إضاهات العصر الحديث في بحار البحث العلمي الرصين أن امتزج العلم المعين بفلسفته⁽⁶⁾ حتى صار أحدهما قسماً للآخر. فإذا كان كل علم يختص بتناول حقل معين من الموضوعات فإن فلسفته المعروفة حالياً بمصطلح الإستيمولوجيا الخاصة تناول بالدراسة النقدية مبادئ ذلك العلم ومنهجية المستخدمة من لدن الباحثين لاقتناص المعرفة بموضوعات مجال تخصصهم. و الإستيمولوجيا بهذا المعنى لا تختلف كثيراً عن المفهوم من «العلم الأعلى» الذي منه البرهان على المبادئ الأولية للعلوم الجزئية⁽⁷⁾.

ومن الثابت في وقتنا الحالي أن الباحث المتخصص في أحد الحقول المعرفية هو أيضاً الباحث المتخصص في العلوم أو الإستيمولوجيا التي تستمد من المنهجية النابعة لاقتناص المعرفة بذلك الحقل موضوعاً للدراسة. وعليه يلزم الحوي أن يكون ذا كفاية مردوجة، بحيث يكون لسانياً وهو يبحث في اللغة من أجل وصف بيتها وصفاً كاملاً، ثم ينقلب علوماً حين يتحول بنظره مؤقتاً عن اللغة ويتوجه به إلى تحسين مصطلقاته وبناء المنهجية التي يفترض فيها أن تضمن للمتعبد بما إصابته

(6) للوقسوف عيسى العلاقة بين العلم وطبيعته انظر كتاب روجولف كارناب، الأصول الفلسفية للفيزياء Rudolf Carnap (1966), les fondements philosophiques de la physique, Armand Colin, Paris 1973.

(7) انظر ابي سيا حيث يتحدث عن العلم الجزئي والعلم الأعلى في كتاب البرهان ص 98 ومما يعلها. وقد بدا لنا أن نحت من العلم الأعلى لفظ العلوم لتعمله المقابل العربي للمصطلح الأجنبي Epistémologie

المصواب في الرأي ومطابقة توقعاته لخصائص واقعية في موضوعات
بطوره. عالِمٌ في اللغة من ذوي الكفاءة النحوية المزدوجة يتعين عليه
الاهتمام بالسؤالين: كيف هي اللغة؟ ولتأمين الصدق في الجواب يلزم
أولاً التصريح بكيف تكون دراستها؟

يلزم مما سبق أن تنقسم أعمال كل محوٍ واجتهاداته إلى قسمين؛
أحدهما يصمم الوصف المقترح للغة أو اللغات موضوع الدراسة، من هذا
القبيل ما تصف العبارات التالية:

مضى اجتمعت الواو والياء، وقد سبقت الأولى بالسكون، أيتها
كانت، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء⁽⁸⁾.

مضى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمفصل⁽⁹⁾.

مضى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقدم الأقوى منهما⁽¹⁰⁾.

مضى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب
تركيبى لو تداولي⁽¹¹⁾.

إذا وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرفة من حروف السلق
أو الشفوية... فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام
العرب⁽¹²⁾.

وهذه الأقوال ومثلها الكثير تُكوّن عطاءً واضحاً للغة، لأن عباراته
تُحيل على موضوعات لغوية؛ منها ما هو محض (3، 5)، وما هو صرفي
(1)، وما هو تركيبى (4، 2). وكل عبارة واضحة احتمال محتواها أن
توافق وفقاً في اللغة أو لا توافق.

(8) ابن جني، شرح اللوحي في التصريف، ص 461، المكتبة العربية بـ 1394 هـ.

(9) ابن جني، الخصائص، ج 2 ص 192، دار الكتب، القاهرة 1374 هـ.

(10) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 54.

(11) الأوراني، الوسايط اللغوية، ج 1، ص 237.

(12) الخليل، كتاب العين، ج 1، ص 52، دار ومكتبة الهلال.

أما القسم الثاني من عمل النحوي فيجب أن يتضمن، فضلاً عن
فرصة العمل المؤسسية للبناء المنطقي الذي يُوطَّر التفكير في اللغة، وصفاً
دقيقاً للقواعد المنهجية أو المفاهيم الإجرائية التي يجب التمسك بها حتى
يأتي الوصف المقترح للغة أو اللغات مطابقاً لبنيتها. فالسؤال عن طبيعة
اللغة؛ الإلهام وتوقيف أم وضع واصطلاح⁽¹³⁾، غايةً تحديدُ فرصة العمل
التي يحسن الأعداء، ويكون الانطلاق منها تحديداً صمماً لتعريفات
كل المفاهيم الداخلة في تشكيل البناء المنطقي للنظرية اللسانية المصنوعة
من أجل وصف اللغة أو اللغات البشرية موضوع الدراسة.

ومن المفاهيم الإجرائية ما تنصُّ عليه المجموعة (6) من العبارات
للدالة على واحد من التصورات الممكنة لألة الوصف.

(6) «الإعراب الإبانة من المعاني باختلاف لواحق الكلم لتعاقب العوامل في
أولها»⁽¹⁴⁾، و«العامل هو ما دعا الواضع إلى ذلك الأثر أو كان معه
داعية له إلى ذلك... والعامل إما أن يكون لفظاً أو معنى، واللفظ إما أن
يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً»⁽¹⁵⁾، و«الأصل في العمل للأفعال»⁽¹⁶⁾،
و«المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل»، و«رتبة العامل قبل رتبة

(13) في الجواب عن السؤال أهله رجح ابن فارس الإلهام والتوقيف في ص 6 من
كتابه الصحاح، البابي الحلبي، القاهرة 1977. ومال ابن جني إلى
الوضع والاصطلاح، الخصائص، ج 1، ص 40. أما ابن سينا فقد فصل
الجواب، فوجد الإلهام والتوقيف مناسباً للغة الحيوان، وبما لغة الإنسان يُلَبَق
بها الوضع والاصطلاح. انظر الفصل الأول من المقالة الخامسة في ص 181
من كتابه النص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1395 هـ.

(14) ابن يعيش، شرح للفصل، ج 1، ص 73، عالم الكتب، بيروت.

(15) السكاكي، معناه العلوم، ج 1، ص 37 و 42، البابي الحلبي، القاهرة،
1356 هـ.

(16) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج 1، ص 163، مطبعة السعادة، القاهرة،
1380 هـ.

للمعمول»، و«لا يجتمع عاملان على معمول واحد»، و«العامل لا يدخل على العامل»⁽¹⁷⁾. و«يكبره الفصل بين الفعل والمعمول فيه بما ليس منه»⁽¹⁸⁾، «تلتصق أولى من المتعضي عند معارضتهما»⁽¹⁹⁾.

فمثل الأحوال المثبتة في المجموعة (6) ومنها الكثير لا تُحيل مباشرة على واقع لغوي، كما في نحو (1-5)، وإنما تدلُّ على جزء من الإجراءات المكوّنة لآلة الوصف التي يصنعها النحوي، كما يظهر من العبارة الشارحة للمفهوم من النحو «النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الآخر»⁽²⁰⁾. وعلى النحوي أن يلتزم بما صنع خلال دراسته للغة، كما يلزمه أن يقبل بكل ما تنتجه معانيه الإعرابية وتتوقعه صناعته «سحابة موجودة في الموضوعات اللغوية التي يتناولها بالدراسة.

واستعانة لمبدأ التطابق الضامن للموضوعية في العلم قد يضطرُّ النحوي أحياناً إلى إسناد وصمين متباينين إلى الموضوع الواحد، بأحدها يُرسي نظريته، وبالأخر يُراعي الخصائص الداتية في الموضوعات الخارجية، كأن يصف المركبات الاسمية المرفوعة بعد الأفعال في الجمل (7) المولدة بأكثر من وصف واحد.

(7) أ. ملك القوم.

ب. سقطت النعاجة.

ج. غرقت الباعرة.

(17) نفسه

(18) المورد، للمقصب، ج 4، ص 156، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386هـ.

(19) السيوطي، الاقتراح، ص 30، القاهرة، 1396هـ.

(20) نفسه، ص 195

استناداً إلى حديث العمل في الأقوال (6) وجب لكل اسم بعد الأفعال في (7) أن يكون فاعلاً، لكن فاعليته اكتسبها من الصاعدة النحوية أي الممدوح الذي وضعه النحوي بهدف وصف الفعل. فهو فاعل لكونه اسماً عمل فيه الرفع الفعل قبله، فهو فاعل صاعلي. وبالأستاد إلى عالم الشهادة أو الواقعية النفسية تعين وصف تلك الأسماء مرة أخرى بكونها مفعولات معنوية، لأن كل واحد منها شاهد على تحقق الحدث المثلول عليه بلفظ العمل قبله، وليس سبباً لإخراج تلك الأحداث من العدم إلى الوجود. ويهني أن نسجل في هذا الموضع الفيد التالي:

(8) الموصف المقترح إذا كان موافقاً لتوقعات الآلة الواصفة ومخالفها لواقع الموضوعات الموصوفة علم أن خطأ في الآلة يستلزم إعادة بنائها.

تأكد مما سبق أن النحوي ممدوح الكفاءة إذ يكون مرة لسانياً يصف اللغة، ويكون مرة أخرى علومياً يصنع آلة الوصف، وأحياناً يكون مشاركاً بالاستعانة من جهود العلماء أمثاله المهتمين خاصة ببناء المسامح من أجل اقتناص المعرفة وتطويرها في مختلف حقول العلم. وسواء كان ذلك الاقتناص بالتجربة المباشرة أو المعنوية وبالسماح عن فصيح اللسان، أو كانت بالاستقراء الناقص المحصور في الملاحظة المنقصة لأحد الأصول، أو كانت بالقياس العالم على التصميم بالتعددية الذي يُسد خاصية ملحوظة في موضوع إلى آخر لا يشارك الجميع في تولدها، أو كانت بقواعد البرهان الرياضي المستعمل في نظرية تُؤسسها فرصة عمل معينة.

ولا خشك في أن النحويين متفانون من حيث الكفاءات الثلاثة؛ أقلهم اجتهاداً من يتعاطى لوصف اللغة مجرداً من الآلة الواصفة، وغير

متفقدٌ منهجية في التناول، ويضطرُّ إلى افتراض معاهيم إجرائية قاصرة أو عينية؛ أي تخصُّ الظاهرة اللفظية موضوع الدراسة ولا تتجاوزها إلى غيرها. ومن كان كذلك أنتج معرفة لغوية عادية⁽²¹⁾، يقلب عليها طابع الاختلاف والتغاير، وتسم بانخفاض نسبة المطابق منها لواقع اللغات. ومن هذا القبيل تحديد العامل الذي يجلب الفتحة للمشتق في (حصر المدعوون إلا واحداً)، و(ما عاد البحارة إلا أمرهم). وقد يصل الخلاف إلى درجة انقسام هذه الطائفة من المحوِّين إلى محوِّرٍ أو مانعٍ للمعطيات المدرجة في المجموع (9) التالية:

- (9) أ - جرى رئة غني غدي بن حاتم جراء الكلاب العلويات وقد فعل.
 ب - لما عصي أصحابه فصمما أذى إليه الكهل صاعاً بصاع.
 ج - ألا ليت شمري هل يلو من قومته زهراً على ما جر من كل حاسب.
 د - جرى بنوه أبا الفيلان عن كبر وحسن فعل كما جرى سنماً.
 هـ - ولو أن محمداً أعطى الدر واحداً من الناس ألقى بهذه النحر مطعماً.
 و - لما رأى طالبوه مصعباً دعروا وكاد لو ساعد المقلور يتنصر.
 ز - كسا حنمة ذا لحم أبواب سودد ورقى نداء ذا الندى في فري الحديد.

أغلب السحابة معوا التراكيب البارزة في الأبيات الشعرية (9)، منهم المبرد؛ «ولو قلت: ضرب غلامه زبدًا كان محالاً، لأن العلام في موضعه لا يجوز أن يُرى به غير ذلك الموضع»⁽²²⁾. والتصور العلمي

(21) لوفسوف على أصناف المعرفة للربط بطرق اختصاصها انظر محمد الأوراعي، مساهم المعرفة العلمية في النظريات اللسانية، صص 111-147 ضمن كتاب العلوم؛ اللسانية والكومية، من منشورات كلية الآداب جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط 2002.

(22) المبرد، المنتصب، ج 4، ص 102. انظر أيضاً الرمحشري، الفصل، ج 1، ص 15 والكشاف، ج 1، ص 183، وابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 238، وابن يعيش، شرح للفصل، ج 1، ص 76 وإن حاول هذا الأخير بتأثير من كثرة الشواهد أن يجد مسوغاً لكنه ركب التأويل البعيد.

للقائم لهذا النفع يتكوّن من «إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقسيم المضمير على مظهره لفظاً ومعنى»⁽²³⁾. ويتعير آخر لقد انحصر لولئك الحالة للغة العربية بنية قاعدية ذات رتبة قارة بغير عنها الصيغة (10) التالية؛

(10). فع ~ فا ~ مف.

والمركبات في الجمل أعلاه واقعة في رتبها الأصلية، لكن المضمير فيها جاء متقدماً على صاحبه، وكان الخرق لقيد المضمير القاصي بأن يتأخر المضمير ويتقدم الظاهر. وهذا القيد محترم في نحو «وإذا أتتلى إبراهيم ربه»⁽²⁴⁾، كما أن المركب الاسمي للمفعول (إبراهيم) مقدّم على المركب الفاعل (ربه) في ظاهر الجملة ومتأخراً عنه في أصلها الممثل له بالصيغة (10). فصحّ تركيب الآية السابقة، وكذلك الآية «كأنما جاء أمة رسولها كذبوه»⁽²⁵⁾، لأنه يستحب لقيد المضمير وترتيب البنية القاعدية.

ويبدو من تحليل هؤلاء الحويين للآيتين أنهم يطبقون من اعتراضين للجملة؛ إحداهما أصل ترتب بموجبها مكونات الجملة كلّ في رتبة المعينة له بحسب وظيفته الحويية، والبنية الأخرى ظاهرة يكون فيها للمكونات مواقع مغايرة لرتبها الأصلية، وقد أوما المبرّد إلى هذا الاعتراض بقوله في عبارته أعلاه: «لا يجوز أن يُنوى به غير ذلك الموضع». وبذلك يتأكد أن هؤلاء قد تصوّروا بيتين للجملة؛ «بنية أصلية» كامة ترتب فيها الأسماء والأفعال بموجب وظائفها النحوية كما نصت عليه الصيغة (10) أعلاه، و«بنية ظاهرة» قد

(23) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 294.

(24) الآية 124 من سورة البقرة.

(25) الآية 44 من سورة المؤمنون.

تأخذ فيها الأسماء والأفعال مواقع مغايرة لرتبها في البنية الأصلية
إرصاءً لقبـد الضمير كما في الآتي، أو استحابة لبداً التوسّع، كما في
التركيـب (11) الموالية.

(11) أ - في بيتـه يؤتى الحكمُ.

ب - أحرق ديوانه الشاعرُ.

ج - إن تلق يوماً على علاته هراً تلق السحابة منه والذى غلفاً.

د - عُدت في فراشها العليّة.

يتردد في كتب النحو «أن الاسم لا يضر إلا بعد أن يُعرف
ويكون معك ما يُفسره، ويبدل على الذي تربيده به»⁽²⁶⁾، وهذا القيد
على وجاهته لا يمنع معاً كلياً أن يتقدم للضمير على مظهره، بدليل
ورود الاستعمال به في تراكيـب مخصوصة⁽²⁷⁾، أحدها أورده ابنُ السحري
بسم «توجيه الضمير»⁽²⁸⁾؛ وهو غرض يستوجب تقديم الضمير وما
أصيف إليه استشعاراً لأهمية ظاهره الآتي بعده من أجل تفسيره، ويجري
هذه الموقعة الجديدة في مستوى البنية الظاهرة للجملة، أما في البنية
الأصلية فكل مركب يحتل بموجب وظيفته النحوية مرتبة الأصلية⁽²⁹⁾.
فالمفعول قبل الفاعل في ظاهرة الجملة (ب) وهو بعده في أصلها،

(26) ابنُ أبي الفرج، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 303، دار
المطبع الإسلامي، بيروت 1407هـ.

(27) انظر في معي اللبيب لـ ابن هشام «المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر
لفظاً ورتبة، وهي سبعة»، ج 2، ص 541.

(28) قال في الأمالي الشعرية ج 1، ص 58: «توجيه الضمير إلى مذكور بعده
ورد في سياق الكلام مؤخراً ورتبة التأخر».

(29) حاول ابنُ عصفور الإشبيلي أن يجد لمكونات الجملة ترتيباً قوياً فحسب
وظائفها النحوية، في الموضوع انظر شرح جمل الزجاجي، ج 1، باب الفاعل
والمفعول، ص 157-168، وباب ما لم يسم فاعله، ص 534-539.

والظرف قبل المفعول في ظاهر (د) وفي أصلها يجب أن يكون بعده، وكذلك يستمر في الباقي. وهكذا اضطر هؤلاء إلى تخمين «الحل المزدوج للمركب الواحد».

لفترض نحويين مرسين للحملة أصل وظاهر اقتضاء حل مشكل خاص بمثل التراكيب (11)، وقد أحبرهم هذا الافتراض إلى اصطلاح لغة واصفة جوفاء من قبيل «التقدم والتأخير»، و«التقدم على نية التأخير»، و«التقدم لا على نية التأخير»⁽³⁰⁾، و«المقدم لفظاً ومعنى»، و«المقدم لفظاً لا معنى». و«المقدم في اللفظ المؤخر في النية» وهلم جرا. وكل هذه العبارات قد لا تحيل على شيء واقع في سق العربية، كما لا يكون لها معنى إلا في إطار الصناعة النحوية لهذا الفريق من النحويين، ومن ثمة فإن مانع التراكيب (9) السابقة مفهوم وصحي وليس ناسق اللغة، كما يتبين بعد حين.

أما ابن جني وغيره كالأحمش والجرجاني وابن مالك وأبني عبد الله الطوال⁽³¹⁾ فقد رأوا في مثل التركيب (رأى نورة الشجر) رأياً مغايراً كما يفهم من: «أما أنا فأجيز أن تكون الماء في قوله: (جزى ربة عي عدي) عائدة على عدي) بخلافاً على الجماعة»⁽³²⁾. ولبناء جهاز آخر من المفاهيم لفرص ابن جني للعربية بنية قاعدية ذات رتبة حرة ألوماً إليها بقوله: «إن تقدم المفعول على الماعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الماعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقدم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً»⁽³³⁾. مساواته بين وظيفة الماعل

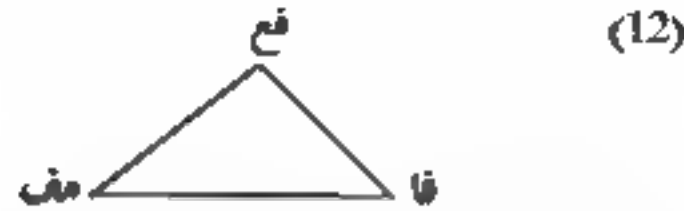
(30) انظر ص 106 من كتاب الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1404هـ.

(31) انظر ابن هشام، معي اللب، ج 2، ص 545.

(32) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 294.

(33) نفسه.

والمفعول في موالاة الفعل يوافق البنية القاعدية الحرة التي سبق أن عرّفنا عنها بالتوليفة⁽³⁴⁾ (12) للوالية:



يُستعاد من التوليفة (12) أن الجملة في العربية وغيرها من اللغات التوليفية كالإبانية والكورية واللاتينية تكون مكوناتها مؤلفة بالعلاقات التركيبية والدلالية من غير أن يكون لبعضها عند البعض الآخر رتبة معينة، إذ التاليف ليس من شرطه الترتيب. وبموامل تدلّلية أو أعراض التواصل التي حصرها اليبانيون⁽³⁵⁾ يُنرّل كل مكون من مكونات الجملة في موقعه بحيث يفيد ترتيب المجموع عرصاً من الأغراض المستفادة من الترتيب ولا يفيداً غير الترتيب.

وعمللاً بفرضية البنية القاعدية ذات الرتبة الحرة يجب أن يكون كل ترتيب من ترتيب الجملة (13) الآتية متولدة مباشرة من التوليفة (12) أعلاه، وليس بعضها أصلاً والباقي مشتقّ بتحويل النقل، كما يرى أصحاب البنية القاعدية ذات الرتبة القارة الممثل لها بالصيغة (10). أعلاه

- (13) أ. يُؤثي الحكمُ في بيته. د. في بيته يُؤثي الحكمُ.
 ب. الحكمُ يُؤثي في بيته. هـ. في بيته الحكمُ يُؤثي.
 ج. الحكمُ في بيته يُؤثي. و. يُؤثي في بيته الحكمُ.

(34) انظر الفصل الثالث من كتاب محمد الأوراعي، الوسيط للمعوية، 1- أقول اللسانيات الكلية.

(35) انظر القول في التقدم والتأخير من كتاب المرحاني، دلائل الإعجاز، ص 106 وما بعدها. وكذلك القسم الثالث من معتاح العلوم للسكاكي. وص 65 وما بعدها من كتاب عجي بن حمزة الطوسي اليمني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج 2، مؤسسة النصر، القاهرة، 1332هـ.

وإن أي ترتيب للعملة (13) فهو متولد مباشرة من التوليفة (12)، وكل مكون من مكوناتها واقع أصلاً في مرتبة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تراكيب المستشهد بها سابقاً. والفرق بين المجموعتين؛ (13؛ أ، ب، ج) و(13؛ د، هـ، و) محصور في تأخر الضمير في المجموعة الأولى عن مظهره استجابة لقيد الضمير بعد المظهر، وتقدمه عليه في الثانية استجابة لتوجيه الضمير استشعاراً لأهمية مظهره للترتيب بعده. ومنه ما سبق من التراكيب وقوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا السَّجُودَ الَّذِينَ ظَنُّوا﴾⁽³⁶⁾، و﴿فَعَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾⁽³⁷⁾، وقولهم: «يلومونني في حب ليلي عوادلي»، و«يتماقون فيكم ملائكة»⁽³⁸⁾.

ككل هذه للمعطيات اللغوية وغيرها الكثير، إذا لم تحمل على لغة بالحوادث التي تطابق بين الفعل والماعل أي كانت رتبة أحدهما بالنسبة إلى الآخر، كان «أصل التوجيه» مسوغاً لإضمار مفسر بعده، وسواء تحققت الإضمار بالعلامة أو بالصير. ولا شك في بساطة هذا التحليل، إذ لا يحتاج إلى تقديم بيني للعملة أصلية وظاهرة، ولا يقصي من اللغة معطيات ثابتة لأنها تشكل أمثلة مضادة، ولا يولد لغة واحدة حوفاً. فكل ذلك وعبره يكون دليلاً قوياً على قصور للمعاني الإعرابية المبينة على افتراض بنية قاعدية للعرية ذات رتبة فترة. ولعل الوقت قد حان للمرور إلى تحديد شبكة المعايير التي تفصل بين صادق الوصف وكتبه.

2.1. معايير التصديق.

يظهر مما سبق أن توقعات السحاة تمثل اجتهداتهم في حقلين متشابحين؛ أحدهما حقل اللسانيات (أو علم اللغة)؛ وهم يفترون

(36) الآية 3 من سورة الأعراف.

(37) الآية 71 من سورة الممتحنة.

(38) حديث شريف رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة من صحيحه.

وصفاً أو أوصافاً للغة أو اللغات موضوع الدراسة، وآخرهما حقل
عُوميتها، وهم يتقنون فرضياتٍ عملي لبناء نظريات لسانية ويصنعون
أجهزة منهجية، أو يفترضون معاليم إجرائية توجه التحويين خلال
معالجتهم لظواهر لغوية. ويبيّن أيضاً أن معيار مطابقة الوصف
المقترح للموضوع الموصوف أنسب للسانيات منه لعلوميتها، علماً
أن الوصف المطابق لموضوعه أو اللامطابق مرهون بالإطار النظري
المتبني وبالجهاز المنهجي المتبع. كما أن معيار التوافق بين بنية
النظرية وبنية موضوعها أنسب لعلومية اللسانيات منها للسانيات،
وعليه يحسب تصنيف معايير التصديق إلى صنفين اثنين؛ أحدهما يضم
معايير لتصديق الوصف اللغوي، ويضم الآخر معايير أخرى تكشف
عن صدق النظرية.

ولا بأس من التذكير مرة أخرى أن إقامة النظريات اللسانية وبناء
النماذج اللغوية من مستحدثات هذا العصر، ومن ثمة لا مسوغ
جعلها معياراً للمفاضلة بين اجتهادات المحررين للتعلمين والمتأخرين
عسى السواء. إلا أنه لا مبرر لإلغاء معيار مطابقة الوصف المقترح
لموضوع الموصوف بفرض النظر عن عصر صاحب المقترح أو مكانه.
يُؤخذ بالتوقع المصادق على مطابقتها لواقع في نسق اللغة بصرف النظر
عن أي شيء آخر.

2. المصانقة على توقعات النحاة.

عائداً في هذا البحث الكشف عن المقاييس التي تُمكن «واقداً
لسانياً» من معرفة أورد الوصفين المقترحين لنفس الظاهرة اللغوية
موضوع الدراسة، علماً أن الوصف في حد ذاته ليس فيه ما يُبيّن
بوروده وتوّنن، إذ لو كان فيه ما يدل على مطابقتها للموضوع أو

عدم مطابقته له لكان مقترحُه أعلم المحويين به. إذن، قيمة الوصف المتروك تتحدد عند إدخاله في علاقة مع غيره كما سيتبين فيما يلي.

1.2. بساطة الوصف.

من مميزات السق اللغوي اتساعه بالبساطة؛ بمعنى يمكن إرجاعه إلى بضع عناصر تتربط بوضع علاقات، وهو ما يُفسَّر مرعة اكتساب اللغة في الاتجاه الكسبي⁽³⁹⁾. ومن أمانة المطابقة إذن أن يكون الوصف المقترح بسيطاً، وإذا جاء كذلك تعيّن الأبعد به، وترك نده المعقد. وللكشف عن بجاعة معيار البساطة وجدواه عند المعاصرة بين توقعين متعارضين لواقع واحد ينبغي أن يكون من خلال أمثلة توضيحية، ومن قبيل تراكيب الجملة (14) التالية.

(14) أ. نهَضَ القومُ.

ب. القومُ نهَضُوا.

ج. نهَضُوا القومُ.

(39) وهو المقابل على طرفي النقيض للاتجاه الطبيعي؛ هذا الأخير يؤسس فرضية عمل طَبَعِيَّة. يرى أصحابها ومنهم شومسكي أن الملكة اللغوية عبارة عن عضو ذهني يحمل نسيج خلاياه العصبية معارف أولية أو مبادئ لسانية كلية، وهذه المعارف الطَبَعِيَّة لا تُحطَّم ولا تُكتسب، وإنما تنتقل من السلف إلى الخلف بمورثات بيولوجية، وهي ضرورية لكي يكون كل فرد نمواً خلال اتصاله بلغة المنشأ. وفي المقابل تقوم الفرضية الكسبية أساساً نظرية اللسانيات النسبية على أن اللغة ملكة صناعية، مضبوطة الذات من أربعة مبادئ؛ (1) مبدأ دلالي، (2) مبدأ نحوي، وهما كليتان، (3) مبدأ وضعي للوسائل اللغوية، (4) مبدأ فولي، والأخيران غطيان. واللغة في اللسانيات النسبية تنتقل من السلف إلى الخلف بالاكْتساب عند اتصال الفرد بلغة المنشأ، بحيث يسي العضو الذهني الخاص بية اللغة التي تحمل في خلاياه العصبية. للمزيد من التفصيل راجع محمد الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، دار الكلام، الرباط 1990. وكذلك الوسائل اللغوية، 2- اللسانيات النسبية والأنحاء النطقية، دار الأمان، الرباط 2000.

ومعهد للإشكال في تراكيب هذه الجملة بفكرة مختصرة عن نمق المطابقة في اللغة العربية. ومن المعلوم أن نمق المطابقة غني في العربية ومحورها الإيطالية، وأن العربية تختص في المطابقة العددية بإجرائها إذا تقدم «المسد إليه» كما في (14ب)، ولا تُجرى إذا تقدم «المسد» وكان معوضه فعلاً كما في (14أ). وإذا أُجرى المطابقة مع تقدم «المسد»، كما في (14ج)، فبأصل التوجيه للصانع لتحقيق غرض استشعار قيمة في المفسر البعدي.

وعليه سيكون الوصف بسيطاً إذا ثبت أن للمركب الاسمي (القوم) وظيفة الفاعل في كل تراكيب الجملة (14)، وأن ترتيب كل تركيب له غرض خاص، وأن إجراء المطابقة حيث لا يلزم تركيباً فلغرض تداولي⁽⁴⁰⁾.

ويكون نداء الوصف السابق معقداً إذا أسند إلى نفس المركب ثلاثة عوارض متغايرة. كأن يستلم المركب الاسمي (القوم) وظيفة الفاعل في (14أ)، ووظيفة البدل في (14ج)، وعارض «الابتداء» في (14ب) مع العلم أن عارض الابتداء في إطار الوصف القديم ليس وظيفة محو كالفاعل والمفعول بالمعنى المطلق، ولا حالة تركيبية كالرفع والصب، ولا وظيفة تداولية كوظيفة التيه المسدة إلى المركب الاسمي الواقع خارج الجملة في نحو (العربي قراء وليمة).

(40) يصدق مصطلح التداول على العلاقة القائمة بين المتخاطبين الظاهر أثرها إما في تأويل دلالة العبارة، كما في «انقل» الدالة على الدعاء إذا كان المكلم في مرتبة أدنى من مرتبة المخاطب، وعلى الأمر إذا كان المكلم في مرتبة أعلى من مرتبة المخاطب، وعلى الالتفات إذا كان المتخاطبان في نفس المرتبة. وإما في الخصائص البنوية للعارف كما في اتصال الإعراب وانقطاعه في التبعية والتسريب.

وزيد فيسند وظيفة الفاعل إلى علامة للطابقة «وا» في التركيب (14أ، ب)، علمياً أن هذه العلامة قد ألحقت بالفعل (مضوا) لتعليقه بالاسم قبله في (14ب) ومنع إسناده إلى أي اسم بعده. ولانتفاء السابق في (14ج) قلبت علامة للطابقة «وا» وجهة الربط فعُلقت للمركب للمعطى (مضوا) في (14ج) بالمركب الاسمي (القوم) بعده عن طريق التبعية من جهة البدل⁽⁴¹⁾.

ظهر من التناولين لمثل تراكيب الجملة (14) أن الوصف الأول يتسم بالكفاية والبساطة. بينما المقترح الثاني بطبعه أولاً التعقيد بسبب إسناد عوارض متعاهرة؛ (فاعل، ومبتدأ، وبدل)، إلى نفس المركب (القوم) المرتبط بنفس العلاقة مع نفس المركب الفعلي. وثانياً «الانتشار»؛ بسبب توالد المشاكل لبؤ المنطلق واقتراح حلول لها كيفما اتفق. كمنع تقدم الفاعل على فعله لتصور أن الفعل عامل للرفع في اتجاه واحد⁽⁴²⁾؛ من اليمين نحو اليسار. وإذا تقدم الفاعل مخرج من مجال عمل الفعل ودخل في مجال عمل غيره الذي هو الابتداء، وكان هذا المخرج سبباً لاختلاق معمول فارغ صوتياً يستلم من الفعل الرفع وتُسند إليه وظيفة الفاعل، فكان الإصمار ضرورة صناعية كالابتداء. وهذا الأخير عامل عديم، كما كان العنبر المستر معمولاً عديم، أي مركب اسمي فارغ صوتياً، كما في مثل تركيب الجملة (الضيف نام)، ومن خصائص الوصف المعقد تصميمه لبعة واصفة جوفاء.

(41) ذكره سيويه في معالجته لمثل التركيب (14ج)، حيث قال «وأما قوله جل نازوه (وأسروا البحرى الذين ظلموا) فلما يجيء على البدل؛ أو كأنه قد انطلقوا قبل له: من؟ فقال بنو فلان»، الكتاب، ج 1، ص 136، بولاق، القاهرة، 1316هـ.

(42) انظر مواقع تقدم الفاعل على فعله في المورد المقتضب، ج 4، ص 128.

2.2. استجاء للتوقعات.

وحين نساءل النحاة من جديد عن العلاقة بين التركيبين (14أ) و(14ب)، أحدهما أصل للآخر أم كلاهما أصل؟ انقسموا إلى فريقين؛ أحدهما أصل ترتيباً بعينه وقرع منه الباقي، وهم الذين جعلوا للعربية بنية قاعدية ذات رتبة قارة كما سبق الإشارة. منهم سيويه والزمخشري من المتقدمين وأغلب اللسانيين للعرب المتأخرين. والفريق الآخر أصلوا جميع التراتيب المحتملة، ولم يشتقوا بعضها من بعض وهم أصحاب البنية القاعدية ذات المرتبة الحرة، الممثل لها بالتوليفة (12)، ومن هؤلاء ابن جني من المتقدمين والأوراضي من المتأخرين⁽⁴³⁾.

و اختلف فريق سيويه في البنية الأصل التي منها يكون اشتقاق باقي التراتيب المسموح بها. سيويه جعله في (فا ~ فع ~ مف)، كما يظهر بوضوح العبارة من قوله: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرفع سوى الابتداء والجار على الابتداء»⁽⁴⁴⁾، وعلى نهج سار ابن السراج ومحبون كثير، إذ اعتبروا جميعاً الترتيب (فا ~ فع ~ مف) أصلاً ومنه ولدوا الباقي بالاشتقاق. والترتيب الأصل لا يعني أنه الأكثر شيوعاً واستعمالاً، وإنما يفيد أنه مركز للتوليد، وإنتاج جمل فروع مسموح بها بتطبيق قواعد إعادة الترتيب⁽⁴⁵⁾.

(43) انظر صهي 161-183، من كتاب الأوراضي، الوسائط العربية 1 - أصول اللسانيات الكلية.

(44) سيويه، الكتاب، ج 1، ص 7.

(45) للتوسع في الموضوع راجع الفصل الأول من كتاب النحو التوليدي والتركيب المقارن الذي أشرف على نشره كيرون وبولوك. J.GUERON et J.Yves POLLOK, (1991), *grammaire générative et syntaxe comparée*, CNRS, Paris.

ورأى الزمخشري في للفصل أن يؤصل الترتيب (فع ~ فا ~ مف)، ويُفَرِّع باقي التراتيب المحتملة، وبعده ابن يعيش في الشرح إذ عقب بعد أن وضح رأي الزمخشري أولاً وذكر مذهب سيوييه ثانياً فقال: «والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم للذهب الأول، وصاحب هذا الكتاب ذكر المعامل أولاً وحمل عليه للبند والخير»⁽⁴⁶⁾.

ومذهب الزمخشري هو المتنبي من لدن نحويين متأخرين، منهم شومسكي ويوسف عون⁽⁴⁷⁾، وعبد القادر الفاسي الفهري⁽⁴⁸⁾، كذلك أحمد المتوكل إلا أن هذا الأخير يأخذ بما وجد، كما يظهر من كتاباته العزيرة، فهو نارة يسائر أصحاب البنية القاعدية ذات الرتبة الحرة⁽⁴⁹⁾، وتارة أخرى يتبنى الترتيب (فع ~ فا ~ مف)⁽⁵⁰⁾ لأنه الأكثر انتشاراً بين النحويين حالياً.

ومن جملة ما يلاحظ في المقترحين: (1) بنية قاعدية ذات رتبة حرة، و(2) بنية قاعدية ذات بنية قارة، نذكر ما يلي:
أولاً. مقترح البنية الحرة لا يعمل في طياته مصدراً للتخلاف

(46) ابن يعيش، شرح الفصل، ج 1، ص 73، مكتبة المنبسي، القاهرة.

(47) انظر بحث اللغات الشعرية وغير الشعرية في كتاب شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 224.

N.Chomsky (1981), *Théorie du Gouvernement et du liage*, Seuil, Paris, 1991

(48) انظر ص 55 من كتاب الفاسي الفهري، البناء المولوي، تجلده يقول «معلوم أن البنية الأصلية في الجملة العربية هي فع-فا-(مف) (س)، حيث من رمر متعير قد يكون مركباً حرفياً أو ظرفياً أو أحد الملحقات كالحال مثلاً»، البناء المولوي، توبقال، الدار البيضاء، 1986.

(49) انظر ص 225 من كتابه قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، الرباط، 1996.

(50) انظر موقعة المكونات في أي من كتبه، منها اللسانيات الوظيفية، ص 161، عكاظ، الرباط، 1988.

ولا يولّدُهُ، بينما مقابلُهُ سببٌ في انقسام الحويين إلى مؤصلٍ للترتيب
(فع ~ فا ~ مع)، وأخذ بغيره (فا ~ فع ~ مع). والمانع للخلاف
أولى بالقبول من مولّده، وهو مؤشر أول للمصادقة على أن توقع الرتبة
الحرّة مطابقٌ لواقع العربية.

ثانياً استلزم مقترح البية الحرّة مع «وسيط العلامة المحمّولة» الذي
اختارته العربية وغيرها من اللغات التوليفية، وهذا الوسيط اللغوي بقصي
بالصاق علامات صوتية بمكونات الجملة وذلك لتحقيق هدفين؛ أولاً
التمييز بين ما يعرض لتلك المكونات من الأحوال التركيبية كالرفع
والانصب، والوظائف النحوية كالفاعل والمفعول. وثانياً توفير الترتيب
لتوظيفه في الدلالة على أعراض نحاطية. وقد سبق أن عرّف الوسيط
اللفظي المذكور بمصداق أعلاه الكثير من الحياة الفلمانية، ومنهم ابن يمش
وهو يعرف الإعراب بقوله: «الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر
الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب زيد عمرو)
بالسكون من غير إعراب لم تعلم الفاعل من للمفعول. ولو انحصر على
حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بضمّه والمفعول بتأخره لصاق المذهب، ولم
يوجد من الاتساع بالتقدم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب»⁽⁵¹⁾.

أما الآخرون بالبية القاعدية الفارقة فإن اختيارهم يتناقض ووسيط
العلامة المحمّولة الذي توطّطه «اللغات التوليفية»، كالعربية والفارسية
والكورية واليابانية واللاتينية وغيرها الكثير، وإن وُجد اختيارهم ذلك
مستجماً مع «وسيط الرتبة المحفوظة» الذي توطّطه لفصّها التركيبي
«السمات الشجرية» كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية والإيطالية وغيرها
الكثير أيضاً.

(51) ابن يمش، شرح المفصل، ج 1، ص 73. وللتوسع في المفهوم من الوسيط
وعندها وأنواعها انظر كتاب الأوراني، الوسائط اللغوية.

انسجام مقترح الرتبة الحرة مع وسيط العلامة المحمولة، ومنافضة مقترح الرتبة القارة لهذا الوسيط العموي، دليل آخر للمصادقة على مطابقة التوقع الأول لواقع العربية. أما المقترح المقابل فهو أنه في انسجامه مع وسيط الرتبة المحمولة، ومطابقته للغات الشعرية، وخطوه في تعميمه على العربية القائم فصلاً التركيبية على وسيط العلامة المحمولة.

3.2. عموم المقترح وقصور مقابله.

سبقنا الإشارة إلى تخمين «المحل المزدوج للمركب الواحد» الذي انطلق منه المرد وغيره لحل إشكال تركيبية يتلخص في مرتبة المضمرة من المظهر، كما هو ماثل من جديد في هاتين الجملتين.

(15) أ. أحرق ديوانه الشاعرُ

ب. زانَ تاجها العروسُ.

وبما أن المركب الواحد لا يمكن أن يحتل داخل الجملة موقعين في آن واحد توقع هؤلاء اثنين للجملة؛ (1) بنية ظاهرة نتج عن تحريك لمكونات الجملة بنقل بعضها من رتبة في البنية الأصلية إلى رتبة غيره، فيتولد للجملة ترتيب ثانٍ مغاير لترتيب مكوناتها في البنية الأصلية. (2) بنية أصلية قدروها من غط (فع ~ ما ~ مف)، بما لا يظاها استجابات الجملة (15، أ) لقيد «المضمرة بعد المظهر» وصححت بنويًا.

وبالفعل من التلخيص في تخمين «المحل المزدوج»، وما يوافق من افتراض بنية قارة وتقدير بيتين مختلفتين لصرب من الجمل دون الباقي، يكشف قصور هذا التخمين من جهات؛ فهو

أولاً لا يتجاوز الظاهرة موضوع الدراسة، ولا يوجد له استعمال
لحل إشكالات تركيبية في ظواهر لغوية أخرى.

ثانياً يمنع معطيات لغوية من قبيل التركيب (15ب)، وبحكم
بفسادها وقد بلغت من الكثرة ما يدل على نسقيتها.

ثالثاً يوافق قيد للضمير بعد المظهر الذي لا يتسجم كلياً مع مبدأ
«الوضع والاستعمال» العام. إذ للضمير يلزمه ضمناً أن يتأخر عن مظهره،
ولا يتسع استعمالاً أن يتقدم بأصل التوجيه للسوغ لإضمار مفسر بهدي.
وبه جاء الاستعمال حتى صبح كل احتمال، كما ورد في الطرة⁽⁵²⁾ أسفله.

ورابعاً لا حاجة إليه وإلى كل القرائن أو تقديم وتضمن صاحبه إذا
أعطينا بمقتراح النية الحرة وما يوافق من تقدير مبهمة واحدة لأي جملة وهي
أصل، إذ تولد مباشرة بأصول تدلولة من التولية (12) ولا تسري في فرع
من نوعها⁽⁵³⁾، واحتطنا في ضبط قيد للضمير على النحو التالي:

(52) نقل السيوطي عن ابن المحلى كون «الضمير والمظهر من جهة التقديم والتأخر
على أربعة أقسام. أحدها أن يكون الظاهر مقدماً على المصير لفظاً ورتبة، نحو
ضرب زيد غلامه. والثاني أن يكون الظاهر مقدماً على المصير لفظاً دون رتبة،
نحو ضرب زيداً غلامه. والثالث أن يكون الظاهر مقدماً على الضمير رتبة دون
اللفظ نحو ضرب غلامه زيداً. فهذه ثلاثة تجوز بالإجماع. والرابع أن يكون أن
يكون الظاهر مؤمراً لفظاً ورتبة، نحو ضرب غلامه زيداً، فهذا أكثر الجملة لا
يجسره لمخالفة باب للضمير، ومنهم من أحجزه، السيوطي، الأشباه والنظائر،
ج 2، ص 162، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1406 هـ.

(53) أثبت الجرجاني (راجع الجمار العظلي في كتابه أسرار البلاغة) أن الجملة الاسمية
وهي المكونة من الاسمين في عرف اليونانيين، محاولة عن الجملة الفعلية التي بدخل
الفعل في تكوينها لئلا كان موضعاً وأن الفعلية تسري في الاسمية وكلتاها نوع،
لكس الفعلية لا تسري في مثلها وكذلك الاسمية. فمثل «الدمع غاصب» أو
«أعاصب الدمع» جملة مفرعة عن «الدمع غاصب» أو «أعاصب الدمع» وذلك
لتحريد الاسمية من الزمان المقترن بصيغة الفعل في الجملة الفعلية. لكن «أعاصب
الدمع» ليست أصلاً أو فرعاً لتوحيها «الدمع غاصب».

(16). موقع المضمحل بعد المظهر، وقد يأتي قبله بموجب تركيبي، كما في التنازع، أو تدلولي كاستشعار قبعة في المفسر البعدي.

والزيادة في توصيح قبعة للعيان السابق يمكن توظيفه للمفاصلة بين مقترحين لثانية «الكلام والقول». أحدهما يُنسب إلى ابن جني⁽⁵⁴⁾ وسار بعده في كتب النحو جميعها. وقد أسس تصورَه لهذه الثنائية على علاقة الانتماء حين حصر الكلام في ما يفيد من اللفظ، وجعل القول دالاً على المفيد وغير المفيد من التصورات المركبة على نحو مخصوص. وهذا للتصور قاصرٌ أي لا يتجاوز موضعه، وليس له ذكرٌ في غير بابه، ولا توظيف له لحل إشكال في أي ظاهرة لغوية. ولذلك فإن حفظه من خلال قول ابن مالك في الطرقة⁽⁵⁵⁾ أسفله فمن أجل الترخيم لا غير.

وفي مقابل مقترح ابن جني قدم المتكلمون كالفارسي عبد الجبار⁽⁵⁶⁾ والجوي⁽⁵⁷⁾، والفلاسفة كالفزالي⁽⁵⁸⁾، والبيانيون كالجزائري⁽⁵⁹⁾ تصوراً معامراً أقاموه على علاقة المساواة بين «الكلام

(54) انظر كتابه، الخصائص، ج 1، ص 17 وما بعدها.

(55) يقول ابن مالك مبرراً نظماً في ألفيته عن تصور ابن جني:

كلاماً لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم:

واحدة كلمة والقول هم وكلمة بما كلام قد يؤم

(56) انظر ج 7، ص 21 من كتابه المعنى في أبواب التوحيد والعقل، ودررة المعارف، القاهرة، 1380هـ.

(57) راجع ص 105 من كتاب الجوي، الإرشاد إلى أصول الاعتقاد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1369هـ.

(58) انظر الباب الثاني من كتاب الفزالي، المعارف العقلية، دار الفكر، دمشق، 1383هـ.

(59) راجع مباحث النظم في دلائل الإعجاز.

النفسي» و«القول اللساني»، وهذه العلاقة وُصفت شعراً بقول أحدهم:

إن الكلام لفي القواد وإما جعل اللسان على القواد دليلاً.
فالكلام النفسي ذو طبيعة دلالية؛ إذ يصدق في تصور أولئك
النظار على بنية مجردة تتكوّن من معانٍ تنظمها علاقات دلالية، موقفه
يرون «الناطق» عزّن الكلام النفسي وبين «القول اللساني» معبر الكلام
النفسي إلى المحاطب. يسا القول، في تصور النظار من متكلمين
وفلاسفة ومناطق، فهو عبارة عن بنية صوتية تتركّب تركيبات
متدرجة، بدءاً من التصويّنات، فالألفاظ، فالتركيبات، إلى الجملة وإلى
الخطاب أو النص. بحيث يأتي تركيبها البنية القولية على منوال انتظام
البنية الكلامية.

وبتعبير آخر إن مستعمل اللغة ليفتعي في تركيب القول على لسانه
آثار المصاني المنظمة في كلامه المقطع من الناطقة من أجل تبليغه إلى
محاطبه. هذا المقترح الأخير لثنائية الكلام والقول يمكن التعبير عنه دفعة
واحدة بالمبيان (17) التالي:

(17) الناطقة «» بنية كلامية «» بنية قولية.

فالناطق التي تشمل الملكة اللغوية ومختلف القدرات الذهنية
الضرورية لاكتساب المعرفة واحترافها تعتبر قاعدة لإنتاج «» بنية
كلامية مكوّنة، تساويها بالبنية «» بنية قولية محسوسة. ومن وجهة
هذا المقترح أن له مثيلاً في أكثر من نظرية لسانية معاصرة، إذ يتحدث
البعض عن «الصورة المنطقية» و«الصورة الصوتية»⁽⁶⁰⁾.

(60) راجع شومسكي حيث يتحدث عن الصورة المنطقية (LF) والصورة الصوتية
(PF) في كتابه *The Minimalist Program*. N. Chomsky (1995), *The Minimalist Program*

وهذا التصور الأخير المصوب إلى النظر غير معروف بين المحوِّين ولا يتناولونه رغم قيمته الإجرائية لمعالجة ظاهرة الحذف مثلاً معالجة في غاية البساطة. وفي إطاره يمكن الكشف عن صادق وصف النجاة⁽⁶¹⁾ لهذه الظاهرة وعاطته. وعليه، إذا كان الحذف نزاعاً لأحد مكونات الجملة أو أكثر وجب تقسيمه في إطار المقترح الأخير إلى قسمين:

(أ) اقتصار؛ وهو الواقع في البنية الكلامية والمبكر، لضرورة المساواة والتبعية، على البنية القولية. والمحذوف من البنية الكلامية لا يُفترَّ له شيء في البنية القولية، ويكون تحقيقاً لغرض الإطلاق، كما في التراكيب (18) التالية.

(18) «مَوْحِي وَحِيَّتْ».

«كَلُّوا وَاشْرَبُوا».

الناجر يبيع ويشترى.

القادر يعطي ويمنع.

(ب) اختصاراً يجري في البنية القولية ويقى مقابلته في البنية الكلامية دليلاً يمكن من استرجاعه وإدراجه مجدداً في البنية القولية. كما يظهر من خلال المقارنة بين التعابير المختصرة (19) وبين مرادفها التقديرية (20) في المجموعة (19) التالية.

(19) أ «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا».

ب عَلِمَ اللُّغَةَ وَأَعْلَمَهُ.

(61) انظر ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 360، وج 1، ص 284. وابن هشام، مفاتيح السبب، ج 1، ص 668. والجرجاني دلائل الإعجاز، ص 146. والزرشمسي، الرمان في علوم القرآن، ج 3، ص 104، البايبي الخليلي، القاهرة، 1391 هـ.

- ج الفجور وعواقبه.
 د أطمعته ثريداً وعصيراً بارداً.
 (20) أ (اسأل أهل القرية التي كنا فيها).
 ب الزم علم اللغة وأهله.
 ج أحلوا الفجور وعواقبه.
 د أطمعته ثريداً وصقيته عصيراً بارداً.

للعلم بالكلمات المكونة في البنية الكلامية في المجموعة
 (19) أمكس حذف قولاتها من البنية القولية اختصاراً، فتحقق
 الإيجاز الذي يعيد الجمع بين تقليل اللفظ وتكثير المعنى. وللعلم
 بالمكون من الكلمات في البنية الكلامية بنائي تقديم قولاتها في
 مواقعها من البنية القولية الموازية، كما ظهرت مصعوبة في مجموعة
 التراكيب (20).

إشارة الحذف في هذا الموضع، مع تفسيره إلى اختصار يحصل في
 البيتين الكلامية والقولية معاً وإلى اختصار يحدث في البنية القولية دون
 البنية الكلامية الموازية، بهما منه الانتهاء إلى النتيجة التالية؛ وهي أن
 تناول ظاهرة الحذف بهذا الموضع في المعالجة لم يكن في الإمكان مع
 التمسك بتصور ابن جني لتنائية الكلام والقول المؤسسة على علاقة
 الجمع بكنهه. ولعدم الإصابة في الرأي لم تتحور هذه الثنائية
 موضعها؛ إذ لم يثبت احتمالها لحل مسألة لعوية. ومن إصابة النظر
 في تصورهم لتنائية الكلام والقول الذي أقاموه على علاقة المواراة
 صار بالإمكان توظيفها في معالجة أكثر من ظاهرة لعوية، منها
 الحذف.

خلاصة.

إن البحث في اللغة، كالبحث في أي ميدان آخر، لا يُنتج دائماً معرفة علمية مطابقة لموضوع الدراسة تمامً للطابقة. ولا يُستبعد أن يسهي لسانيون درسوا ظاهرة لغوية بعينها إلى تقليدتها بأوصاف مختلفة متعارفة. وفي هذه الحالة، وهي العالية، إما أن يكون الحوي قد تَجَهَّرَ لدراسة اللغة بإقامة نظرية لسانية، وإما أن يُاشرها بمهامهم إجرائية تنفذ في الدهر مرتبطة بالمسألة اللغوية محط النظر. ولا شك في إنتاج الاحتمال الثاني لمعرفة لسانية عادية؛ يكثر فيها الخلاف، وبقل الصواب، وتتسي منها معايير المصادقة على التوقع المطابق وإبطال المقترح المخالف.

ومن هذا الصنف تراثنا اللساني الذي يحتاج باستعمال وإنتاج إلى التهذيب فلا يستمر تعليمنا في تلقين أفكار لغوية معطوبة، وما أكثرها. فلا نكتسب بواسطتها اللغة ولا نُسي الانسجام في تفكيرنا. وإن هذه البحث بما ورد فيه من معايير المصادقة على توقعات النحاة لهدم مجرد دعوة إلى الشروع في بناء الجهاز المصفاة لفكرنا اللغوي الموروث. وإن تحقيق هذا المشروع مرهون ولاشك بمدى العناية بالكفايات اللغوية وتكوين نخبة محوكة مزدوجة؛ يُتقون النظر في اللغة ويُمَهِّرون في صناعة آلة الوصف.

وقد لا مضيق جديداً إذا قلنا إن إدراك هذا الطور ضروري أولاً للتخلص من طابع التقليد المعبى للعقل والاكتفاء بالترديد المشغل للذاكرة، وثانياً للانتقال إلى طور المشاركة في صياغة النظريات اللسانية وبناء النماذج النحوية التي تنتج معرفة علمية في ميدان اللغة، معرفة يمكن توظيفها بسلاح في أي من حقول العلم المجاورة.

خاتمة

اللسانيات الخاصة، كما مارسها سيويه وغيره من حصر الدراسة اللسانية في لغة بعينها ولم يفتح ما يجري في غيرها، ثبت فشلها من جوانب عدة. فهي منهجية لا تسلم من قصور الاستقراء عن إنتاج معرفة نسقية؛ إذ سند هذا المنهج الملاحظة المباشرة لمعطيات لغوية لا تمثل في الغالب سبق اللغة تمثيلاً تاماً.

والملاحظة الحسية إذا لم تكن موجهة بمبادئ معرفية عامة تُنتج قطعاً معرفة عادية. من خصائص هذه المعرفة كثرة الخلاف في المسرّ العلمي للوصف المقترح لنفس الظاهرة، وصعّب المطابقة بين اللغة الواصفة واللغة موضوع الدراسة، فلا يكون اللساني في مأمن من أن يُدرج في اللغة الموصوفة ما ليس منها، كالضمير المستتر، وبالنسبة للعامل، والمشعول عنه، والفاعل الصناعي، والنصب على سزغ الخافض. أو أن يُعطى لغة الواصفة ممّا هو في اللغة المدروسة، كالفاعل القاصر، والفاعل به، والمفعول المرفوع، وتُنتج المعرفة بحملة الصلة، وتحرير مكونات الجملة من الترتيب القلي. أو أن يصف ما في اللغة بخصائص ليست فيه، كإسقاط خصائص الضمير على علامة المطابقة، وخصائص اللارم على القاصر، والتخطي على النامي، وخاصية المبتدأ على الفاعل. ولا يكون اللساني في مأمن من التخصيم في الوصف، ولا من مع ما يسمح به سبق اللغة أو تجويز ما يحسه. ومن هذا القبيل الشيء الكثير في التراث اللغوي العربي.

والقليل مما سرردنا مدعاة إلى إعادة النظر في الفكر اللغوي العربي القديم، وأن يُتوسّل إليه بألة منهجية جديدة ثمّ بناؤها بشروط التفكير العلمي للعاصر، بحيث تستوعب ما في التراث من الصواب، وتُصوَّب ما فيه من المغفوات، ونسُدُّ ثغراته، ونحلُّ ما استعصى على

أولاه، فتولّد للعربية وصفاً جديداً يجمع، فضلاً عن البساطة، بين الكفائيتين الوصفية والتفسيرية. ومن الخطأ للنهجي الاعتقاد بإمكان إدراك هذا الهدف بحلب نظرية لسانية جاهزة من أجل تطبيق تعليماتها في وصف اللغة العربية. إذ الخلل للعربي الناتج عن مثل هذا الصنيع أكثر بكثير مما في نحو العربية التراثي.

ولست اللسانيات الكلية، باعتبار نتائجها على العربية والكثير من اللغات البشرية، بأحسن من أبحاثها الخاصة، وإن كان هذا النمط من التفكير اللساني يُولّد، بمنهج الافتراضي البرهاني، معرفة لغوية يقينية. وفي مقدمة الخصائص المميزة للمعرفة اليقينية كونها معرفة نظرية يحتمل بعضها أن يصادف واقعاً في بعض اللغات، ومنها اللغة المؤسسة للنظرية اللسانية، كالأبجدية بالقياس إلى نظرية النحو التوليدي التحويلي. أما البعض الآخر فإن لغاته لا تشملها تلك المعرفة إلا عس طريق مبدأ التعميم الفاصي بتوسيع إطار نمط من اللغات ليشمل الباقي، وبذلك يصح في كل اللغات ما صح في إحداها.

وهذه الثغرة في منهج لمعالجة اللسانية لا تُسد بالبرمات، لأن هذه التقنية وضعت في الأصل لحماية النظرية من الانهيار بسبب القوادح المتزايدة، ولم يكن إلحاقها بالنظرية في مرحلة من بنائها من أجل الرفع من قدرتها على التوقعات لتطابق لواقع اللغات، وهو الهدف المنشود من كل تعديل يُجرى على بنية النظرية.

ومن أهم الثغرات في الساء النظري للسانيات الكلية الانطلاق من فرضية عمل تقتصر إلى أدنى دليل على صوابها، ومع ذلك يُصرّ صاحبها على تصديق المبرهنات المستبقة منها، ويمنع أي شك فيها. والقول بوجود مساندئ نحوية واحدة مطبوعة حلقة في خلايا عصب دهن من

دماغ كل إنسان ما هو إلا اقتراض يُسلم به في بادئ الرأي غير
للتعقب، ويُصدق بصدق توقعات النظرية للبناء عليه.

وإذا ثبت بأدلة قطعية أن تنبؤات نظرية النحو التوليدي
التحويلي التي بناها شومسكي على الفرضية الطبيعية يصدق بعضها
في اللغات الشجرية كالإنجليزية والفرنسية، ولا يصدق غالبها في
اللغات التوليفية كالعربية واليابانية فإن هذه النتيجة تدعو بالحاج إلى
ضرورة التخلي عن فرضية العمل الطبيعية، لأنها السبب المباشر في
إدخال النظرية المؤسسة عليها في أزمة فكرية حادة. ولا يحصى على
لسان منبصر ما لحق اللغة العربية حديثاً من مشاكل لا حصر لها
حين اكتفى لسانيون عربٌ حداثاً في وصفها بتطبيق نظرية النحو
التوليدي التحويلي عليها، أو تطبيق نماذج لسانية أخرى مستوردة
من هنا أو هناك.

لقد ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة الخروج من الأزمة الفكرية
التي عمّت اللسانيات كافة والعربية خاصة. أزمة سببها المباشر
مصحى بتلخص في الاستفراء المطلقة، كما يُمارس في اللسانيات
الخاصة ويُؤلد فيها معرفة عادية متميزة بكثرة الخلاف، وانتشار
المفوضات، وصحف الكهابين الوصفية والتصورية. أو في العرض
الاعتباطي والبرهان الرياضي، كما يُتمثل في اللسانيات الكلية،
ويؤلد فيها معرفة نظرية يُطلب عليها اليقين الرياضي. فسمح
بالتعميمات الجزائية لتعدية الخصائص البنيوي للغة إلى غيرها، وتوسيع
إطار اللغات الشجرية ليستغرق اللغات التوليفية، والعكس ممنوع
بقرار من صاحب النظرية.

ولتخطي أزمة اللسانيات خاصتها القديم وعلمها الجديد لا
يسحق بغير استحداث محور استبدالي يُؤسس للسانيات نسبية، تقوم

على فرضية عمل كسبية. هذه الفرضية تُفيد في مجال علم النفس المعرفي أن لللكات الذهنية في بناء وجودها برامجَ قطريةً للتثبت والتوليد. برامجَ مهيأةٌ لحفلةٍ لأن تُثبت في ذاتها بنية الكون الوجودي المتظلم على وجه كلي، فتكتسب من أولياته المعروفة المقدرة على استيعاب تواليها.

وتعميد الفرضية الكسبية في مجال اللسانيات أن اللغة البشرية ملكة وضعية، في مقابلها تكون اللغة الحيوانية هبةً طبيعية. لغاتُ الحيوانات الطبيعية تنتقل بالوراثة، ولا تختلف من سلف النوع إلى خلفه، ولا تتغير في الزمان كله. بينما لغاتُ الإنسان الوضعية تنتقل بين الأجيال بالاكساب، وبطراً عليها التغير عبر الأرحام، وتختلف بين الأقوام في حدود ما تسمح به الوسائطُ اللغوية المتظمة بمبدأ الثالث المرفوع.

منهج اللسانيات النسبية متقومٌ من العرض المراسي والاستنباط الرياضي، ونتائجه معرفة علمية متميزة بمطابقة توقعات النظرية النسبية لواقع اللغات البشرية. الفرص المراسي مستخلصٌ من الملاحظة المثبتة بأوليات معرفية، ومنه تُستبط التوالي بقواعد برهانية. وباتخاذ مبدأ التسيط بديلاً لمبدأ التعميم تعدي الخصائص البيوية المستنبطة من دراسة معمقة للغة معينة إلى نمطها من اللغات البشرية التي تقاسمها نفس الوسائط اللغوية.

فكسلُ لفظةٍ بشرية اختارت لفصها التركيبي وسيطُ العلامة المعمولة، كما فعلت العربية واليابانية ولغات كثيرة، وجب للحملة فيها سية قاعدية ذات رتبة حرّة. وفي المقابل كلُّ لغة اختارت لنفس العنص وسيطَ الرتبة القارّة، كما فعلت الإنجليزية والفرنسية ولغات أخرى، كان للحملة فيها بية قاعدية ذات رتبة قارّة.

وليس بين ديكم الممثلين فقط ثالث. وعليه يلزم في نظرية اللسانية
النسبية القول: لكل لغة شجرية رتبة أصلية، والرسم في اللغات التوليفية
حرّة. وهذا مثال جيد لتوضيح معنى التحاوز؛ إذ تضمنت الأسباب
النسبية ما في اللسانيات الكلية من صواب، وقدّمت حلولاً لمشاكل لغوية
استعصت حلّها على النظرية المتحلوزة.

المصادر بالعربية وبغيرها من اللغات

- ابن أبي الريح، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ.
- ابن جني، الخصائص، دار الكتب، القاهرة، 1371هـ.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، البابي الحلبي، القاهرة، 1384هـ.
- ابن خلدون، المقدمة، بولاق، القاهرة، 1274هـ.
- ابن سياء، كتاب النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1395هـ.
- ابن سياء البرهان، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1966.
- ابن سياء، أسباب حدوث الحروف، دار الفكر، دمشق، 1403هـ.
- ابن سياء، الإشارات والنبهات، دار المعارف، القاهرة، 1971.
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، بدون ناشر ولا تاريخ أو مكان النشر.
- ابن الأثير الحرري، جامع الأصول في أحاديث الرسول، دار الفكر، بيروت، 1403هـ.
- ابن الحاجب، الشافية في التصريف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.
- ابن السراج، الأصول في النحو، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1394هـ.
- ابن فارس، الحجة في علل القراءات السبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1403هـ.

- ابن فارس، الصحاح، البابي الحلبي، القاهرة 1977.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار الاعتصام، القاهرة، 1394هـ.
- ابن هشام، مفتي الليب، دار الفكر، دمشق، 1384هـ.
- ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- ابن يعيش، شرح الملوكى فى التصريف، المكتبة العربية، حلب 1394هـ.
- تمام حسام، البيان فى روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة 1420هـ/ 2000.
- تمام حسام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.
- سيويه، بولاق، القاهرة، 1316هـ.
- الأنبارى، الإعراب فى جمل الإعراب ولمع الأدلة، دار الفكر دمشق، بلون تاريخ.
- الأنبارى، الإصناف، مطبعة السعادة، القاهرة، 1380هـ.
- الأنبارى، سزهة الألباء فى طبقات الأدباء، دار لحضة مصر، القاهرة، 1386هـ.
- الأنبارى، أسرار العربية، المجمع العلمى العربى، دمشق، 1377هـ.
- الأوراعى، اكتساب اللغة فى الفكر العربى القديم، دار الكلام، الرباط، 1990.
- الأوراعى، الوسائط اللغوية، 1- أهول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، 2000.
- الأوراعى، الوسائط اللغوية، 2- اللسانيات المسية والأعزاء المظية، دار الأمان، الرباط 2000

- الأورانغي، السندد اللغوي واتعكاساته على النسيج الاجتماعي،
كلية الآداب جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط، 2002.
- الأورانغي، لسان حضارة القرآن، قيد الطبع.
- الأورانغي، اللسانيات النسيية وتعليم اللغة العربية، قيد الطبع
- البطليوسي، كتاب الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، دار
الرشيد للنشر، بغداد، 1980.
- الجرجاني، أسرار البلاغة، وزارة المعارف، استانبول، 1954.
- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1404هـ.
- الجويني، الإرشاد إلى أصول الاعتقاد، مكتبة الخانجي، القاهرة،
1369هـ.
- الخليل، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال.
- الزجاجي، اشتقاق أسماء الله الحسنى، مؤسسة الرسالة، بيروت،
1406هـ.
- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، بيروت، 1399هـ.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، البابي الحلبي، القاهرة،
1391هـ.
- الزملكاني، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، مطبعة الماني،
بغداد، 1394هـ.
- السكاكي، مفتاح العلوم، البابي الحلبي، القاهرة 1356هـ.
- السيوطي، الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1406هـ.
- السيوطي، الاقتراح، المحقق، القاهرة، 1396هـ.
- السيوطي، همع الموامع في شرح جمع الجوامع، دار البحوث
العلمية، الكويت، 1400هـ.
- السيوطي، الزهر في علوم البلاغة، الباب الحلبي، القاهرة.

- العلوي اليميني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مؤسسة النصر، القاهرة، 1332هـ.
- الخزالي، المعارف العقلية، دار الفكر، دمشق، 1383هـ.
- الفارسي أبو الحسن، تنقيح المناظر لنوي الأبيصار والبصائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1404هـ.
- الفارسي أبو علي، أقسام الأنهار، ضمن مجلة المورد، المجلد 7، العدد 3، سنة 1978.
- الفارسي أبو علي، الإيضاح العضدي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1389هـ.
- الفاسي الفهري، البناء الموازي، توبقال، الدار البيضاء، 1986.
- الفاسي الفهري، البناء الموازي، توبقال، الدار البيضاء، 1999.
- الفاسي الفهري، المعجم العربي، توبقال، الدار البيضاء، 1985.
- الفاسي الفهري، عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، توبقال، الدار البيضاء، 1986.
- الفراء، معاني القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- القاضي عبد الجبار، المعنى في أبواب التوحيد والعقل، وزارة المعارف، القاهرة، 1380هـ.
- الففطسي، إنساب السرواة على أنباه النحاة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1369هـ.
- للتوكل، اللسانيات الوظيفية، عكاظ، الرباط، 1987.
- للتوكل، آفاق جديد في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1993.

- الميرد، المقتضب، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386هـ.
- المعتوق أحمد محمد، الحصة اللغوية، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1417هـ.
- وفاء البيه، أطلس أصوات اللغة العربية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1994.
- J.L.Austin (1962), Quand dire, c'est faire
- E.Bach/R.T.Harnas (1968), Universals in linguistics theory, Holt, Rinehart and Winston, New York.
- H.Borer (1984), Parametric Syntax, Foris Publications, Dordrecht/Holland.
- N.Chomsky (1975), réflexions sur le langage, F.MASPERO, Paris, 1977.
- N.Chomsky (1981), Théorie du Gouvernement et du liage, Seuil, Paris 1991.
- N.Chomsky (1982), La nouvelle syntaxe, Seuil, Paris 1987.
- N.Chomsky (1995), The Minimalist Program, Massachusetts Institute of Technology.
- N.Chomsky(1995), Le langage et la pensée, Nouvelle édition augmentée, Payot, Paris, 2009.
- J.GUERON et J.Yves POLLOK, (1991), grammaire générative et syntaxe comparée, CNRS, Paris
- JOHN R. SEARLE(1969), Les Actes de la langue, Herman, Paris, 1972.
- Hutchinson and Waters (1987), English for specific purposes, Cambridge, University Press.
- Jean-Marc Mangiante(2004), Le Français Sur Objectif Spécifique; De L'analyse des Besoins A L'élaboration D'un Cours, Ed. Hachette.
- Jean-Pierre Desclés (1990), Langages applicatifs Langues naturelles et cognition, HERMES, Paris

- Katz Jerrold (1966), *La Philosophie du Langage*, Payot, Paris, 1971.
- M.Piattell-Palmarini, *Théories du langage Théories de L'apprentissage*, Seuil, Paris, 1979.
- K.R.Popper (1935), *la logique de la découverte scientifique*, Payot Paris (1978).
- Robert Marty (1994), *Sémiotique de L'obsolescence des formes*, in *Design-Recherche n°6*, Université Technologique de Compiègne.
- A.Rouveret, *Syntaxe générative et Syntaxe comparée*, *LANGAGE n°60*, Décembre 1980.
- Rudolf Carnap(1966), *les fondements philosophiques de la physique*, Armand Colin, Paris 1973.
- E.Sapir, *Le Langage*, Payot, Paris
- T.Shopen(1985), *Language typology and syntax description*, Volumel, Cambridge University Press.
- Thomas Samuel Kuhn (1962), *la structure des révolutions scientifiques*, Flammarion, Paris, 2008.